

الدِّفْعُ عَنِ الْقُرْآنِ

ضدَّ النُّحُوْبِيْنَ وَالمُسْتَشْرِقِيْنَ

تأليف

الدكتور أحمد مكي الأنصاري

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
وأستاذ الدراسات النحوية واللغوية بكلية الآداب
جامعة القاهرة - فرع الخرطوم

القسم الأول

توزيع دار المعارف بمصر

١٩٧٣ - ١٣٩٣ هـ

الدِّفَاعُ عَنِ الْقُرْآنِ

ضدَّ النّحويّين والمستشرقين

تأليف

الدكتور أحمد مكي الأنصاري

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
وأستاذ الدراسات النحوية واللغوية بكلية الآداب
جامعة القاهرة - فرع الخرطوم

القسم الأول

توزيع دار المعارف بمصر

١٩٧٣ - ١٣٩٣ هـ

وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
لصاحبها: محمد عبدالرازق
١٩ كنيسة الأرمين ش الجيش
تليغتون ٩٣٤٠٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .. والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فهذا بحث فى (الدفاع عن القرآن) ضد النحويين والمستشرقين ، كنت قد أعددت فى سلسلة من الدراسات التى تتناول البحث فى (النحو والقراءات) . وشاءت الأقدار أن يظهر الحلقة الأولى من هذا الميدان ، بعنوان (سيديويه والقراءات)^(١) ، والآن نقدم الحلقة الثانية بعنوان (الدفاع عن القرآن) وقد اشتملت على الجانب النحوى فقط ، وكان المفروض أن تشمل جانب المستشرقين أيضاً ، ولكن الظروف القاهرة حالت دون ذلك ، فإجلنا (القسم الأول) للجانب النحوى ، (والقسم الثانى) لجانب المستشرقين ، وأرجو أن يرى النور قريباً إن شاء الله .

وقد رأيت أن يكون كتاب الدفاع مكوناً من مباحث سبعة ، تسبقها مقدمة ، وتقفوها خاتمة ، وقد تناول كل مبحث منها آية من القرآن الكريم تمثل ظاهرة من الظواهر التى احتدم فيها الجدل ، واشتجرت فيها الآراء ، واختلف فيها المنهاج اختلافاً كبيراً^(٢) ، وتملكتهم العصبية المذهبية ، فتمصبوا للقواعد النحوية ، ضد القراءات القرآنية ، حتى لو كانت من القراءات السبعية

(١) توزيع دار المعارف بمصر .

(٢) فريق يؤيد القراءات ، وفريق يعارضها أشد المعارضة كما سيأتى بالتفصيل .

(د)

فوصفوها بأدشع الصفات ، ورمها بالقبح^(١) ، والخطأ^(٢) والضعف^(٣) ،
واللحن^(٤) والرداءة^(٥) ، والشذوذ^(٦) ، وأحياناً يحكمون عليها بالبطلان^(٧)
ويصفونها بالسماجة^(٨) ، وعدم الفصاحة^(٩) ... إلى آخر ما هنالك من الصفات
التي لا تليق ... وأحياناً يجاوزون كل حد معقول أو مقبول ، فيحرمون
القراءة بها^(١٠) مع أنها قراءة سبعية محكمة ، لالشيء إلا لأها جاءت مخالفة
للقواعد النحوية التي صنعوها بأيديهم في مصنع التعميد^(١١) .

ومن هنا كان المنطلق ... حيث وجدنى مدفوعاً بدافع خفي قوى إلى

-
- (١) انظر مثلاً البحر المحيط لابن حبان ٤١٩/٥ والكتاب لسبويه ٢٣٣/١
والخرزانه ٢٢١/٤ .
- (٢) راجع مثلاً حاشية الشيخ يس ٢٠/٢ والبحر المحيط ٤١٩/٥ ولإبراز
المعاني ص ٢٨٢ .
- (٣) راجع مثلاً النشر ٢٩٨/٢ والبحر المحيط ٤١٩/٥ وحاشية الشيخ يس
العليمى ٦٠/٢ وشرح المفصل ٧٨/٣ .
- (٤) انظر مثلاً حاشية الشيخ يس ٦٠/٢ .
- (٥) راجع البحر المحيط ٤١٩/٥ والنشر فى القراءات العشر ٢٩٨/٢ والكتاب
لسبويه ٢٣٣/١ .
- (٦) انظر مثلاً البحر المحيط ٤١٩/٥ .
- (٧) راجع مثلاً معانى القرآن للقراء ج ٢ ص ٨٢ طبع الدار المصرية
للتأليف والنشر .
- (٨) انظر مثلاً الكشاف ج ١ ص ٤٧٢ عند تفسير قراءة ابن عامر
فى سورة الانعام (وكذلك زين لسكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم) .
- (٩) تفسير الطبرى ٣١/٨ .
- (١٠) راجع مثلاً شرح ابن يعيش على المفصل ٧٨/٣ .
- (١١) راجع فى كل ذلك كتاب (سبويه والقراءات) للدكتور أحمد مكى
الانصارى - توزيع دار المعارف بمصر .

الهورض بالواجب المقدس في الدفاع عن القرآن الكريم ، وقراءاته المحكمة واستعنت بالله ، فكان لي خير معين في إخراج هذه السلسلة التي ترى بواكيرها الآن بين يديك .

• • •

ماذا أقول لهُؤلاء الطغاة من النحاة ؟ ... لأنني لا أجد شيئاً أقوله أكرم من قولي (سبحانه الله) !!

ماذا عليهم لو أجازوا هذه القراءات كما أجازها الفريق المعتدل من النحاة ؟

د ماذا عليهم لو سلخوا بالوارد من الشواهد ، وعدّلوا القواعد بحيث تشمل جميع النصوص الواردة ... وجعلوها قسمين : كثيرة وأكثر - أو كثيرة وقليلة - إلى آخر ما هنالك من تقسيمات علمية منهجية تتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة ، ويندرج تحتها . ويستظل بلوائها وسماها ، دون أن يجرحوا هذه القراءات السبعية ، وغيرها من القراءات ؟

ألا ترى معي أن النحويين بوجه عام . ولا سيما البصريين . قد جاوزوا الحد المعقول ، وأسرفوا على أنفسهم في اللغة وفي الدين ... فأىّ منهج لغوي سليم يهدر قدراً كبيراً من شواهدنا الموثوق بها دون أن يدخلها تحت القاعدة العامة ؟

ولو كان إدخال هذه الشواهد يهدم القواعد هدماً تاماً ... إذن لانتسنا لهم المعاذير . وقلنا إن اللغة تحتاج إلى شيء من التقعيد ... ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث في كثير من القضايا التي سأعرضها عليك ... وكل الذي يحدث هو أن تتسع القاعدة فتشمل جميع الوارد من الشواهد ... ومثل هذا الصنيع يعطيها قوة ، وحصانة ليس بمداهم حصانة ولكن العصية تُعَمَى

وَتُصَمُّ فلا يسمع المتعصبون نداء العقل والدين والمنهج السليم،^(١)
 «إني لأتهم هؤلاء النحاة في دين أو خلق .. ولكنهما العصبية المذهبية
 والنمسك بالقواعد النحوية كل ذلك فرض عليهم أن يفقوا هذه المواضع
 التي لا تليق بالعلماء الأجلاء !

وكان خليفاً بهم أن يتخذوا القرآن الكريم منبعهم الذي لا يفيض ،
 ومصدرهم الأول في كل تعديد ، ومن هنا كانت دعوتنا الحارة ، لانتخاذ
 الخطوات الجادة في إخراج (النحو القرآني) ،^(٢)

ويعجبني في هذا المقام قول أبي حيان : (ولسنا متعدين بقول نحاة
 البصرة ، ولاغيرهم من خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام
 العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ،
 وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية)^(٣)

« وأشد إعجاباً بقول الفخر الرازي : (وكثيراً ما أرى النحويين يتحIRON
 في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشبهوا في تقريرها بيت
 مجهول فرحوا به ، وأنا شديد العجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك
 البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً
 على صحتها كان أولى)^(٤) .

وكان خيراً لهم ، وللنحو نفسه أن يقلعوا عن هذا المسلك ويعفوا

(١) مقتبس بتصرف يسير من ص ٣٠ فما بعدها من بحثنا هذا ، فارجع
 إليه إن شئت .

(٢) راجع (سبويه والقراءات) ص ٢٤٩ فما بعدها (بتصرف يسير) .

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٣/ ١٥٩ .

(٤) تفسير الفخر الرازي ٣/ ١٥٩ .

(ز)

انفسهم من التخطيء للقراءات الواردة الثابتة .. ولكن أننى لهم ذلك وقد استمروا هذا المرعى الخصب !! (١)

ذلك ما كان من أمر النجاة في العصور الخوالي وإن تعجب فعجب
لأمر النجاة في عصرنا الحاضر ... وإذا أردنا الدقة ... قلنا بعض النجاة ،
أو المشتغلين بالدراسات النحوية من علمائنا المعاصرين .. فما كدت أتتبع
هذا المنهج حتى سلقوني بالسنة حداد ، وهاجموني في أكثر من موطن (٢) ...
ولم أشأ أن أدخل في صراع جانبي ... وإنما فضلت أن أعتصم بالمنهج
العلمي (٣) ، وأدافع عن فكري بالحجج والبراهين ، وأناقش الزملاء
والأساتذة الأجلاء مناقشة علمية هادئة هادفة ... وأقول لهم مقالة القرآن
الكريم : د وإنما أو ليأ كم لعلى هدى أو في ضلال مبين ، (٤) .

وحينما دافعت عن فكري دفاعاً قويا ، مدعوما بالأدلة القاطعة من
كتاب سيبويه نفسه ... فوجيء هؤلاء العلماء الذين أكدوا من قبل أنني
وأمثالي من الباحثين نتجنى على البصريين وعلى سيبويه بالذات ، ود لا يوجد
في كتاب سيبويه شاهد واحد على هذه التهمة الكبيرة (٥) - كما قالوا: وليس
في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات ، وقد صرح بقولها
جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه (٦) . وكان من توفيق الله لنا أن وجدنا
كثيراً من الآيات التي يعارضها سيبويه معارضة صريحة ، أو خفية ، إذا لم

-
- (١) راجع كتابنا (سيبويه والقراءات) ص ٢٥٠ فما بعدها (يتصرف
يسير) - توزيع دار المعارف بمصر .
 - (٢) انظر مثلاً المدارس النحوية ص ١٥٦ فما بعدها .
 - (٣) راجع (سيبويه والقراءات) ص ١٥ وغيرها كثير .
 - (٤) سورة سبأ آية ٢٤ .
 - (٥) المدارس النحوية ص ١٩ طبع دار المعارف .
 - (٦) المصدر السابق ص ١٥٧ .

(ح)

تتفق مع القواعد النحوية ... وقد تناولت كل ذلك بالتفصيل في كتابنا (سيويوه والقراءات) فارجع إليه إن شئت .

د وأغرب من هذا أن بعض العلماء الأجلاء في زماننا هذا يشفقون على النحو والنحاة ... ولا يستريحون لهذا الدفاع القوي عن القرآن المجيد ، وقراءاته المحكمة المتواترة . وليتهم رجعوا إلى دينهم ، وإيمانهم الراسخ في أعماقهم ... ليثوبوا إلى رشدهم ... وليعلموا أن القرآن الكريم أولى بالدفاع من النحو والنحاة .

ليتهم يثوبون . وليت قومي يعلمون ... أتمنى لهم ذلك ... ولكن ... ما كل ما يمتنى المرء بدركه . وكل الذي أملكه لهم الآن أن أردد مقالة القرآن : (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) .

لعلك تشاركني هذا العجب ... وتلتمس لي المعاذير إن قسوت أحيانا على النحو والنحاة مع أتى أحد المشتغلين بالنحو ، والمتخصصين فيه ، والعاشقين له منذ نعومة الأظفار . ولعل عشق له ، وهيامي به . هو الذي دفعني دفعا إلى تنقيته من الشوائب التي علقته به . نتيجة التعصب الأعمى للمذهب البصرى . أو للقواعد النحوية بوجه عام^(١) .

ويخطيء من يظن أنني أتعصب لمذهب دون مذهب . فلماذا التعصب للبصريين ، أو للكرويين ، ولسنا من هؤلاء ولا أولئك ؟ ولو كان هناك مجال للتعصب لتعصبت لهاجي الأثير ، الإمام الكبير ، أبي زكريا الفراء^(٢) ... وسيجد القارىء أنني وقفت منه مواقف خالدة . في تاريخ الدفاع عن القرآن والقراءات تماما كما وقفت من سيويوه لإمام النحاة ، وعلم الأعلام في كل زمان كما يقولون . وكذلك كان موقفى من العبقري الخالد ، نابغة العرب ، الخليل بن أحمد الفراهيدى .. وغيرهم كثير وكثير من أقطاب

(١) مقتبس من بعض التعقيبات في كتابنا هذا (الدفاع عن القرآن) .

(٢) حيث إنه كان موضوع رسالتي في الدكتوراة ، وقد طبعه المجلس الأعلى

للفنون والآداب - توزيع دار المعارف بمصر .

(ط)

النحو ، وجهاذة العلماء .. والمبدأ الذى لا أحيده عنه هو الوقوف إلى جانب الحق والحقيقة ، مهما تكالبت عليها الأيام ، وانهشتها الأقلام ، وعارضتها الآراء .. حتى لو كانت هذه الآراء صادرة من هؤلاء الأئمة الأكارم .

صحيح أن كل إمام من هؤلاء يعتبر قوة من القمم الشوامخ ... وله منزلة كبيرة فى نفسى ، وليكن (كل كبير .. الحق أكبر منه) ... فنحن نكبرهم ، ونقدرهم كل التقدير ... وليكن لانقدسهم أى تقديس ، وفرق كبير بين التقدير والتقديس .

ما كان أعنانى وأغنائهم عن كل ذلك لو علموا أن اللغة العربية أوسع مما بين أيديهم جميعا ... وأن فائتات كثيرة فانت على الذين جمعوا اللغة فى عصر التدوين^(١) . وأن الشعر العربى قد ضاع منه الكثير قبل أن يدون ... وقد تنبه إلى هذه القضية الخطيرة ، الرجل الملمهم ، الخليفة الثانى ، عمر ابن الخطاب رضى الله عنه وأرضاه ، حيث قال عن الشعر : «حفظ أقل ذلك ، وذهب عنهم كثيره»^(٢) . وكذلك فعل أبو العلماء : أبو عمرو بن العلاء حين قال : «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله» ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير»^(٣) وقد صار هذا المبدأ دستوراً خالداً عند الباحثين المنصفين .

لو علموا ذلك مانجرهوا على تحطيم القراءات المحكمة .. ولكن لهم موقف آخر يقولون فيه : لعلها جاءت على لغة كذا .. أو لغة كذا من

(١) راجع كتاب (أبو زكريا الفراء) للدكتور أحمد مكي الانصارى

ص ٤٩٧ فما بعدها - نشر دار المعارف بمصر .

(٢) راجع البحر المحيظ لأبى حيان ج ٤ ص ٢٣٠ .

(٣) المصدر السابق .

اللغات التي لم تصل إلينا ، وضاع معظمها كما يقول عمر بن الخطاب وأبو عمرو ابن العلاء .

على أنهم لو أنصفوا لكان لهم موقف أقوى من ذلك... وهو اعتماد القراءة المحكمة حتى ولو لم ترد في لغة من اللغات على الإطلاق فالقرآن هو الحججة البالغة... وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد ، كما ينبغي تصحيح ما وضع منها إذا ما تعارض مع شيء من القراءات المحكمة ، ويعجبني في هذا مذهب الذي يقول : « وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة »^(١) وهذا هو مذهب الخذاق من العلماء الأصفياء المخلصين للقرآن الكريم - ورحم الله أبا زكريا الفراء حين قال : « إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق »^(٢).

وفي النهاية أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل المتواضع ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يوفقني إلى المزيد من خدمة القرآن المجيد ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

أحمد مكي الانتصافي

(١) انظر كتاب (الانتصاف من الكشاف) للإمام ناصر الدين أحد بن المشير (ت ٦٣٣ هـ) على هامش الكشاف ٤٧٢/١ طبع الحلبي .
(٢) راجع ص ٢ من كتابنا (سيبويه والقراءات) تحت عنوان (أقوال تمجيني) .

قراءة حمزة بخفض الأرحام

قال تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً » (١) .

تعددت القراءات في كلمة (الأرحام) بخمسة بالرفع (٢) ، والنصب (٣) والجر (٤) وشاهدنا في قراءة الجر .. وهي قراءة سبعية (٥) ، قرأ بها حمزة (٦) ابن حبيب الزيات كما قرأ بها ابن عباس والحسن البصري (٧) ، والنخعي وقتادة والأعشى (٨) ، ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف ... ورواية الأصفهاني والحلي عن عبد الوارث (٩) ، وجملة القول كما يقول أبو حيان أنها « قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة ، وانصلت

(١) النساء آية رقم (١) .

(٢) البحر المحيط ١٥٧/٣ حيث قال (وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها) --
والعكبري حيث قال : (وقد قرئ شاذاً بالرفع) ص ٥٦ — لإملاء مامن
به الرحمن .

(٣) قرأ جمهور السبعة بنصب الميم - البحر ١٥٧/٣ .

(٤) البحر المحيط ١٥٧/٣ ، والإنصاف ص ٢٧٢ طبع صبيح (المسألة ٦٥) .

(٥) ابن خالويه ٩٤ تحقيق زميلنا الدكتور عبد العال سالم ، والإنصاف

ص ٢٧٢ (المسألة ٦٥) .

(٦) البحر ١٥٧/٣ والإنصاف (المسألة ٦٥) .

(٧) شرح الرضى على الكافية ١١٧/٣ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ وانظر لإبراز

المعاني ص ٢٨٤ .

(٨) البحر المحيط ١٥٧/٣ .

(٩) الإنصاف (المسألة ٦٥) .

بأكابرة قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة (كذا)^(١)، عثمان وعلي وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة دأبى بن كعب^(٢).

ومع كل هذا التوثيق الدقيق جاء النحاة، أو بمباراة أدق جاء جمهور البصريين فردوا^(٣) هذه القراءة السبعية، وضعفوها^(٤)، بل خطئوها^(٥)، وحرّموا القراءة بها^(٦) كما سيأتى بالتفصيل.

وأول من فتح باب الطعن على هذه القراءة هو الإمام سيديويه - رحمه الله - يقول ابن عطية: «وهذه القراءة عند رؤساء نحوي^(٧) البصرة لا تجوز... وأما سيديويه فهي عنده قبيحة^(٨)».

وإذا أردنا الدقة قلنا: أن الخليل بن أحمد هو أول من فتح باب الطعن، وعنه أخذه سيديويه، وإليك نص ما جاء بالكتاب، قال سيديويه: «وما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمحل المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد.. وأما في الإشراك فلا يجوز لأنه لا يحسن الإشراك في فعلت وفعلتم إلا بأنت وأتم، وهذا قول الخليل... وقد يجوز في الشعر بأن تشرك بين

(١) كذا - ويبدو أن بها نقص كلمة (مثل) أو (وهم) أو ما أشبه ذلك مما يستقيم معه المعنى أو يكون الكلام مستأنفا دون إضافة واسطة إلى عثمان.

(٢) البحر ١٥٧/٣.

(٣) شرح المفصل ٧٨/٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) إرباز المعاني ص ٢٨٣.

(٦) شرح المفصل ٧٨/٣.

(٧) بالإصل (نحويين البصرة) بدون حذف النون.. وهو خطأ مطبعي،

فالنون تحذف للاضافة كما هو معلوم.

(٨) البحر المحيط ١٥٨/٣.

الظاهر والمضمر على المرموع والمجروح إذا اضطر الشاعر ، وجازقت أنت
وزيد ، ولم يجز مررت بك أنت وزيد لأن الفعل يستغنى بالفاعل والمضاف
لا يستغنى بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين (١) .

* * *

وخلاصة القاعدة التي يدور حولها الخلاف هي : عطف الاسم الظاهر
على الضمير المجروح ، وبتطبيق هذه القاعدة على الآية الكريمة نرى أن كلمة
الأرحام - وهي اسم ظاهر - قد عطفت على الضمير في كلمة (به) بدون
إعادة حرف الجر ، وهو الباء .

ومن هنا نشأ الخلاف بين النحاة ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز
العطف على الضمير المنخفض .. وقال البصريون إنه لا يجوز (٢) .

وأوضح من هذا ما جاء في البحر المحيط حيث يقول :

العطف على المضمر المجروح فيه مذاهب :

أحدها : أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة . وعليه جمهور
البصريين .

والثاني : أنه يجوز في الكلام (النثرى) ، وبه قال الكوفيون ، ويونس
(ابن حبيب) وأبو الحسن (الأخفش) ، والأستاذ أبو علي الثلوثيين .

والثالث : أنه يجوز في النثر إن أكد الضمير ، نحو مررت بك نفسك
وزيد ، وإلا لم يجز في الكلام ... وهذا مذهب الجرمي .

والختاز جوازه لكثرتنه سماعاً ، ومنه ما روى من قول العرب :
ما فيها غيره وفرسه أى وغير فرسه ، وقراءة حمزة في السبع :

(١) الكتاب ١/٣٩١ .

(٢) الإنصاف ٢٧٢ ط صبيح (المسألة ٦٥) بتصرف يسير .

(تساءلون به والأرحام) أى وبالأرحام . وتأويلها على غيره بعيد يخرج الكلام عن الفصاحة ، فلا يلتفت إلى التأويل ... ومن ادعى اللحن فيها ، أو الغلط على حمزة فقد كذب ، (١) .

ولعلك تلحظ أن البصريين هم الذين يعارضون القراءة السبعية . وليس الكوفيين ، كما أن رؤساء المدرسة البصرية قد اشتركوا في هذه المعارضة ومن بينهم سيبويه وأستاذه الخليل بن أحمد (٢) - فليس الأمر مقصوراً على المتأخرين من البصريين كما يزعم أستاذنا الدكتور شوقي ضيف (٣) ومن هذا حذوه من الرملاء (٤) .

ومن هنا يتبين لكل باحث منصف صدق ما قلت ، وأقول ، من أن البصريين هم الذين يحملون راية المعارضة للقراء (٥) والشعراء (٦) وأن

(١) البحر ١٤٧/٢ والمجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاسى (ت ٧٤٢) ورقة (٥٥) من الجزء الأول مخطوطه دارالكتب رقم ٣١٦ تفسير - بتصرف فيما مما .

(٢) راجع الكتاب ٣٩١/١ .

(٣) المدارس النحوية ص ١٩ حيث يقول : (أن يعرّب القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات .. لمخ) .

(٤) الاستشهاد في النحو العربي للزميل الفاضل للأستاذ عثمان الفكي ص ١٥٥ مخطوطه بدار العلوم ومكتبة جامعة القاهرة وكذلك أثر القراءات في الدراسات النحوية ص ١٥٢ .

(٥) راجع (أبو زكريا الفراء) للدكتور أحمد مكي الانصارى - ص ٣٨٣ فما بعدها طبع المجلس الأعلى للفنون والآداب .

(٦) انظر التيار القياسي في المدرسة البصرية - للدكتور أحمد مكي الانصارى ص ١٥ و ص ٢٠ فما بعدها - حوليات كلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٦٢ - وانظر (الموازنة بين المناهج البصرية) للدواف أيضاً بحث نشر بمجلة الآداب سنة ١٩٦٢ .

الكوفيين بوجه عام كانوا أسلس قياداً من البصريين ، إذ أنهم يحترمون^(١) الوارد من الشواهد ولو كان شاهداً واحداً من أعرابية رعناء كما يقول المبرد فما بالك بالقراءات القرآنية

تلك هي الصبغة العامة عند البصريين والكوفيين ... وليس معنى ذلك أن جميع البصريين . أو جميع الكوفيين كانوا كذلك ، فقد رأينا خروجاً عن هذا الإجماع عند عؤلاء وأولئك ، ومن أمثلته خروج يونس عن إجماع البصريين على الطعن في قراءة حمزة (تساملون به والأرحام) فإنه أجازها^(٢) مثلما أجازها الكوفيون^(٣) . ومن أمثلة الخروج عن إجماع الكوفيين خروج الفراء في قراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)^(٤) بالفصل بين المتضايقين^(٥) ، بل إنه - فيما أرى - كان أول من فتح باب الطعن على هذه القراءة^(٦) فنزعم الفريق المهاجم من البصريين ولهذا قلنا أنه تأثر بهم وبمنهجهم ، وكان ينزع منازع أهل البصرة في كثير من الأحيان^(٧) .

-
- (١) راجع (أبو زكريا الفراء) ص ٣٨٥ فا بعدها ، وكذلك ص ٣٥٨ فا بعدها وانظر (أبو علي الفارسي) ص ٢٤٣ والافتراح للسيوطي ص ٨٤ ، والمجمع ٤٥/١ ، وضحي الإسلام ص ٢٩٦ .
- (٢) انظر (المجيد في إعراب القرآن المجيد) للصفاسي ج ١ ورقة (٥٥) مخطوطة دار الكتب رقم ٣١٦ تفسير .
- (٣) المصدر السابق .
- (٤) سورة الأنعام آية ١٣٧ .
- (٥) معاني القرآن للفراء ص ١٦٥ مصورتى - وانظر خزانه الأدب ٣١٩/٤ ط السلفية .
- (٦) انظر (أبو زكريا الفراء) ص ٣٨٩ فا بعدها .
- (٧) راجع مظاهر النزعة البصرية ص ٣٧٧ فا بعدها من كتابنا (أبو زكريا الفراء) .

وكان من آثار ما جاء في كتاب سيويه ذلك الذي نراه عند النحاة المتأخرين من الهجوم الفاحش على هذه القراءة السبعية ، إلى حد أن المبرد تجاوز كل الحدود فقال : لا تحل القراءة بها،^(١) كما قال في موطن آخر: ولو أني صليت خلف إمام يقرؤها لقطعت صلاتي،^(٢).

ويعجبني في هذا المقام ما أثاره الأستاذ الكبير الدكتور حسن عون - من آثار عديدة لكتاب سيويه من الناحيتين الإيجابية^(٣) والسلبية^(٤) كذلك تلك التي دامت إلى العلماء أنفسهم، إلى مجالات تفكيرهم، ولون نشاطاتهم، فكانت مادة هذا الكتاب بمثابة مستودع ، كل واحد يعترف منها ما يظن .
ظماه ، أو يلائم طبيعته،^(٥).

كما يعجبني تمقيب ابن جنى على رأى المبرد في هذه الآية حيث يقول :
« ليست هذه القراءة عندنا من لإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس (المبرد) بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف،^(٦) .

(١) انظر شرح المفصل ٧٨/٣ ، وانظر الكامل للمبرد ٧٤٩/٢ .

(٢) راجع درة الغواص في أوام الخواص للحريري ص ٩٥ --

الطبعة الأولى .

(٣) انظر (تطور الدرس النحوي) ص ٥١ فما بعدها طبع سنة ١٩٧٠ نشر معهد البحوث والدراسات العربية ، وانظر بحثاً له أيضاً بعنوان (أول كتاب في نحو العربية) محاضرة الاستاذية بمجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية -- ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

(٤) راجع مبحث (هل هناك أثر سلبي لكتاب سيويه) ص ٥٦ فما بعدها من كتاب (تطور الدرس النحوي) للأستاذ الدكتور حسن عون -- فقد أثار فيه قضايا عديدة بالغة الأهمية كنا ننتظرها من النحاة الأوائل .

(٥) المصدر السابق ص ٥٤ بتصرف يسير .

(٦) راجع الخصائص لابن جنى ٢٩٤/١ تحقيق فضيلة المرحوم الشيخ محمد

على النجار - بتصرف يسير .

وقريب من هذا ما جاء في شرح المفصل حيث يقول ابن يعيش : « وقد رد أبو العباس المبرد هذه القراءة ، وقال لا تحل القراءة بها (وعقب عليه بقوله) وهذا القول غير مرضى من أبي العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة . مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة كابن مسعود ، وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي ، والأعشى والحسن البصرى ، وقتادة ، ومجاهد - وإذا صححت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ، (١) .

أما الحريري فقد كان لاذعاً في نقده لرأى المبرد حيث رماه بالسقطات والهفوات والخيال الفارغ ... استمع إليه حين يقول معقياً على المبرد : « وهذا من جملة سقطاته ، وعظيم هفواته ، فإن هذه القراءة من السبعة المتواترة ، وقد وقع في ورطة وقع في مثلها بعض النحاة بناء على أن القراءات السبع عندهم غير متواترة ، وأنه يجوز أن يقرأ بالرأى ، وهو مذهب باطل وخيال فارغ ، (٢) .

ولم يكن المبرد هو البصرى الوحيد الذى اقتفى آثار سيويه في الطعن على هذه القراءة ، بل هناك جمع غفير من البصريين الذين ألفوا ورود هذا المورد الأسن .

وإليك البيان

قال المازني في الاحتجاج لرأى سيويه بعدم الجواز : « لما كان المضمرة المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض كقولك (مررت بزيدوبك) كذلك ، تقول : (مررت بك وبزيد) فتحمل كل واحد منهما على صاحبه ، (٣) .

(١) شرح المفصل ٣/٧٨ .

(٢) راجع درة الفواص للحريري ص ٩٥ - الطبعة الأولى - بتصرف يسير .

(٣) هامش الكتاب ١/٣٩١ - مأخوذ من شرح السيراني لكتاب سيويه .

أما الزجاج فقد صرح بخطأ هذه القراءة ، وتأثر بسيدويه فوصفها بالقبح اتباعاً لإجماع النحاة فيما يزعم فقال : « القراءة الجيدة نصب (الأرحام) فأما الخفض فخطأ في العربية ، فإن إجماع النحويين أنه يفتح أن يعطف باسم ظاهر على اسم مضمَر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض ، (١) .

هذا ما كان من الزجاج جرياً وراء سيدويه . وليته وقف عند هذا الحد من وصفها بالخطأ في العربية ... بل أراد أن يأتي بجديد فوصفها بالخطأ في الدين أيضاً ... استمع إليه يقول : « وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (لا تحلفوا بأبائكم) فكيف يكون تتساملون به وبالرحم على هذا ، (٢) .

وقد أغنانا عن الراد العلامة الرازي حين فند الاستدلال بالحديث فقال : « هذه حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية لأنهم كانوا يقولون : أسألك بالله والرحم ، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لأننا في ورود النهي عنه في المستقبل (ثم قال) وأيضاً فالحديث نهى عن الحلف بالأباء فقط وهنا ليس كذلك بل هو حلف بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم فهذا لا يقال في مدلول هذا الحديث ، (٣) .

كما أن القشيري أغفانا من التعقيب على الزجاج حين قال :

« ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي قرأها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وتواتراً يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي فمن رد ذلك فقد رد على النبي صلى الله عليه وسلم ،

(١) إبراز المعاني ص ٢٨٣ .

(٢) معاني القرآن - مخطوطة ١١١ تفسير - ورقة رقم (٢) .

(٣) انظر درة النواص للحريرى ٩٥ - الطبعة الأولى .

واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، لانقلد فيه أئمة اللغة والنحو ، (١) .
ومن دار في فلك البصريين ، وحذا حذو سيديه ، بل زاد عليه ...
بعض المفسرين من أمثال ابن عطية ... فقد رد هذه القراءة السبعية من ناحية
العربية كما فعل أسلاف له من قبل ... ثم أراد أن يتفلسف فردها أيضاً من
ناحية المعنى ... استمع إليه يقول : «ويرد عندي هذه القراءة من المعنى
وجهان :

أحدهما أن ذكر الأرحام بما تساءل به لا معنى له في الحض على تقوى
الله تعالى ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها ، وهذا
تفريق في معنى الكلام ، وغض من فصاحته ، وإنما الفصاحة في أن تكون
في ذكر الأرحام فائدة مستقلة .

والوجه الثاني : أن في ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها والقسم بحرمتها
والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم (من كان حائفاً
فليحلف بالله أو ليصمت) (٢)

ولقد شفي نفسي ، وأبرأ سقمها رد أبي حيان على مزاعم ابن عطية حيث
قال معقياً على ذلك : «وأما قول ابن عطية : ويرد عندي هذه القراءة من
المعنى وجهان فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد
إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فردها بشيء خطر
له في ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزخمشري فإنه كثيراً
ما يظعن في نقل القراء وقراءتهم» (٣) .

ولسنا بحاجة إلى إعادة مقالة الفخر الرازي في الرد على الاستدلال

(١) راجع لإبراز المعاني لأبي شامة (شرح الشاطبية) ص ٢٧٥ .

(٢) البحر المحيط ٣/ ١٥٨ .

(٣) المصدر السابق ٣/ ١٥٩ .

بالحديث الشريف^(١) ... فقد مرت بنا آنفا في الرد على الزجاج ولا حاجة إلى التكرار .

أما العلامة الزمخشري فقد وقف من هذه القراءة موقفين : رأيته يضعفها كما أتى رأيته يحتاج لها ويساندها ... جاء هذا التضعيف في كتاب المفصل ، وأزره فيه ابن يعيش^(٢) ، كما أتى رأيته في البحر المحيط حيث قال الزمخشري : وليس بسديد ، يعني الجر عطفاً على الضمير^(٣) في قراءة حمزة (تساءلون به والأرحام) بخفض الأرحام .

أما الاحتجاج لها فقد جاء في تفسيره الكشاف^(٤) حين انتصر لقراءة حمزة بقراءة ابن مسعود (تساءلون به والأرحام) حيث أعاد حرف الجر مع الظاهر بعد عطفه على المضمرة المجرور ، فهذا يؤيد قراءة حمزة حين استغنى عن الإعادة في الثاني لدلالة الأول عليه ... وكلاهما عربي فصيح كما سيأتي بالتفصيل .

ذلك مذهب البصريين على وجه العموم ... أما الكوفيون فكانوا إزاء هذه القراءة على منهج لغوي سليم غاية السلامة ... حيث تقبلوها بصدر رحب وأجازوها دون تردد ، ودعموها بالوارد من الشواهد ثراً^(٥) وشعراً^(٦)

(١) راجع درة الغواص في أوام الخواص للحريري ص ٩٥ -
الطبعة الأولى .

(٢) راجع شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣

(٣) البحر المحيط لابن حبان ١٥٧/٣

(٤) انظر الكشاف ج ١ ص ٢٤١

(٥) البحر المحيط ١٤٧/٢ حيث قال (ما فيها غيره وفرسه) بجر فرس

عطفاً على الضمير المخفوض ، وانظر الحجة لابن خالويه ص ٩٤

(٦) انظر مثلاً البحر المحيط ١٤٧/٢ فما بعدها ، والإنصاف ص ٢٧٣

ط صبيح ، والكتاب ٣٩٢/١ ط بولاق .

وأضافوا إلى التأييد بالسمع تأييدها بالقياس النحوي^(١) أيضاً زيادة في التأييد والتأكيد ... وهذا هو المنهج اللغوي السليم في أقوى حالاته وأعلى درجاته - والله در أنى زكريا الفراء حين أجازها واحتج لها بقولهم د أسالك بالله والرحم^(٢)، - وحيا الله أبا حيان حين انتصر للكوفيين وانتصف لهم من البصريين فقال : وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلاهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز^(٣) .

ومن هنا يتبين لنا أننا كنا على حق وصدق حين قلنا : إن البصريين في الجملة يأخذون زمام المبادرة في الطعن على القراءات بخلاف الكوفيين^(٤) ، ولكن أستاذنا الدكتور شوقي ضيف حمل علينا حملة شعواء^(٥) لإبداء رأى من الآراء وصلنا إليه بعد بحث ودرس عميق ، وآمنا به كما آمن كثير من الباحثين الأجلاء ... فهل نرانا تجنينا على الحقيقة .. أوتراها مائلة لكل ذى عينين . راسخة كالطود الأشم ؟

ولكى يكون الحديث مدعوماً بالأدلة والأسانيد .. يجدر بنا أن نأتى بطرف من الشواهد الواردة على هذه القاعدة . . انزى بأعيننا مدى تعسف

(١) راجع البحر المحيط ١٤٨/٢

(٢) راجع لإبراز المعانى لأبى شامة ص ٢٨٤

(٣) البحر المحيط ١٥٨/٣ فما بعدها .

(٤) راجع (أبو زكريا الفراء) في مواطن متعددة ، وكذلك التيار القياسى

في المدرسة البصرية .

(٥) انظر المدارس النحوية ص ١٥٦ فما بعدها وغيرها من الصفحات ،

وانظر (وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصرى وفروعه) وهى رسالة ماجستير للزميل (جعفر نايف) بإشراف الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ص ١٤٩ - مخطوطة بجامعة القاهرة .

البصريين وتمسكهم بالقاعدة الناقصة التي وضعوها بأيديهم في مصنع التعقيد .
ولإليك الشواهد من الشعر والنثر جميعاً :

قال أبوحيان بعد أن ذكر الخلاف الحاد في هذه القضية ... د والذي
نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه،
أما السماع ... فقد ورد منه^(١) في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل
ذلك ضرورة ، فنه قول الشاعر :

تعلق في مثل السوارى سيوفنا فما بينها والأرض^(٢) غوط نفاف^(٣)
وقد علق ابن الأنبارى على هذا الشاهد فقال : « فالكعب^(٤) -
(أو الأرض) مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها) والتقدير
وما بينها وبين الكعب غوط نفاف ، يعنى أن قومه طوال ، وأن السيف
على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب
الرجل منهم غائط - وهو المكان المظلم من الأرض - ونفاف واسعة -
أى بين السيف والكعب مسافة ، فعطف (الكعب) على الضمير المخفوض
في بينها ،^(٥) وقال الصبان : « نفاف .. جمع نفف ، وهو الهواء بين
الشيشين ، ويقال للهواء الشديد ،^(٦) وكذلك جاء في المعاجم اللغوية^(٧) ومن

(١) البحر المحيط ١٤٧/٢ بتصرف يسير .

(٢) رواية الإيناف (وما بينها والكعب ...) بدل (والأرض) كما أن
الفعل في صدر البيت جاء مبنياً للجهول (تعلق) بإسناده إلى السيوف - انظر
الإيناف ص ٢٧٣ طبع صبيح .

(٣) البحر ١٤٧/٢

(٤) (الكعب) في رواية الإيناف ، و (الأرض) في رواية البحر المحيط .

(٥) الإيناف ص ٢٧٣ (المسألة ٦٥) .

(٦) حاشية الصبان على الأشمونى ٨٨/٣ طبع مصطفى محمد (باب عطف

النسق) .

(٧) انظر في هذه المادة لسان العرب ، والقاموس المحيط .

الشواهد قول الآخر :

بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى وتكشف غمها الخطوب الفوادح^(١)
أراد أن يقول (بنا لا بغيرنا) فعطف الاسم الظاهر وهو كلمة (غير)
على الضمير المخفوض في كلمة (بنا) بدون إعادة الخافض - والعطف هنا
بكلمة (لا) .

ومن الشواهد قول الشاعر :

إذا أوقدوا نار الحرب عدوهم فقد خاب من يصلي بها وسعيرها^(٢)
والشاهد في قوله (بها وسعيرها) حيث عطف الاسم الظاهر (سعير)
على الضمير المجرور في (بها) بدون إعادة الخافض .
ومن الشواهد قول الآخر :

لو كان لي وزهير ثالث وردت من الحمام عدانا ثمر مورد^(٣)
والشاهد في قوله (لي وزهير) حيث عطف الظاهر على المضمرة المخفوض
بدون إعادة الخافض - والتقدير (لي ولزهير) .

ومن الوارد قول العباس بن مرداس :

أكر على الكتبية لا أبالي أحتقن كان فيها أم سواها^(٤)
والشاهد في قوله (فيها أم سواها) حيث عطف (سواها) بأم على
الضمير في (فيها) والتقدير أم في سواها ،^(٥)

(١) البحر ٢/١٤٨

(٢) البحر ٢/١٤٨

(٣) المصدر السابق .

(٤) نفس المصدر ، والإنصاف ، ص ٢٧٣ ط صبيح

(٥) الإنصاف (المسألة ٦٥)

ومن شواهد سيويه رحمه الله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فربك والأيام من عجب^(١)
والشاهد في قوله (بك والأيام) حيث عطف الأيام على الكاف في
(بك) دون إعادة الحافض - والتقدير (بك والأيام)^(٢).

ومن شواهده أيضاً قول الشاعر :

آبك أيته بي أو مُصدّر من مُهر الجِلَّة جاب حشور^(٣)
والشاهد في قوله (بي أو مصدر) حيث عطف الاسم الظاهر (مصدر)
على الضمير المخفوض في كلمة (بي) دون إعادة الحافض - والتقدير
(بي أو بمصدر) - وقد علق عليه الأعلام الشنتمرى فقال : د وهو من أقبح
الضرورات^(٤) جريا على المذهب البصرى ثم وضح بعض الغريب فيه ، فارجع
إليه إن شئت^(٥).

(١) الكتاب ٣٩٢/١ والإنصاف ص ٢٧٣ والبحر المحيط ١٤٨/٢ (غير
أن رواية البحر (قد بت) بدلا من (قربت) وكلاهما جائز وزناً ومعنى -
وقد يكون هذا الاختلاف من باب (التحريف والتصحيح) فالصورتان متقاربتان
ولا فرق بينهما إلا في (الراء والبدال) وكثيراً ما تلتبس إحداهما بالأخرى -
هذا إلى أن الأعلام الشنتمرى اهتمد رواية (قربت) بالراء حين أجرى التعليق
فقال: د ومعنى (قربت) جهات وأخذت ، يقال قربت تفعل كذا أي جعلت تفعله والمعنى
هجوكم لنا من بحائب الدهر فقد كثرت فلا يعجب منها - هامش الكتاب ٣٩٢/١
(٢) راجع الإنصاف (المسألة ٦٥) .

(٣) الكتاب ٣٩١/١

(٤) هامش الكتاب ٣٩١/١

(٥) قال الأعلام : المصدر (بتشديد الدال) : الشديد المصدر - والجاب :
الغليظ والحشور : الخفيف - والجلّة : المسان واحدها جليل - ومعنى (آبك)
ويحك والتأييه الدعاء يقال: آبت بالإبل إذا صحت بها، هامش الكتاب ٣٩١/١ =

ومن الشواهد الواردة قول الشاعر :

هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذى اللواء المحرق^(١)

والشاهد في قوله (عنهم وأبى نعيم) حيث عطف (أبى نعيم) على الضمير
المجرور في (عنهم)^(٢) دون إعادة حرف الجر - والتقدير (هلا سألت عنهم
وعن أبي نعيم) .

هذا ... إلى غير ذلك من الشواهد الشعرية المتكاثرة^(٣)، وقد عقب عليها
أبو حيان تعقيماً جميلاً فقال : دفأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف
العرب في حرف العطف فتارة عطفت بالواو^(٤)، وتارة بأو ، وتارة بيل^(٥)،
وتارة بأم^(٦)، وتارة بلا^(٧) - وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، أى جواز
العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، وهذا هو مذهب الكوفيين .

ورب قائل يقول كما قال البصريون - هذه شواهد كلها من الشعر فهلا
أتيتنا بشاهد من النثر ؟ وأقول : هناك أكثر من شاهد ... فقد قالت العرب

== فا بعدها - وعلى هذا تكون كلمة (آيه) فعل أمر من (آيه) بالياء المثناة
التحتية بمعنى (ادع) بى وبشخص شديد الصدر - أما رواية البحر المحيط فقد
جاء فيها شيء من التصحيف حين جعلها (آية) ولا يستقيم بها وزن ولا معنى فتأمل .
(١) الإنصاف ص ٢٧٤ طبع صبيح والبحر ١٤٨/٢ (٢) المصدر السابق .
(٣) منها شعر لرجل من طيء - فيما يرويه أبو حيان في البحر المحيط ١٤٨/٢
(٤) مثل (فما بيئها والأرض) ... الخ
(٥) كقول رجل من طيء :

إذا بنا بل انيسان اتقت فنة ظلت مؤمنة بمن تعاديا

انظر البحر المحيط ١٤٨/٢

(٦) مثل (كان فيها أم سواها)

(٧) نحو قوله (بنا أبدأ لاغيرنا) .

(ما فيها غيره وفرسه)^(١) بجر كلمة فرس عطفاً على الضمير المجرور في (غيره) دون إعادة الخافض - وقال الزمخشري في كتاب الأحاجي في قولهم :

(لا أباك) اللام مقدرة منوية وإن حذف من اللفظ ، والذي شجهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صار معلوماً لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال ، لحمل قراءة حمزة (تساملون به والأرحام) عليه شديد ،^(٢) .

قال ابن خالويه : « إن (العجاج) كان إذا قيل له : كيف تجدك ؟ يقول : خير عافاك الله ، يريد بخير ،^(٣) فحذف الجار مألوف عند العرب في النثر كما هو مألوف في الشعر ، وكان حق البصريين أن يجوزوا قراءة حمزة ، ويخرجوها على هذا الباب من حذف الجار أو على غيره من الأبواب ومن السماع الذي يؤيد مذهب الكوفيين في جواز العطف على المضمرة المخفوض دون إعادة الخافض - ما جاء في القرآن الكريم من الآيات العديدة التي يمكن تخريجها على هذه القاعدة ... من ذلك قوله تعالى : ز وكفر به والمسجد الحرام^(٤) بجر المسجد في قراءة حفص وغيره من القراء عطفاً على الضمير المخفوض في (به) دون إعادة الخافض كما يراه كثير من العلماء ، وعلى رأسهم أبو بكر بن قريظ فيما يرويه أبو حيان في البحر المحيط^(٥) .

وكذلك قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين)^(٦) حيث عطف (من) الموصولة على الضمير في (لكم) دون إعادة الخافض والتقدير (وجعلنا لكم ولمن لستم له برازقين)^(٧) .

(١) البحر المحيط ١٤٧/٣

(٢) القراءات واللهجات ص ١٣٠ - نقلاً عن إبراز المعاني ص ٢٨٣

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٩٤

(٤) البقرة آية ٢١٧ (٥) راجع البحر ١٤٧/٢

(٦) الاعراف آية ١٠ (٧) انظر البحر المحيط ١٤٨/٢

ومن هذا القبيل قوله تعالى (ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم)^(١) حيث عطف كلمة (ما) على الضمير المخفوض في كلمة (فيهن) دون إعادة الخافض^(٢) والتقدير قل الله يفتيكم فيهن وفيما يتلى عليكم .
ومن السماع أيضا قوله تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك ، والمقيمین الصلاة)^(٣) فالمقيمین في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمین الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضا أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمین الصلاة ، يعنى من أمتك ،^(٤) .

وقال صاحب إعراب القرآن: «ومنها قوله (لا أملك إلا نفسي وأخي)^(٥) يحمل أخى على الياء في نفسى»^(٦) .

تلك آيات بينات تثبت ما قاله الكوفيون من جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ... هذا بالإضافة إلى الشواهد العديدة من الشعر والنثر كما رأينا فيما أسلفنا آنفا ... ولا ريب أن هذه الكثرة الغامرة من الشواهد الواردة تجعل من الصعب على الباحث المنصف أن يعتبر هذه الأشعار من الضرورات الشعرية على رأى البصريين كما يقول أبو حيان^(٧) .

(١) النساء آية ١٢٧

(٢) راجع البحر ١٤٨/٢ ، والإنصاف (المسألة ٦٥)

(٣) النساء آية ١٦٢

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى ص ٢٧٣ ط صبيح .

(٥) المائدة آية ٢٥

(٦) إعراب القرآن - المنسوب إلى الزجاج - تحقيق الأستاذ الأبارى

ص ٨٢٥ من القسم الثالث .

(٧) انظر البحر المحيط ١٤٧/٢ فا بعدها .

وإذا سلمنا جدلاً بأن كل هذه الأشعار من قبيل الضرورة الشعرية ...
فماذا يقولون في الآيات القرآنية ... وقد رأينا منها العدد الوفير ؟ ...
الجواب أن البصريين لا يعدمون الحيلة ... فهم يلجئون إلى التأويل
مهما كان مخالفاً لطبيعة اللغة ... وذوقها العام ... وحمها اللغوى السليم ...
المهم عندهم أن يجدوا تأويلاً يردون به هذا الجيش الجرار من الشواهد
الصحيحة الثابتة ... والتأويل هو المركب الذلول الذى يمتطيه البصريون كلما
أعوزتهم الحيلة ... وحاصرهم الدليل تلو الدليل ... وقد رأينا كثيراً من هذا
التأويل عند ابن الأنبارى فى الجواب عن كلمات الكوفيين^(١)، ولا عبرة
بذلك ، ولا التفات إلى هذا التأويل الذى يخرج الكلام عن الفصاحة كما يقول
أبو حيان فى البحر المحیط^(٢).

وإن تعجب فعجب هؤلاء القوم ... فكيف يكون الدليل . . . ؟ وكيف
تصح الرواية ؟ ما دام هناك متعصبون يتحيزون لمذهبهم من جهة ، ويتعصبون
لقواعدهم من جهة أخرى ولعلك تعجب معى إذا رأيت العلامة الرضى ،
ينحرف به التعصب عن الطريق السوى ... يقول حينما تعرض لآية (تسألون
به والأرحام) والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ،
لأنه كوفى ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع^(٣) - ولهذا قال الإمام الرازى
تعقيباً على موقف البصريين من - القرآن الكريم عند تفسير هذه الآية
بالبينات : « إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم
أولى ، وكثيراً ما نرى النحويين متحيزين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن ،
فيذا استشهدوا فى تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ،

(١) الإنصاف ٢٧٥ ط صبيح (المسألة ٦٥)

(٢) البحر ١٤٧/٢

(٣) راجع شرح الرضى على كافية ابن الحاجب (عطف النسق)

فإنهم إذا جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى، (١)، (٢).

ولعل قائل يقول: كل ما سلف به البيان، من الشعر والنثر والقرآن، كان من قبيل السماع... فها أنيتنا بشيء من القياس النحوي ليزداد القلب إيماناً على إيمان؟ صحيح أن السماع الموثوق به هو سيد الأدلة في المنهج اللغوي السليم ولسكننا مع ذلك نود أن نسمع شيئاً عن القياس.

والجواب أن القياس النحوي موفور في هذه القضية بالذات... استمع إلى صاحب البحر يقول: «وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه، ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج بالمنع بأن الضمير والتنوين فكان ينبغي ألا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها كان تخريج العطف على الضمير في «به»، أرجح، بل هو متعين لأن وصف الكلام، وفصاحة التركيب تقتضى ذلك» (٣).

* * *

والآن أن لنا بعد هذه الجولة الواسعة أن نرى رأى النحاة في توجيه هذه القراءة وغيرها من القراءات... وذلك بوضع النصوص كاملة بين يدي الباحثين... لعلمهم يرون فيها رأياً غير الذي ارتأيناه... أو لعلمهم يجدون فيها إضافة جديدة إلى ما وجدناه... وإليك النصوص من مظانها الأصلية. يقول ابن خالويه: قوله تعالى: (والأرحام) (٤) يقرأ بالنصب والخفض،

(١) تفسير الفخر الرازي ١٩٣/٣ (سورة النساء).

(٢) انظر أبوزكريا الفراء ص ٣٨٥ للدكتور أحمد مكي الانصاري.

(٣) البحر المحیط ١٤٨/٢ بتصرف.

(٤) سورة النساء - آية رقم (١).

فالحجة لمن نصب أنه عطفه على (الله) تعالى ، وأراد واتقوا الأرحام ،
لا تقطعوا ، فهذا وجه القراءة عند البصريين ، لأنهم أنكروا الخفض ،
ولحنوا القارىء به ، وأبطلوه من وجوه :

أحدها : أنه لا يعطف بالظاهر على مضمحل الخفض إلا بإعادة الخافض ،
لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد منه ، ولا يحال بينه وبينه ، ولا يعطف عليه
إلا بإعادة الخافض والعلّة في ذلك أنه لما كان العطف على المضمحل المرفوع
قيحاً حتى يؤكّد ، لم يكن بعد القبح إلا الامتناع ، وأيضاً فإن النبي صلى
الله عليه وسلم نهانا أن نخلف بغير الله فكيف نهى عن شيء ويؤتى به ،
ولمّا يجوز مثل ذلك في نظام الشعر ووزنه اضطراباً كما قال الشاعر :

فاليوم قد بت تهجوناً و تشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

وليس في القرآن - بحمد الله - موضع اضطراب - هذا احتجاج البصريين .
فأما الكوفيون فأجازوا الخفض ، واحتجوا للقارىء بأنه أضمر الخافض ،
واستدلوا بأن (العجاج) كان إذا قيل له : كيف تجردك ؟ يقول : خير عافاك
الله ، يريد بخير وقال بعضهم : معناه واتقوه في الأرحام أن تقطعوا ، وإذا
كان البصريون لم يسموا الخفض في مثل هذا ، ولا عرفوا إضمار الخافض
فقد عرفه غيرهم وأنشد :

رسم دار وقفت في صله كدت أقضى الحياة من جلله
أراد ورب رسم دار ، إلا أنهم مع إجازتهم ذلك ، واحتجاجهم للقارىء .

(١) انظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ ، والسكامل في اللغة
والأدب لابن العباس المبرد ج ٢ ص ٧٤٩ ، والإينصاف ج ١ ص ٣٩٢ ، والدرر
للوامع ج ١ ص ٩٠ ، ج ٢ ص ١٩٢ وشرح المفصل ج ٣ ص ٧٩ ، والسكامل
لسيبويه ج ١ ص ٣٩٢ ، ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي ج ١ ص ١٣١ .

به يختارون النصب في القراءة^(١) ، .

فأنت ترى أن العلة البصرية مصطبغة بالناحية الفلسفية ، ولم تكن علة طبيعية لغوية فإذا تنتظر من البصريين غير التفلسف حين يقولون : د لما كان العطف قبيحاً ... لم يكن بعد القبح إلا الامتناع ، - هكذا كان منطقتهم في الاحتجاج لمذهبهم ضد هذه القراءة ... وليتهم ما فعلوا ! ... فإن المغالاة في التفلسف النحوي ... أفسد النحو بوجه عام حين أخضعوه لمنطق العقل .. ونسوا أن اللغة لها منطقتها الخاص الذي قد يتفق مع منطق العقل ، وقد يختلف معه في بعض الأحيان كما يقول (فندريس) - د وليست اللغة منطوية دائماً ، وكل منا يتألف من ذكاء وإرادة وحساسية ، وفي كثير من الأحيان نستطيع أن نلاحظ فرقا بين لغة العقل والمنطق ، ولغة الإرادة والرغبة ، ولغة الانفعال والحساسية^(٢) ، وقد قالوا : أن اللغة ظاهرة اجتماعية^(٣) يسيطر عليها عقل الجماهير - والجماهير لا تدرك القوانين المنطقية^(٤) .

أما الناحية الدينية (وهي الحلف بغير الله) فقد مضى الرد عليها فيما سلف فلا حاجة إلى التكرار .
وأما أبو البقاء العسكري فإنه قال : د والأرحام - يقرأ بالنصب ، وفيه وجهان :

أحدهما : معطوف على اسم الله ، أى وانقروا الأرحام أن تقطعوها .

(١) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق الاستاذ الدكتور عبدالعال سالم ص ٩٤ هو أمشها طبع بيروت .

(٢) اللغة - فندريس - ترجمة الاستاذ الدكتور القصاص والاستاذ عبد الحميد الدواخلى .

(٣) انظر مثلاً منهج البحث في اللغة والأدب - لانسون ومايه ص ٦٢ ط بيروت ، وانظر اللغة والمجتمع الأستاذ الدكتور وافي ص ٩١ ط سنة ١٩٥١ .

(٤) راجع (أبو زكريا الفراء) الدكتور أحمد مكي الأنصارى ص ٤٠٣ عفا بعدها ، وبخاصة مبحث (نماذج خروج اللغة عن المنطق) .

والثاني : هو محمول على موضع الجار والمجرور كما تقول مررت بزيد وعمراً والتقدير : الذي تعظمونه والأرحام لأن الحلاف به تعظيم له .

ويقراً بالجر : قيل هو معطوف على المجرور ، وهذا لا يجوز عند البصريين ، وإنما جاء في الشعر على قبحه ، وأجازه الكوفيون على ضعف - وقيل الجر على القسم ، وهو ضعيف أيضاً ، لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلاف بالآباد ، ولأن التقدير في القسم و برب الأرحام - وهذا قد أغنى عنه ما قبله . وقد قرئ شاذاً بالرفع ، وهو مبتدأ والخبر محذوف - تقديره والأرحام محترمة أو واجب حرمتها ، (١) .

وربما كان الجديد في هذا النص أنه قال « وأجازه الكوفيون على ضعف ، والحق أنه ليس بجديد ... فإن أحداً لم يزعم بأن الكوفيين يسوون بين النصب والجر ولكن الذي يزعمه كل باحث منصف أن الكوفيين يجيزون الجر ولا يمنعونه كما يمنع البصريون حين ردوه ، وحرروا القراءة به كما سلف به البيان - و فرق كبير بين مطلق الجواز وبين المنع ، كما أن هناك فرقاً بين الجواز بوجه عام كما هو الحال في الجر عند الكوفيين وبين الجواز برجحان كما هو الحال عندهم في قراءة النصب التي يفضلونها على الجر فكل منهما جائز ، غير أن الجر جائز بمرجوحية ، والنصب جائز برجحان - وهذا هو الموقف الذي كنا ننتظره أيضاً من البصريين استجابة لمنطق اللغة من جهة واستجابة للشواهد الكثيرة المتضاربة من جهة أخرى ... ولكنها العصبية المذهبية تطغى على كل شيء عند البصريين .

* * *

وقال صاحب البيان (٢) . والأرحام قرئ بالنصب والجر :

(١) إملأ ما من به الرحمن ص ٩٦

(٢) أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

فن قرأ بالنصب جعله معطوفاً على اسم الله تعالى، وتقديره - واتقوا الله
واتقوا الأرحام أن تقطعواها .

ومن قرأه بالجر فقد قال الكوفيون : إنه معطوف على الهاء في (به)
وأباه البصريون وقالوا : ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة
الجار ، لأن المضمرة المجرورة تنزل منزلة التنوين ، لأنه يعاقب التنوين في
مثل غلامى ، ولأنهم يحذفون الياء في النداء في نحو (ياغلامى) كما يحذف
منه التنوين فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين .

ومنهم من قال : أنه مجرور بياء مقدره لدلالة الأولى عليها ، كقول
الشاعر :

وما بينها والكعب غوط نفاف (١)

أراد بينها وبين الكعب ، حذف (بين) لدلالة الأولى عليها ، وكقول
الآخر :

أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل ناراً
أراد وكل نار ، حذف لما ذكرنا ، فكذلك هنا . .

ومنهم من ذهب إلى أن (الأرحام) مجرور بالقسم ، وتقديره أقسم
بالأرحام وجوابه (إن الله كان عليكم رقيباً) - والقراءة الأولى أولى ، (٢) .

فأنت ترى أن ابن الأنبارى يجرى في ركاب سيبويه - فحين قال سيبويه :
ولأنه بمنزلة التنوين ، (٣) جاء ابن الأنبارى فقال : لأن المضمرة المجرورة

(١) البيت في الإصناف ٢/٢٧٣ ... وهو من شواهد الأشموني رقم ٦٥٨ -
ج ٣ ص ١١٥ (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ط الحلبي .
(٢) البيان في غريب إهراب القرآن - لابن الأنبارى - تحقيق الدكتور طه
عبد الحميد طه ج ١ ص ٢٤٠ فابعد ما نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر
سنة ١٩٦٩ .

(٣) الكتاب ١/٣٩١

يُنزَل منزلة التنوين... (٤) ، كما أنه اقتبس من شواهد (أكل امرئ .. الخ) (٢) وهذا أمر طبيعي . لأن كتاب سيبويه (كالمستودع) (٣) على حد تعبير الدكتور حسن عون ، ولأن النحاة يعتبرون الكتاب (قرآن النحو) كما سيأتي بالتفصيل في مبحث آخر إن شاء الله .

أما أبو حيان فيقول في البحر المحيط عند توجيه القراءات الثلاث في كلمة (الأرحام) - فإما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ويكون ذلك على حذف مضاف ، التقدير واتقوا الله وقطع الأرحام... من باب عطف الخاص على العام... وقيل : النصب عطفاً على موضع (به) كما تقول مررت بزید وعمراً ، لما لم يشارك في إلتباع على اللفظ أتبع على موضعه ، ويؤيد هذا القول قراءة عبد الله (تساءلون به وبالأرحام) .

أما الرفع فوجه على أنه مبتدأ والخبر محذوف ، قدره ابن عطية والأرحام أهل أن توصل ، وقدره الزمخشري : والأرحام بما يتق ، أو بما يتساءل به وتقديره أحسن من تقدير ابن عطية ، إذ قدر ما يدل عليه اللفظ السابق ، وابن عطية قدر من المعنى .

وأما الجر فظاهره أنه معطوف على المضمرة المجرور من غير إعادة الجار ، وعلى هذا فسرها الحسن والنخعي ومجاهد ، ويؤيده قراءة عبد الله (وبالأرحام) وكانوا يفتنشدون بذكر الله والرحم - قال الزمخشري وليس بسديد يعني الجر عطفاً على الضمير ، قال (والقاتل الزمخشري معللاً لقوله وليس بسديد) لأن الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك مررت به وزيد ، وهذا غلامه وزيد - شديدي الاتصال ، فلما اشتد الاتصال

(١) البيان ١/٢٤٠

(٢) الكتاب ١/٣٣

(٣) انظر (تطور الدرس النحوي) ص ٥٦ طبع معهد البحوث والدراسات

لتكرره اشتهه العطف على بعض الكلمة فلم يجر ، ووجب تكرير العامل
كقولك مررت به وبزيد ، وهذا غلامه و غلام زيد ، ألا ترى إلى صحة
(رأيتك وزيداً ، ومررت بزيد وعمرو) لما لم يقو الاتصال ، لأنه لم يتكرر ،
وقد تحمل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ، ونظير هذا
قول الشاعر : (فابك والأيام من عجب) وقال ابن عطية : وهذه القراءة
عند رؤساء نحوي^(١) البصرة لا تجوز ، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر
على مضمحل مخفوض .

قال الزجاج عن المازني لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل
واحد منهما محل صاحبه ، فكما لا يجوز مررت بزيد و (ك) ، فكذلك
لا يجوز مررت بك وزيد وأما سيديويه فهى عنده فيصح لا تجوز إلا فى
الشعر ... (٢) .

واعلمك تلحظ أن الزمخشري - فيما يرويه أبو حيان - كان ضالماً
هوامع البصريين ، فتراه يعرض عن المسموع من الشواهد العديدة .. ويظل
يردد التعليلات الفلسفية التى درج عليها البصريون ، ومن حذا حذوهم ،
واقفى آثارهم (حذوك الكف بالكف) كما يقولون ... ولولا هذا مارأناه
ينجو فى تعليله منحنى فلسفياً فيقول : لأن الضمير المتصل متصل كاسمه ... الخ ،
ويضرب صفحاً عن الوارد من الشواهد الصحيحة ، شعراً ونثراً ومن القرآن
الكريم - ولكنه على أى حال كان أهدأ من غيره فى هذه الآيه بالذات
حين اكتفى بسلب السداد عن الجر فقال (وليس بسديد) ... فأين هذا
من موقفه العنيف لإزاء قراءة ابن عامر فى الفصل بين المتضايقين حيث يقول :

(١) فى الأصل تحريف مطبعى (نحويين) - والصحيح ما أثبتناه ، اللهم
إلا أن تخرج على لغة من يقول :

رب حى عرندس ذى طلال . لا يزالون ضاربين القباب

(٢) البحر المحيط ٣/١٥٧ فما بعدها .

« وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج ورد (زج القلوص أبي مزاده) فكيف به في الكلام المنثور ... » (١) وسيأتى لها بيان أوفى إن شاء الله .

وإذا أردت الرأي الحصيف ، والعقل المتزن ، والمنطق السديد . فعليك بابن مالك في هذه القضية بالذات ... استمع إليه يقول :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جملاً

وليس عندي لازماً إذا قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً (٢)

وقال في التسهيل : وإن عطف على ضمير جر اختيار لإعادة الجار ، ولم تلزم وفاقاً ليونس ، والأخفش ، والكوفيين (٣) .

* * *

ومن سار على الدرب في ذلك ، ونهج منح ابن مالك ، شارح الألفية ابن عقيل حيث يقول : « وأما الضمير المجرور فلا يعطف عليه إلا بإعادة الجار له ، نحو : (مررت بك وبزيد) ولا يجوز (مررت بك وزيد) هذا مذهب الجمهور .

وأجاز ذلك الكوفيون ، واختاره المصنف ، وأشار إليه بقوله :
وعود خافض ... الخ .

أى جعل جمهور النحاة إعادة الخافض — إذ اعطف على ضمير الخفض — لازماً ولا أقول به ، لو زود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض فمن النثر قراءة حمزة (واتقوا الله الذى تساءلون به

(١) خزائن الأدب للبغدادى ص ٣٢٢ .

(٢) الألفية باب (عطف النسق) .

(٣) تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك ص ١٧٨ تحقيق الأستاذ

محمد كامل بركات - نشر دار الكاتب العربى سنة ١٩٦٨

والأرحام) بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء المجرورة بالباء - ومن النظم ما أشده
سيبويه رحمه الله تعالى :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فإياك والأيام من عجب
بجر (الأيام) عطفاً على الكاف المجرورة بالباء ، (١) .

وكذلك فعل الأشموني ، وزاد عليه مذهباً ثالثاً فقال : د في المسألة
مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو (مررت بك أنت وريد)
وهو مذهب الجرمي والزيادي ، وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز (مررت به
نفسه وزيد ، ومررت بهم كلمهم وزيد) (٢) . وجاء في معجم الهوامع قوله :
د ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره .. لورود ذلك في الفصيح بغير
عود ، قال تعالى : (تساءلون به والأرحام) (٣) - (وجعلنا لكم فيها معاش
ومن لستم له برازقين) (٤) ، وسمع ما فيها غيره وفرسه (٥) - قال (فما بك
والأيام من عجب) (٦) - وهذا رأى الكوفيين ، ويونس ، والأخفش ،
وصححه ابن مالك وأبو حيان - خلافاً لجمهور البصرية في قولهم بوجوب
إعادة الجار لأنه الأكثر نحو (فقال لها وللأرض) (٧) - (وعليها وعلى

(١) شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك ٢/٢٩٢ تحقيق فضيلة
المرحوم الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله رحمة واسعة .

(٢) شرح الأشموني ٣/٨٨ طبع مصطفى محمد (باب عطف النسق)

(٣) النساء آية رقم (١) .

(٤) الاعراف آية ١٠ .

(٥) حكاية قطرب عن العرب ، وانظر البحر المحيط ٢/١٤٧ ، والتعريح ٢/١٥١ .

(٦) انظر الكتاب ١/٣٩٢ ، والإنصاف ص ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٢/١٨٤ .

وانظر الدرر اللوامع ٢/١٩٢ .

(٧) سورة فصلت آية ١١

الفلك) (١) (ينجيكم منها ومن كل كرب) (٢) (نعبد إلهك وإله آبائك) (٣) واحتجوا بأن ضمير الجر شبه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلم يحز العطف عليه كالتنوين ، وبأن حق المتعاطفين أن يصلحوا لحلول كل منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه .

قال ابن مالك : والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ، كالتنوين ، ولا يمنعان بإجماع - وأن الحلول لو كان شرطاً لم يحز (رب رجل وأخيه) ولا (كل شاة وسخلتها بدرهم) ولا (الواهب المائة الهجان وعبدها) ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول .

وثالثها وهو رأى الجرمى والزيادى : يجب العود إن لم يؤكد ، نحو مررت بك ويزيد بخلاف ما إذا أكد . نحو مررت بك أنت ويزيد، ومررت به نفسه ويزيد ، ومررت بهم كلهم ويزيد (٤) .

وقال صاحب التصريح تعقيباً على آيتين كريمتين (٥) : « ولما أريد الخافض فيهما لأن الضمير المنخفض كالتنوين في شدة اللزوم - قاله الحوفي - وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه ، وليس عود الخافض بلازم ... بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصرى وغيرهما كحمزة . (تساؤلون به والأرحام) بالخفض عطفاً على الهاء المنخفضة بالياء - وحكاية

(١) المؤمنون آية ٢٢

(٢) الانعام آية ٦٤

(٣) البقرة آية ١٣٣

(٤) همع المروم على جمع الجوامع للإمام السيوطى ١٣٩/٣ - الطبعة الأولى .

(٥) هما قوله تعاله (فقال لها وللأرض) وقوله (قالوا نعبد إلهك

واله آبائك) .

قطرب عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بإضافة (غير) إليها (١) .

ومن الغريب ما حكاه (الدنوشري) عن (السعد) أنه يقول : والتخريج على خلاف مذهب الجمهور يتنافى الفصاحة، (٢) يريد أن تخريج هذه الآية (تساوون به والأرحام) بالخفض على قراءة حمزة يتنافى الفصاحة لأنه يخالف مذهب الجمهور من البصريين ... فانظر إلى أي حد يبلغ التعصب للمذهب البصرى .. كأنه منزل من السماء ... بل إنه مقدم - في نظره - على ما أنزل من السماء وهي قراءة حمزة .. تلك القراءة السبعية المتوازنة كما سلف به البيان - وقد أعجبتني تعليق الحاشية حيث جاء فيها د والحق أنه يكفي في الفصاحة موافقتها وجهاً نحوياً لم يشدد ضعفه (٣) كما هو المعمود لدى المحققين ويعجبني أيضاً رأى أستاذنا الكبير الأستاذ العلامة عباس حسن - عضو المجمع اللغوى - حيث قال : د وترك الفصل جائز أيضاً، ولكنه لا يبلغ في حسنه درجة الكثير، (٤) .

تعقيب :

لعلك تدهش حينما ترى البصريين يتمسكون بهذه القاعدة الناقصة... بعد هذه الأدلة الوافرة من الشعر والنثر الصحيح، ويحاولون أن يأتوا بتخریجات وتمحلات غريبة فراراً من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار كما يقول صاحب المحيط ... استمع اليه يقول : د وذهبت طائفة إلى أن الواو في (والأرحام) واو القسم لا واو العطف ... وذهبوا إلى تخريج ذلك فراراً

(١) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى - على التوضيح لابن هشام ١٥١/٢ فما بعدها

(٢) حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح ١٥١/٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) راجع النحو الوافي ج ٣ ص ٤٦٧ طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١

من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ... قال ابن عطية : وهذا قول يأباه نظم الكلام ويسره (١) .

وماذا عليهم لو أجازوا هذه القاعدة كما أجازها الكوفيون . وقالوا إنها وردت كثيراً . . . ولكن الأكثر من ذلك ورودها بإعادة الخافض ، ماذا عليهم لو سلموا بالوارد من الشواهد ... وعدلوا قاعدتهم بحيث تشمل جميع النصوص الواردة . . وجعلوها قسمين . كثيرة وأكثر - أو كثيرة وقليلة - إلى آخر ما هنالك من تقسيمات علمية منهجية تتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة ، ويندرج تحتها . ويستظل بلوائها وسماؤها دون أن يجرحوا هذه القراءة السبعية ، وغيرها من القراءات . . ويرموها بأبشع الصفات (٢) إلى حد أنهم يجرمون القراءة بها (٣) ويخرجون من الصلاة عند سماعها كما قال أبو العباس المبرد (٤) ، ومن لف لفته من البصريين والمتبصرين على السواء .

ألا ترى معي أن النحويين بوجه عام ، ولا سيما البصريين ، قد جاوزوا الحد المعقول ، وأسرفوا على أنفسهم في اللغة وفي الدين ... فأى منهج لغوي سليم (٥) يهدر قدراً كبيراً من شواهدا الموثوق بها دون أن يدخلها تحت القاعدة العامة ؟

(١) المصدر السابق ١٥٨/٣

(٢) مثل القبح والضعف ، والخطأ وغيرها من الصفات التي لاتليق ... انظر في ذلك البحر المحيط ١٥٨/٣ والشرح المفصل ٧٨/٣ وإبراز المعاني ص ٢٨٣ .

(٣) راجع شرح المفصل ٧٨/٣

(٤) انظر درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ص ٩٥ - الطبعة الأولى .

(٥) راجع (منهج النحاة العرب) للأستاذ الدكتور تمام حسان - ص ٣ فما بعدها - تحدث فيه عن المنهج السليم ولخصه خير تلخيص - مخطوط بكلية دار العلوم - ديسمبر سنة ١٩٦٥ هـ

ولو كان إدخال هذه الشواهد يهدم القاعدة هدمًا تامًا ... إذن لالتسنا لهم المعاذير ... وقلنا أن اللغة تحتاج إلى شيء من التعقيد ... ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث في هذه القضية بالذات ... فالقاعدة سليمة ، لا يضيرها شيء من جراء دخول هذه الشواهد ... وكل الذي يحدث هو أن تتسع فتشمل جميع الوارد من الشواهد ... ومثل هذا الصنيع يعطيها قوة ، وحصانة ليس بعدها حصانة ... ولكنها العصبية المذهبية تعمي وتعم .. فلا يسمع المتعصبون فداه العقل والعلم والمنهج السليم .

ومن المعلوم لكل باحث منهجي أن احترام الوارد من الشواهد الصحيحة الثابتة ... أولى قواعد المنهج السليم ... وينبغي على واضع القواعد أن يعدل القاعدة أو ينسفها نسفاً إذا اصطدمت بالوارد الثابت الصحيح طالما توافرت له الكثرة التي تسمح بنسف القاعدة وبنائها من جديد .

ذلك هو المنهج اللغوي السليم ، ولكن النجاة الطغاة نسوا كل ذلك أو تناسوه لحاجة في نفس يعقوب - ويعجبنى في هذا المقام قول أبي حيان :
« ولسنا متعبدين بقول نجاة البصرة ولا غيرهم عن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنائس المشتغلون بضروب من العلوم ، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ (١) » .

(٢)

بإاء المتكلم بين الفتح والكسر

قال تعالى : « ما أنا بمصرخكم^(١) ، وما أتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتمون من قبل »^(٢) .

قرأها حمزة^(٣) بن حبيب الزيات مقرأ أهل الكوفة — بكسر الياء من (مصرخي) وهي قراءة سبعية^(٤) موثوق بها تمام الثقة ، كما قرأها يحيى بن وثاب^(٥) ، والأعمش^(٦) ، وحمدان بن أعين ، وجماعة من التابعين ،^(٧) .

ومع كل هذا التوثيق الدقيق أنكرها النحاة دون مبالاة بصحة السند ، فضلاً عما جاء في اللغة من توثيقها بالإضافة إلى القراءات ، فقد ذكروا أن علماء اللغة وأقطابها سمعوا من العرب الحخلص ، وحكوا عنهم ، وأجازوها ، وقالوا إنها صواب^(٨) من أمثال قطرب^(٩) والقراء^(١٠) والقاسم بن معن^(١١) ،

(١) بمصرخكم : قال ابن عباس بنافعكم ، وقال ابن جبير بمنقذكم ، وقال الربيع بمنجيكم وقال مجاهد بمنجيكم - وكلها أقوال متقاربة ، البحر المحيط لابن حبان ٤١٩/٥ .

(٢) سورة إبراهيم آية ٢٢

(٣) انظر المهذب ٦٩/٢ والبحر المحيط ٤١٩/٥ والتصريح ٦٠/٢ وخزانة

الأدب للبغدادى ٢٥٩/٢ (٤) راجع النشر ٢٩٨/٢ والمهذب ٦٩/٢

(٥) البحر ٤١٩/٥ والنشر ٢٩٨/٢ ، والتصريح ٦٠/٢

(٦) المصادر السابقة

(٧) النشر في القراءات العشر ٢٩٨/٢ بتصرف يسير .

(٨) راجع حاشية الشيخ يس العاليمى على التصريح ٦٠/٢ ، والنشر ٢٩٨/٢

(٩) البحر ٤١٩/٥ والتصريح ٦٠/٢

(١٠) المصدر السابق

(١١) حاشية الشيخ يس على التصريح ٦٠/٢ وقال عنه (كان ثقة بصيراً)

وانظر البحر المحيط ٤١٩/٥ والنشر ٢٩٨/٢

وأبى عمرو بن العلاء^(١) ، كما سيأتي بالتفصيل .

ولم تكن هذه اللغة مجهولة الأصل ، أو منكورة النسب ... إنما هي لغة أصيلة مطردة عند قبيلة من أعرق القبائل العربية . وهي قبيلة بني يربوع^(٢) ، تلك التي تعزى بانتسابها إلى تميم^(٣) ... ولسنا بحاجة إلى القول بأن قبيلة تميم كان لها مكان مرموق بين القبائل التي أخذ عنها اللسان العربي المبين ، وفي هذا يقول أبو نصر الفارابي : « إن الذين عنهم نقلت العربية ، وبهم اقتدى ، وبعثهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب هم قيس ، وشمير ، وأسد ... »^(٤) .

وفي اطراد هذه اللغة يقول صاحب التصريح حينما تحدث عن كسرياء المتكلم في الإضافة : الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم ، وعليه قراءة حمزة والأعشى ويحيى بن وثاب (وما أتم بمصرحي إني) بكسر الياء في الوصل^(٥) ، كما جاء أيضاً في شعر الأعلم العجلي^(٦) ، والنابعة الديباني^(٧) وغيرها كما سيأتي بالتفصيل .

غير أن النجاة - رضى الله عنهم - ضربوا بكل ذلك عرض الحائط ، وهاجموا هذه القراءة مهاجمة عنيفة ... فأنكروها^(٨) تارة ... وطوروا رصفوها .

(١) البحر ٤١٩/٥ ، والتصريح ٦٠/٢ وخزانة الأدب ٢٩٩/٢ - الطبعة الأولى .

(٢) راجع البحر المحيط ٤١٩/٥ ، والتصريح ٦٠/٢ ، وحاشية الشيخ يس ٦٠/٢ ، والمهذب ٦٩/٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

(٣) انظر المنار هامش ص ٤٤٨ ج ١ طبع الفجالة .

(٤) المزهر للسيوطي ١٢٨/١ نقلاً عن كتاب الفارابي المسمى بالانفاظ والحروف

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٦٠/٢

(٦) راجع البحر المحيط ٤١٩/٥ ، وحاشية الشيخ يس ٦٠/٢

(٧) انظر البحر ٤١٩/٥

(٨) كما حدث من الاخفش - راجع البحر المحيط ٤١٩/٥

بأفدع الصفات ، فرموها بالقبح^(١)، واللحن^(٢)، والرداءة^(٣)، والضعف^(٤) والكرهية^(٥) والغلط^(٦) والوهم^(٧) والشذوذ^(٨) ، وقالوا : لأنها رديئة مرذولة^(٩) ، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ^(١٠) .

حتى المعري أدلى بدلوه في الدلاء ، وسائر النحاة في الطعن على هذه القراءة السبعية حين قال بكرهاتها بالإجماع من أرباب اللغة العربية... ولكن الشاطبي تعقبه ، وشجب رأيه بعد أن وثق القراءة لغة ورواية فقال : « وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة (وما أنتم بمصرخي) بالكسر ، قال الموضح في الحواشي : والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام^(١١) .

غير أن الشيخ يس دافع عن المعري بعض الدفاع حين قال : إن المعري لم يتفرد بما قاله في رسالته ، فما قاله المصنف تحامل عليه وإن كان ممن روى بالإلحاد^(١٢) ، فهو يثبت أن المعري مسبوق بالطعن على هذه القراءة ، وليست من

(١) البحر المحيط ٤١٩/٥

(٢) حاشية الشيخ يس ٦٠/٢

(٣) البحر ٤١٩/٥

(٤) النشر ٢٩٨/٢ ، والبحر ٤١٩/٥ ، وحاشية الشيخ يس ٦٠/٢

(٥) التصريح ٦٠/٢

(٦) حاشية الشيخ يس ٦٠/٢ ، والبحر ٤١٩/٥

(٧) معاني القرآن للفراء ، والبحر المحيط ٤١٩/٥

(٨) البحر ٤١٩/٥

(٩) النشر في القراءات العشر ٢٩٨/٢ ، والبحر ٤١٩/٥

(١٠) البحر المحيط ٤١٩/٥

(١١) راجع التصريح ٦٠/٢

(١٢) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٦٠/٢

هبتكراته الإلحادية فيما يزعم ... فهو دفاع من زاوية ... وتوريط من زاوية أخرى ، وبخاصة إذا أضفنا إليه مقاله في الأساس الذي بنى عليه المعري رأيه في هذه القراءة حين قال : « وإنما رأى المعري مبنى على أصل فاسد ، وهو أن القراءة بالرأى ، والحق أنها سنة متبعة » (٣) .

ولإليك بعض مقال النحاة :

قال الآخفش : « ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين » (٢) ، فتراه ينكر كسر الياء لانه لم يسمعه ، وما درى أن غيره سمع وحفظ ... « ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، كما يقول المرادى » (٣) معقباً على هؤلاء المنكرين .

وقال أبو عبيد : « نراهم غلطوا ، ظنوا أن الباء تكسر لما بعدها » (٤) ... وكان نصير النحوى يحمل قراءة حمزة على اللحن (٥) ... « وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطاً » (٦) وقال الزجاج : « هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة ، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف » (٧) ... وقال النحاس : « صار هذا لإجماعاً ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ » (٨) .

أما الزمخشري فلم يشأ أن يلتقي بالحكم لإجمالا كما فعل غيره من السابقين ... وإنما أسهب ، واعرّض وأورد حين تصدى لهذه القراءة فقال :

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٦٠/٢ . بتصريف يسير .

(٢) البحر المحيط ٤١٩/٥

(٣) انظر حاشية الشيخ يس ٦٠/٢

(٤) البحر ٤١٩/٥

(٥) حاشية الشيخ يس ٦٠/٢

(٦) المصدر السابق .

(٧) البحر المحيط ٤١٩/٥ ، وانظر الخزانة ٢٥٩/٢ .

(٨) البحر ٤١٩/٥ .

دهى ضعيفة واستشهدوا لها بيت مجهول :

قال لها هل لك ياتافى^٢ قالت له ما أنت بالمرضى^١

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين ، ولكنه غير صحيح ، لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف نحو عصاى ، فذا بالها وقبلها ياء .

فإن قلت : جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل .

قلت -- (والقائل الزمخشري) -- هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذى هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات ،^(١)

غير أن أبا حيان تعقب الزمخشري بدقة بالغة ، وفند رأيه تفصيلاً قوياً ، وأبان أنه لم يأت بمجديد فى الترجيح .. إذ أنه مسبق به من أبى زكريا الفراء .

فقال : « وأما التقدير الذى قاله الزمخشري فهو توجيه الفراء ، ذكره عنه الزجاج ،^(٢) على أن الذى يعينى هنا من تعقيبات أبى حيان على الزمخشري .. ذلك التعقيب الذى يفند فيه موقف الزمخشري من إنكار الشاهد ، وإحالاته إلى النسب المجهول وتلك من خصائص البصريين والمتبصرين حين يعوزهم الدليل ويحاصرهم الشواهد من كل جانب ... لا يجدون وسيلة أقرب إليهم ، وأسهل عليهم من إنكار هذه الشواهد ، والظن عليها بأنها لقائل مجهول ... علماً بأن كثيراً من هذه الشواهد يكون معروف النسب تمام المعرفة كما هى الحال فى هذا الشاهد الذى أنكره الزمخشري وقال أنه بيت مجهول .

(١) البحر ٩/٥ ، ٤ .

(٢) المصدر السابق .

لكن أبا حيان اليقظ كان له بالمحصاة ... حين عقب على هذه الفرية بقوله : دأما قول الزمخشري : واستشهدوا لها بيت مجهول ... فقد ذكر غيره : أنه للأغلب العجلى وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم : يقول القائل ما في أفعل كذا بكسر الياء ،^(١) .

على أن (أباشامة) كان أدق من أبي حيان ، وأوثق ... حين رآه رأى العين في ديوان الأغلب العجلى ، وذكر مطلع الأرجوزة التي ورد فيها هذا الشاهد فقال :

د ورأيتُه أنا في أول ديوانه ، فأول هذا الرجز :

د أقبل في ثوبى مغافرى ، .

د عند اختلاط الليل والعشى ، .

د يجر ثوبا ليس بالخفى ،^(٢) .

ونذهب إلى العكبرى فنراه يضعف هذه القراءة أيضاً - وهي سبعية كما تعلم - حيث يقول : د وقرأ بكسرها - (أى بكسر ياء المتكلم) - وهو ضعيف لما ذكرنا من انتقال^(٣) ، غير أنه يأخذ في توجيهها فيقول : وفيها وجهان أحدهما أنه كسر على الأصل ، والثاني أنه أراد مصرخى - وهي لغة - يقول أربابها فتنى ... فتنبع الكسرة الياء لإشباعاً إلا أنه في الآية حذف الياء الأخيرة اكتفاء بالكسرة قبلها ،^(٤) .

ويقول ابن خالويه في الاحتجاج للقراءات السبع عند قوله تعالى (وما أنتم بمصرخى) د تقرأ بفتح الياء وكسرها فالحجة لمن فتح أن يقول :

(١) البحر ٥/١٩٤ بتصرف يسير ، وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٦٠ .

(٢) راجع حاشية الشيخ يس على التصريح ٢/٦٠ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ج ٢ ص ٣٧ .

(٤) المصدر السابق .

الأصل بمصرخيني ، فذهبت النون للإضافة ، وأدغمت الياء في الياء فالتقى سا كنان ، ففتح الياء لالتقائهما ، كما تقول : على ولدى ومسلمي ... والحجة لمن كسر أنه جعل الكسرة بناء لإعراباً ، واحتج بأن العرب تنكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح ، وإن كان الفتح عليهم أخف ، وأنشد شاهداً لذلك :

قال لها هل لك ياتاني قالت له ما أنت بالمرضى^(١)

ويقول الأشموني : «وَأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصح الشائع فيها الفتح كما مر ، وكسرهما لغة قليلة»^(٢) - ويعلق عليه الصبان موجهاً كسر الياء فيقول : «الكسر لالتقاء الساكنين ، وسوغ الكسرة مع ثقله على الياء ، أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي»^(٣) ونحن نرى أن الأشموني كان مهذباً في تعبيره أكثر من غيره فوصفها بالثقل على حين وصمها الآخرون بالقبح والرداءة والشذوذ كما رأينا آنفاً .

هذا إلى أن صاحب التصريح يخرجها أيضاً فيقول : «ولعل الذين كسروا (أي كسروا ياء المتكلم) لغتهم إسكان ياء الإضافة ، فالتقى معهم سا كنان ونظيره الكسر في ... وإن كان الكسر في الياء أثقل»^(٤) .

أما صاحبي أبو زكريا الفراء فأمره عجب أي عجب .. فتتابه النزعة البصرية فيشكر هذه القراءة وما أشبهها ... ثم يعود إلى النزعة الكوفية السمحة فيحاول أن يجد لها تخریجاً لغوياً سليماً ... وقد بينت موقفه بوضوح

(١) الحجة في القراءات السبع لابن خالوية بتحقيق زميلنا الدكتور عبد العال سالم ص ١٧٨ ط بيروت .

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ص ٢١١ (باب المضاف إلى ياء المتكلم) .

(٣) حاشية الصبان على المصدر السابق .

(٤) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد ٢ / ٦٠ .

في كتابي (أبو زكريا الفراء) وأنجيت عليه باللائمة لهذا الموقف العجيب ،
وخلق بنا أن نتقل معاً إلى هناك لتشاركني الرأي فيما أقول (١) :

ويقول الفراء في معانيه عند تفسير قوله (ما أنتم بمصرخي) دالياء من
مصرخي منصوبة . . . وقد خفض الياء من مصرخي الأعمش ويحيى بن وثاب
جميعاً . . . ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم ،
ولعله ظن الياء من بمصرخي خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة
من ذلك . . . (٢).

ولو وقف عند هذا الحد لكان الخطب ، والتسائله بعض المعاذير ، وقلنا: أن
هؤلاء القراء فوق السبعة ، ولكن ما بالك بمن يخطيء حمزة ، وهو من القراء
السبعة وحمزة من لأنه حمزة الكوفي ذلك الذي تأمر عليه البصريون من قبل
نخطئوه ، ثم جاء الفراء ليكون بصرياً مثلهم في نزعتهم القياسية التحكيمية ،
وينسى أنه كوفي مثل حمزة وهذا دليل على أن الفراء حين انحرف في سلك
البصريين تأثر بهم وأصبح يخلص للنزعة المذهبية أكثر من إخلاصه للنزعة
البيئية ، ولهذا وغيره اعتبرناه المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية (٣) .

أما تخطيء حمزة فقد رواه البغدادي في خزائنه منسوباً إلى الفراء ، ولم
أره في المعاني ، بيد أن الجهة منفكة فإن قراءة حمزة التي دار حولها التخطيء
والإنكار في خزائنه البغدادي هي نفسها القراءة التي أنكرها الفراء في معانيه ،
ولأن لم يصرح باسم حمزة ، ونسبها إلى الأعمش ويحيى بن وثاب وهي كسر
الياء من قوله تعالى (ما أنتم بمصرخي) والمهم هو موضوع القراءة ، لا التصریح
بالاسم أو الإخفاء .

-
- (١) راجع (أبو زكريا الفراء) للدكتور أحمد مكي الأنصاري - ص ٣٨٧
فا بعدها - طبع المجلس الأعلى للفنون والآداب نشر دار المعارف .
(٢) معاني القرآن للفراء ص ١٦٣ مصورة دار الكتب ٢٤٧٧١ تفسير .
(٣) راجع (أبو زكريا الفراء) فقيه تفصيل طويل .

يقول البغدادي في الشاهد الثاني والعشرين بعد الثلاثمائة : « وكسر ياء المتكلم من (في) لغة بني ربوع ، لكنته عند النجاة ضعيف كقراءة حمزة (وما أنتم بمصرخي) ... واعلم أن الفراء والزجاج وغيرهما قد أنكروا هذه القراءة والشعر ... قال الفراء وقد سمعت بعض العرب ينشد :

قال لها هيل لك ياتافي^١ قالت له ما أنت بالمرضى

نخفض الياء من (في) فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فينخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح ، ألا ترى أنهم يقولون : لم أره منذ اليوم (بكسر النال) ومنذُ اليوم (بضمها) والرفع في النال هو الوجه لأنه أصل حركة منذ والخفض جائز ، فكذلك الياء من مصرخي خففت ولها أصل في النصب^(١) .

وقد أغتاني البغدادي عن التعليق — أو بعضه — حين قال : « وانظر إلى الفراء كيف يتوقف في صحة ما أسنده^(٢) يريد أنه سمع العرب بنفسه ثم عاد فقال : فإن يك ذلك صحيحاً ، أليست هذه نزعة بصرية متوعدة ، وأن الكوفيين منها براه ؟ »

ثم انظر معي، إلى موقف الفراء من هذه القراءة كيف أنكرها . ثم عاد يلتمس لها بعض الوجوه ؟ أكبر الظن أنه حين أنكر ما أنكرك كان ينظر إلى القراءة من حيث هي قراءة فحسب ، ولهذا خطأ قارئها ورمام بالوهم جرياً على منهج البصريين في عدم الاعتداد بالرواية ، ولو كانت في قراءات القرآن الكريم ، ثم لما سمع بيتاً من الشعر بدأ يلتمس الوجوه على عادة

(١) خزائن الأدب للبغدادي ٤ / ٣٢٧ فا بعدها ط السلفية .

(٢) المصدر السابق ٤ / ٣٢٩ ، وانظر رسالة الغفران للمعري ص ١٥١

خط أولى .

النحويين البصريين أيضاً من احترام الشعر أكثر من الروايات القرآنية مع الأسف الشديد^(١) .

ويعجبني في هذا المقام تعقيب أبي حيان حين يقول : « وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه ، واقتضى آثارهم فيها الخلف ، فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة ، لكن قل استعمالها ، ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع وقال القاسم بن معن - وهو من رؤساء النحويين الكوفيين - هي صواب ، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال : هي جائزة ، وقال أيضاً لاتبالي^(٢) إلى أسفل حركتها أو إلى فوق ، وعنه أنه قال : هي بالخفض حسنة ... »

ولا التفت إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها - فأبو عمرو إمام لغة وإمام نحو ، وإمام قراءة ، وعربي صريح - وقد أجازها وحسنها ، وقد روي بيت النابتة :

على لعمر و نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب
بخفض الياء من على^(٣) .

هذا إلى أن بعض العلماء دافع عن هذه القراءة من وجهة القياس النحوي^(٤) إلى جانب الدفاع عنها من ناحية الرواية في اللغة وفي القراءة كذلك - يقول

(١) أبو زكريا الفراء - للدكتور أحمد مكي الانصاري - ص ٣٨٧ فا بعدها بتصريف يسير .

(٢) كذا بالأصل (لاتبالي) باثبات الياء - والأصح حذفها .

(٣) البحر المحيط ٥ / ١٩

(٤) قد رأينا بعضه في ثنانيا النصوص السابقة .

ابن الجزرى بعد أن أورد وجوه الدفاع المتعددة - د وقياسها في النحو صحيح، (١).

أما صاحب البيان فكان أقوى دفاعاً، وأجل بيانا حين جعل رواية الكسر أرجح من رواية الفتح في هذا المقام الذى يحتاج إلى المطابقة التامة بين حركة الياء من (مصرخى) وحركة الهمزة المجاورة لها من كلمة (إنى) الواقعة بعدها مباشرة فقال : إن كسر الياء أدل على المطابقة من فتحها في قوله (بمصرخى إنى) فكانت لفظة جميلة حقاً من ابن الأنبارى - رحمه الله - ولم أرها عند غيره من العلماء وإليك نص ما قال :

«إن ياء الإضافة فيها لغتان : الفتح والإسكان ، وأما الكسر فقد قال النحويون إنه ردىء فى القياس ، وليس كذلك ، لأن الأصل فى التقاء الساكنين الكسر ، وإنما لم يكسر لاستئصال الكسرة على الياء فمدلوا إلى الفتح ، إلا أنه عدل ههنا إلى الأصل وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسرة همزة د إنى كفرت بما أشركتمون ، لأنه أراد الوصل دون الوقف ، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها وإنما عاب من عاب هذه القراءة ، لأنه توهم كسرة الياء بالياء ، على أن كسرة ياء المتكلم لغة لبعض العرب حكاه أبو على قطرب ، (٢) .

وما يؤيد ذلك كل التأييد ، ويقطع بأنها لغة لبعض العرب ورودها مكسورة أيضاً فى كلمة « يابنى » وقد قرأها أبو عمرو بن العلاء فى جميع المواضع التى وردت فى القرآن الكريم ، وذلك فى رواية الدورى عن أبى عمرو كما يقول صاحب هدى البرية: «قرأ الدورى بكسر التحتية المنطرفة

(١) النشر فى القراءات العشر ٢ / ٢٩٨

(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ٢ / ٥٧ تحقيق الدكتور طه عبد الحميد - طبع الهيئة العامة للتأليف والنشر.

وهي في ستة مواضع: الأول هنا (يريد سورة هود) والثاني بأول يوسف والثالث بالصفات، والباقي بلقمان،^(١).

وفي توجيه هذه القراءة والاحتجاج لها يقول ابن خالويه في كتاب الحجة: «يا بني اركب معنا - يقرأ بكسر الياء وفتحها ... فالحجة لمن كسر الياء: أنه أضاف إلى نفسه فاجتمع في الاسم ثلاث ياءات: ياء التصغير، وياء الأصل وياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة اجتزاء بالكسرة التي قبلها لأن النداء مختص بالحذف لكثرة استعماله، والحجة لمن فتح أنه أراد (يا بنياء) فأسقط الألف والهاء، وبقي الياء على فتحها ليدل بذلك على ما أسقط،^(٢).

ولعلك تلاحظ أن أبا عمرو بن العلاء قرأ بكسر الياء في ستة المواضع وهي جميع ما جاء بالقرآن الكريم .. قرأ فيها كلها بكسر ياء المتكلم .. وهي لغة بني يربوع التي هي حتى من أحياء تميم^(٣) ... وإلى تميم هذا ينتسب أبو عمرو بن العلاء^(٤) وهذا يوضح لنا أن البيئة القبلية كان لها أثر في اختيار القراءة الواردة بلغتها، وتفضيلها على سائر القراءات الواردة أيضاً - دعي أن قراءات القرآن الكريم إن هي إلا دظهر لتسجيل هذه اللهجات، وهي أمثلة تاريخية لا ريب فيها،^(٥) ولذلك نرى أن الاختيار الذي يتحدثون عنه في علم

(١) هدى البرية لما فيه الخلاف بين حفص ودورى أبي عمرو من طريق الشاذلية ص ٤٣ طبع صبيح .

(٢) الحجة في القراءات السبع ص ١٦٢ طبع بيروت .

(٣) انظر منار المسالك حيث يقول بهامش ص ٤٨١ ج ١ تعليقا على بني يربوع « حتى من تميم رأسه يربوع بن حنظلة بن مالك ومنه متمم بن نويرة الصحابي ، .

(٤) أثبت ذلك في كتابي (أبو العلاء: أبو عمرو بن العلاء) مخطوط تحت الطبع ، وانظر الفهرست لابن النديم ص ٤٢ .

(٥) الحياة العربية في الشعر الجاهل للأستاذ الكبير الدكتور أحمد الحوفي - عضو المجمع اللغوي - ص ٢١ - ط أولى .

القراءات كان مبنياً على أساس الوارد من القراءات عند أبي عمرو بن العلاء بالذات ، لأنه يرى كغيره من القراء الموثوق بهم أن القراءة سنة (متبعة) ولا تحمل على قياس العربية ،^(١) ولا مجال فيها للرأى بخلاف من رأى^(٢) ذلك من لا يعتد به ولا يراه عند تمحيص الآراء .

تعقيب :

ونعود فنقول : كيف هان على النحاة أن يهاجموا هذه القراءة ؟ وكيف ساغ لهم أن يصفوها بالقبح واللحن والرداءة ؟ وهي كما ترى قراءة سبعة قرأها حمزة الزيات ، ذلك الذى وثقه القدماء والمحدثون على السواء وفيه يقول أبو حيان : « ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة فى الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ولد سنة ثمانين ، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأمّ الناس سنة مائة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة منهم سفيان الثورى ، والحسن بن صالح ، ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة فى القراءة والعربية أبو الحسن الكسائى ، وقال الثورى وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض ،^(٣) .

* * *

(١) انظر لإعراب القرآن لابن خالويه - مخطوطة دار الكتب وورقة (١٠) مكتبة الشنقيطى رقم (٧) تفسير (ش) - وقريب منه ما قاله العكبرى فى (إملاء ما من به الرحمن) ١ / ١٨ ط الحلبي ، وانظر (تفسير عشكل لإعراب القرآن) لمسكى بن أبى طالب ورقة (٣) مخطوطة دار الكتب رقم ٢٣٢ - وانظر القراءات والهجاء ص ٥٩ وغيرها كثير .

(٢) أمثال ابن شنيوذ وابن مقسم وأبى بكر المطار - وآراؤهم معروفة مشهورة فى كتب القراءات .

(٣) البحر المحيط ٣ / ١٥٩

وكل الذى أخذوه على هذه القراءة أنها جاءت على اللغة القليلة ، ولم تجيء على اللغة العامة الشائعة ... ومن قال إن القراءة تثبت بهذا المقياس ؟
ومن أجمل ما قرأته فى الرد على هذا المقياس الخاطىء ما جاء على لسان الحافظ الدانى حيث يقول : « إن أئمة القراءة لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الألفبى فى اللغة ، والأفبى فى العربية ، بل على الأئبب فى الأثر ، والأصح فى النقل والرواية ، إذ ثبت عنهم لم يردوها قياس عربية ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها والمصير إليها » (١) .

* * *

أئمة وتحقيق الهمزتين

قال تعالى : « وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا »^(١)

قرأها بتحقيق الهمزتين معاً جمهرة من القراء السبعة وروانهم ، منهم حفص وحزمة وابن عامر ، والكسائي ، وخلف البزار^(٢) ... لكن التحقيق لا يناسب مع المذهب البصرى ... ولهذا عدوه لحنا من اللحن^(٣) ... ووصفوه بالشذوذ ، ومن تلافى منهم قال إنه مقصور على السماع^(٤) .

قال ابن جنى فى الخصائص : « فالهمزتان لانتقيان فى كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين نحو سئال ، وسئار ... لكن التقاؤهما فى كلمة واحدة غير عينين لحن ، إلا ما شذما حكيناه من خطائى وبابه »^(٥) .

ويقول بعض الباحثين : « وسمع تحقيق الهمزة المكسورة بعد فتح ، قرأ ابن عامر (أئمة) بهمزتين ، وهو مقصور على السماع ، والقياس أئمة^(٦) ، وفى أحكام الهمزة تفصيل طويل ، ويعجبني هذا التلخيص الذى يقول : « وخلاصة القول فى توالى الهمزتين أن بعض العرب من تميم دون شك قد حققهما كيفما كانا ، وعليه قراءة حفص المشهورة .

(١) السجدة آية ٢٤

(٢) راجع النشر عند هذه الآية وأمثالها نحو (فقاتلوا أئمة الكفر) .

(٣) انظر الخصائص لابن جنى ٣ / ١٤٣

(٤) القواعد والتطبيقات ص ٤٩

(٥) الخصائص ٣ / ١٤٣

(٦) القواعد والتطبيقات ص ٤٩

وبعضهم - وهم من تميم أيضا - حققوا واحدة ، وقد يطيلون حركتها وخففوا الأخرى ، وهو ما ذكره ابن جني مذهباً للبصريين .

وبعضهم - وهم أهل الحجاز - خففوا الاثنتين (بين بين) ... ،^(١) ويقول صاحب البرهان : « وقرأ (أئمة) ... بتسهيل الهمزة الثانية (بين بين) وبلا فصل بينها وبين الأولى ، وليس هو من باب (أينكم) لمدلول (سما) ،^(٢) .

ثم يأتي صاحب الإتحاف فيقول : « واختلف عنهم في كيفية التسهيل ، فالجمهور أنه (بين بين) والآخرون أنه الإبدال ياء خالصة ،^(٣) .

وجاء في المهذب : « قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ورويس بتسهيل الهمزة الثانية (بين بين) ، ويأبداها ياء خالصة مع عدم الإدخال ،^(٤) .

ومعنى الإدخال في اصطلاح انقراء هو زيادة ألف بين الهمزتين ، مثل (أئمة) تصير (أئمة) ، وهو لغة بني تميم أو بعضهم ، والباحثون في الدراسات اللغوية الحديثة يفسرون هذه الظاهرة في ضوء الدراسات الحديثة فيقولون عن موضع الإدخال هو « ما التقت فيه همزتان سواء أكانتا من بنية الكلمة

(١) القراءات القرآنية ص ١٧٩ للأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين .

(٢) مخطوطة البرهان في رواية الدوري عن أبي عمرو بن العلاء - ص ١٦٤ -
أما كلمة « سما » تلك التي وردت في نهاية النص فإن علماء القراءات يقولون :
إنها رمز كلي لسكل من نافع وابن كثير وأبي عمرو - في الشاطبية - أفاده
الشيخ محيسن - وهو من المتخصصين في هذا الفن .

(٣) إتحاف فضلاء البشر للدمياطى ص ٢٤٠ ط القاهرة

(٤) المهذب في القراءات العشر ١/٢٧٣

مثل (أئمة) أم كانت لإحداهما استفهاما ، مثل (أ إله) و (أ أعجمي)
(ثم يقول) ... إن بنى تميم هم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام
ألفاً ، فكان هذه الألف وهي في حقيقةها إطالة لحركة الهمزة الأولى - وسيلة
لتمكين النطق بالهمزة الثانية (١) .

◊ ◊ ◊

تسكين الهاء من (يؤده) و (نوله) وأمثالهما

قال تعالى : د ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك،^(١).
وقال عز وجل د ... نوله ما تولى ونصله جهنم،^(٢).

* * *

جاء في القراءات السبعية تسكين الهاء من (يؤده) و (نوله) (ونصله)^(٣)
د فقرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة بإسكان الهاء (من يؤده) وصلوا
ووقفوا^(٤)، كما قرأ الدوري عن أبي عمرو بإسكان الهاء في الكلمات الست
وهي (يؤده - ونصله - ونوته - ونوله - فألقه - ويتقه)^(٥).
فإسكان الهاء وارد ... كما ترى - في أكثر من آية، وأكثر من قراءة،
وهو لغة صحيحة^(٥) مأثورة عن العرب الخالص فضلا عن القرآن الكريم
في أعلى قراءاته^(٦).

(١) آل عمران آية ٧٥

(٢) النساء آية ١١٥

(٣) المهذب ص ١٢٧ بتصرف يسير

(٤) هدى البرية ص ١٣

(٥) المهذب ص ١٢٧

(٦) هناك قراءات أخرى عديدة في كلمة (يؤده) جاءت في المهذب ص ١٢٧
هكذا - د (يؤده) معا - قرأ ورش وأبو جعفر بإبدال الهمزة واو أو خالصة في
الحالين وكذا حمزة عند الوقف - وقرأ أبو عمرو وشعبة وحمزة بإسكان الهاء
فيهما وصلوا ووقفوا - وقرأ قالون ويعقوب باختلاس الكسرة فيهما - وقرأ أبو جعفر =
(٤ - اندفاع)

ولكن النحاة وقفوا منها موقف الرفض والتخطيء... قال الزجاج :
« وهذا الإسكان الذي روى عن هؤلاء غلط ، لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ،
وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الوصل » (١) .

وقال الفراء حينما تعرض لأخطاء القراء وأوهامهم : « وما نرى أنهم
وهموا فيه قولهم (نوله ما تولى ونصله جهنم) وظنوا - والله أعلم - أن الجزم
في الهاء ، والهاء في موضع نصب ، وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه » (٢) .
غير أن الفراء عاد فأجاز إسكان الهاء (٣) ، وحكى ذلك عن بعض العرب
كما أن أستاذه الكسائي قال إنها لغة عقيل وكلاب ، ولكن الفراء تتجاذبه
الاهواء فيزعم أحياناً منازع أهل البصرة (٤) في تخطيء بعض القراءات (٥)
تاركا مسلك قومه الكوفيين من اتباع الوارد ، واحترام الشواهد ، وبخاصة
ما كان من القرآن الكريم (٦) - فقد رأينا أحياناً « تهجم على العرب يخطئهم
في لغتهم ، بل أكثر من هذا تهجم على القرآن الكريم في بعض قراءاته السبعية
تماماً كما كان يفعل البصريون من قبله ومن بعده » (٧)

== بالإسكان والاختلاس فيهما - وقرأ ابن ذكوان بالاختلاس وإتمام الكسرة
مع الإشباع فيهما - وقرأ هشام بالإسكان والاختلاس والإشباع فيهما -
وقرأ الباقر « - أما كلمة (يتقه) فقد جاء فيها إسكان الهاء مع كسر القاف ،
وهي رواية الدوري عن أبي عمرو كما جاء فيها العكس - أي إسكان القاف وكسر
الهاء - وهي قراءة حفص - راجع هدى البرية ص ١٣

(١) القراءات واللهجات ص ١٤٠

(٢) معاني القرآن ص ١٦٣ مصورة دارالكتب رقم ٢٤٧٧١ تفسير .

(٣) راجع معاني القرآن في تفسير هذه الآية .

(٤) انظر (أبوزكريا الفراء) - للدكتور أحمد مكي الانصارى - مبحث
(مظاهر النزعة البصرية) ص ٣٧٧

(٥) المصدر السابق - مبحث (تخطيء القراءات) ص ٣٨٧

(٦) نفس المصدر مبحث (مظاهر النزعة الكوفية عند القراء) ص ٣٧٧

(٧) المصدر السابق ص ٣٨٣

ويعجبنى في هذا تعقيب أبي حيان ، على تخطيء الزجاج للإسكان . حيث يقول : « وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء ، إذ هي قراءة في السبعة ، وهي متواترة ، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنه عربي صريح ، وسامع لغة ، وإمام في النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل ذلك ، وقد أجاز ذلك الفراء ، وهو إمام في النحو واللغة ، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع ، وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يمتثلون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك ، وأنهم يسكنون أيضاً » (١) .

هذا إلى أن أبا عمرو بن العلاء - وهو من أصحاب هذه القراءة... قراءة إسكان الهاء - كان يقرأ بالأثر ، ويقول : « لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرىء به لقرأت كذا وكذا » (٢) ، ولكن القراءة سنة متبعة ، وكذلك كان حمزة بن حبيب الزيات - رحمه الله - فهو قارئ سبعمي ، يحترم الأثر الوارد غاية الاحترام ، ويقول دفاعاً عن نفسه في هذه القراءة وغيرها من جهة ، « وتقريراً للحقيقة من جهة أخرى : « ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر » (٣) .

ويقول صاحب الميزان : « وقد انعقد الإجماع على تلقى قراءة حمزة بالقبول والإنكار على من تكلم فيها ، فإنه ما قرأ حرفاً إلا بأثر » (٤) .

(١) راجع تفسير البحر المحيط ٢/٤٩٩

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ١/٣٩٠ تحقيق برجستراسر .

(٣) النشر في القراءات العشر ١/١٦٦

(٤) راجع ميزان الاعتدال ج ٢ ص ٢٥١

إشباع أفئدة

قال تعالى : « فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم » (١) .

جاءت في قراءة ابن عامر بإشباع الكسرة من (أفئدة) حتى تتولد منها: ياء بعد الهمزة فتنتطق (أفئيدة) (٢) ، وكذلك قرأها هشام في إحدى رواياته . والإشباع لغة معروفة عند العرب (٣) .

وفي هذا يقول صاحب المذهب « قرأ هشام ... بياء ساكنة بعد الهمزة لغرض المبالغة ، وهي موافقة للغة المشبوعين من العرب على حد قولهم الدراهم والصياريف ، (٤) .

ويقول ابن الجزرى : « قرأها ابن عامر فيما روى عنه بإشباع الكسرة من (أفئدة) حتى تنطق (أفئيدة) والإشباع لغة معروفة ... » (٥) .

— وقد أشبهت في الجمع حركة الهمزة ، (٦) .

ولكن النحاة يضرّبون بكل ذلك عرض الخائط ، ويحملون على هذه القراءة حملة شعواء (٧) . غير أن بعض العلماء تصدى للرد عليهم ، ودافع عن

(١) سورة إبراهيم آية ٣٧

(٢) راجع النشر ص ٣١١

(٣) انظر في هذه الآية تحاف فضلاء البعير ، وكذلك المذهب ج ٢ ص ٧٢ .

ومنجد المقرئين ص ١٩

(٤) المذهب في القراءات العشر ص ٧٤ - للأستاذ محمد محمد محمد سالم محيسن ..

(٥) النشر ص ٣١١

(٦) البحر المحيط ٤٣٣/٥

(٧) راجع المصدر السابق

القراءة والقراء فقال : د ما ذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه ، لأن الثقله عن هشام وأبى عمرو كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوها وليس يفضى بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا (١) .

كما أن ابن الجزرى عقب على هذه القراءة وأمثالها فقال : د هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به ، نعتقد أنه من القرآن ، وأنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها (٢) .

ويقول فى موطن آخر د ... فثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته قرائن يفيد العلم ، ونحن ما ندعى التواتر فى كل فرد مما انفرد به بعض الرواة ، أو اختص ببعض الطرق ، لا يدعى ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر ؟ وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين : متواتر ، صحيح مستفاض متلقى بالقول ، والقطع حاصل بهما (٣) .

وقال أبو حيان فى البحر المحيط : د قرأ هشام (أشيدة) بياء بعد الهمزة ، نص عليه الحلوانى عنه ، وخرج ذلك على الإشباع . ولما كان الإشباع لا يكون إلا فى ضرورة الشعر حمل بعض العلماء هذه القراءة على أن هشاماً قرأ بتسهيل الهمزة كالياء فعبر الراوى عنها بالياء فظن من أخطأ فهمه أنها بياء بعد الهمزة ، والمراد بياء عوضاً من الهمزة قال فىكون هذا التحريف من جنس التحريف المنسوب إلى من روى عن أبى عمرو (بارئكم) و (يأمركم) ونحوه بإسكان حركة الإعراب ، وإنما كان ذلك اختلاصاً (٤) .

(١) البحر المحيط ٤٣٢/٥

(٢) راجع منجد المقرئين ص ١٩

(٣) القراءات واللهاجات ص ٧١ - نقلاً عنه .

(٤) ثبت لدينا بما لا يدع مجالاً للشك أن الإسكان قراءة واردة عن أبى عمرو

مثل الاختلاص تماماً بل أقوى فى نظرى - راجع بحثنا فى ذلك بعنوان (سيبويه والقراءات) توزيع دار المعارف بمصر .

قال أبو عمرو الداني الحافظ : ما ذكره صاحب هذا القول لا يعتمد عليه لأن النقلة عن هشام وأبي عمرو كانوا من أعلم الناس بالقراءة ووجوهها، وليس يفضى بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا، (١).

ثم أن الإشباع لغة مشهورة عند العرب ، وبها جاءت قراءات متعددة، مثل قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين) (٢) بإشباع الهمزة المضمومة ، وكذلك قراءة (ورش) في بعض رواياته في قوله تعالى : (إياك نعبد وإياك نستعين) بإشباع ضمة الدال (٣) ، وكذلك قراءة ابن كثير في رواية (قنبل) بإثبات الياء في كلمة (يتق) من قوله تعالى : (إنه من يتق ويصبر) (٤) وقد تناولها ابن خالويه في كتاب الحجّة فقال :

د قوله تعالى : (إنه من يتق ويصبر) القراءة بكسر القاف وحذف الياء علامة للجزم بالشرط إلا ما رواه (قنبل) عن (ابن كثير) بإثبات الياء ، وله في إثباتها وجهان :

أحدهما : أن من العرب من يجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح فيقول : لم يأتي زيد - وأنشد :

(١) البحر المحيط ٤٣٢/٥ فيه يقول : د وقرىء أفدة على وزن فاعلة . . . وقرىء أفدة على وزن فعلة . . . وقرأت أم الهيثم أفودة بالواو المكسورة بدل الهمزة - قال صاحب اللوامح : وهو جمع (وفد) ، والقراءة حسنة لكنى لأعرف هذه المرأة بل ذكرها أبو حاتم . انتهى . . . ثم قال : وأم الهيثم امرأة نقل عنها شيء من لغات العرب - وقرأ زيد بن علي إفادة على وزن إشارة ، ويظهر أن الهمزة بدل من الواو المكسورة كما قالوا لإشاح في وشاح ،

(٢) سورة الاعراف آية ١٤٥

(٣) راجع شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢٣ بتصرف يسير .

(٤) سورة يوسف آية ٩٠

ألم يأتيك والأنبياء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد^(١)

والاختيار في مثل هذا حذف الياء للجازم لأن دخول الجازم على الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها ، فإن عدمها لعلة حذف الحروف التي تولدت منها الحركات لأنها قامت مقامها ودلت على ما كانت الحركات تدل عليه ، وإعما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر :

والوجه الثاني : أنه أسقط الياء لدخول الجازم ، ثم بقي القاف على كسرتها وأشبهها لفظا فحدثت الياء الإشباع . كما قال الشاعر^(٢) .

أقول إذ خرت على الكلكال يا ناقى ما جللت من مجال^(٣) .

• • •

(١) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، وكان سيد قومه نشأت بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحنة في شأن درع ساومه فيها ، فأخذها منه فلم يردها عليه ، فاعترض قيس بن زهير أم الربيع فاطمة بنت الخرشب في ظلعان من بنى عبس يريد أن يرتهن ناقتها بدرعه ، ثم خلى سبيلها ، فقال قصيدته التي من أبياتها هذا البيت : انظر (الخزانة ج ٣ ص ٥٣٤ ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٦١ ، و ج ٢ ص ١٨٨ ، ص ٢٢٣ ، والمحاسب لابن جني ج ١ ص ٦٧ ، ص ١٩٦ والكتاب لسيبويه ج ٢ ص ٥٩)

(٢) رواه ابن الأنباري في الإنصاف (ياناقتا) مكان (ياناقى) بقلب الكسرة التي قبل الياء فتحة ، ثم قلب الياء ألفا (الإنصاف ج ١ ص ٢٥)

(٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٧٣ فما بعدها هو أمثله . تحقيق الدكتور عبدالعال سالم ط بيروت .

د إن هذان لساحران ،^(١)

القراءات الواردة فيها :

١ - د إن^(٢) هذان لساحران ، بتشديد النون من (إن) وتخفيفها في نون المثني من (هذان) وهي قراءة الجمهور من السبعة^(٣) .

(١) سورة طه - آية ٦٣ - وتام الآية : د قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاك من أرضك بسحرهما ، ويذهبا بطريقتك المثلى ، .

(٢) د (إن) هي اسم صوت - مركب من (إن + ن) وإن هذه اسم صوت بسيط مكون من عنصرين إشاريين هما الهمزة (مكسورة) والنون ، أضيفت إليهما نون إشارية أخرى على سبيل التقوية والتأكيد ، - انظر ص ١٠٧ من بحث للأستاذ الكبير الدكتور السيد يعقوب بكر بعنوان (دراسات لغوية) - مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة - المجلد الثامن عشر - الجزء الأول مايو سنة ١٩٥٦

(٣) راجع البحر المحيط ٦/٢٥٥ ، والمهذب ص ١٤٣ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢١٧ - قال في البحر : وقرأ أبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحيد ، وأيوب وخلف في اختياره وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبغاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي والاقحوان والصاحبان من السبعة بتشديد النون ، هذان بألف ونون خفيفة ، - وقال صاحب المهذب : د وقرأ الباقر : وهم نافع وابن عامر وشعبة وحمة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر - بتشديد النون ، وهذان بالالف .. جاء على لغة من يلزم المثني الالف ... واختاره أبو حيان ، وقد حكى الكسائي عن بعض العرب قولهم : من يشتري منى خفان ، .

٢ - « إن هذان لساحران » ، بتخفيف النون في الموضوعين معا غير أن الأولى ساكنة في (إن) ، والثانية مكسورة في (هذان) وهى قراءة خفص وآخرين^(١) وهى سبعة أيضاً .

٣ - « إن هذان لساحران » وهى كالقراءة الثانية تماماً ... غير أن النون من (هذان) مشددة مكسورة ، وهى قراءة ابن كثير^(٢) من السبعة .

٤ - « إن هذين لساحران » بتشديد النون من (إن) ، « وبالياء في (هذين) بدل الألف » وهى قراءة سبعة قرأ بها أبو عمرو بن العلاء ، وعائشة والحسن البصرى ، وآخرون^(٣) .

٥ - « إن ذان لساحران » بتخفيف النون في الجميع ، غير أن نون (إن) ساكنة ، ونون التثنية مكسورة^(٤) .

٦ - « إن ذان إلا ساحران » كالقراءة السابقة ، غير أن (إلا) حلت محل اللام^(٥) .

٧ - « ما هذا إلا ساحران » بإفراد اسم الإشارة وحلول (ما) محل (إن)^(٦) .

(١) انظر البحر المحيط ٦/٢٥٤ وفيه « أبو بصرية ، وأبو حيوة ، والزهرى ، وابن محيصن وحيد ، وابن سعدان وحفص » .

(٢) راجع المذهب في القراءات العشر ص ١٤٣ والبحر المحيط ٦/٢٥٥

(٣) انظر المذهب ص ١٤٣ والبحر ٦/٢٥٥ وفيه : « وقرأت عائشة والحسن والنخعي ، والجحدري ، والأعشى ، وابن جبير ، وابن عبيد ، وأبو عمرو (إن هذين) بتشديد نون (إن) وبالياء في هذين بدل الألف » .

(٤) انظر البحر المحيط ٦/٢٥٥

(٥) المصدر السابق - وفيه : « وقرأ عبد الله (أن إلا ساحران) قاله ابن خالويه ، وعزاها الزنجشمرى لابن » .

(٦) نفس المصدر .

٨ - « أن هذان ساحران ، بفتح (أن) وبغير لام بدل من النجوى^(١) وهي قرأة ابن مسعود فيما يرويه أبو حيان في البحر المحيط^(٢) .

عمل (إن) :

- ١ - تنصب الاسم وترفع الخبر وهذا هو الرأى المشهور .
- ٢ - تنصب الجزأين معاً^(٣) كقول الشاعر (إن حراسنا أسدا)^(٤) .
- ٣ - ترفع الجزأين معاً - وهو الذى اختاره أستاذنا المرحوم إبراهيم مصطفى إستناداً إلى هذه الآية^(٥) ، وإلى حديث نبوى شريف^(٦) ، وإلى بعض الأشعار^(٧) تطبيقاً للنظرية القائلة : إن الضمة علم الإسناد^(٨) وإن الفتحة ليست علامة إعراب^(٩) . كما أن سيبويه ذكر هذه اللغة فى الكتاب حيث قال : « وروى الخليل أن ناساً يقولون (إن بك زيد مأخوذ)^(١٠) .

(١) يريد (النجوى) فى الآية التى قبلها مباشرة (فتنازعوا أمرهم بينهم وأمروا النجوى) .

(٢) راجع البحر ٦/٢٥٥

(٣) انظر معجم الهوامع نرح جمع الجوامع للسيوطى ص ١٣٤ - الطبعة الأولى سنة ١٣٣٧ هـ

(٤) معجم الهوامع ص ١٣٤ ، والدرر اللوامع ص ١١٢ طبع الحناجى .

(٥) (إن هذان لساحران) طه ٦٣

(٦) (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) .

(٧) انظر لإحياء النحو ص ٦٦ وكتاب سيبويه ١/٢٩٠

(٨) راجع لإحياء النحو ص ٥٣ فأ بعدها طبع سنة ١٩٥٩

(٩) المصدر السابق ص ٧٩ فأ بعدها .

(١٠) راجع الكتاب ١/٢٨١

معنى (إن) :

- ١ - من معانيها التوكيد ، وهو المعنى المشهور في اللغة ، وبين النحاة .
- ٢ - تأتي بمعنى (نعم) حرف جواب^(١) . كقول ابن الزبير (إن وراكبها) .
جواباً لمن قال له (لعن الله ناقة حملتني إليك)^(٢) وخرج الأخصس عليها
قراءة (إن هذان لساحران)^(٣) .
- ٣ - المعنى الفعلي فيها كما أشار إليه سببوية^(٤) . وكما يقول الأستاذ
الدكتور السيد يعقوب^(٥) .

-
- (١) الكتاب ١/٤٧٤ والشذور ص ٤٠ والتسهيل ص ٦٥ والجمع ص ١٤١
وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٨ ودراسات لغوية ص ١٠٩ و ص ١١١
 - (٢) انظر الحجة لابن خالويه ص ٢١٨ طبع بيروت ، والبيان لابن الانباري
١٤٥/٢ ، وانظر منار الهدى في الوقف والابتداء - تأليف أحمد بن محمد بن
عبد الكريم الاشموني ص ٢٠٦ طبع الحلبي ، والجمع للسيوطي ص ١٤١
 - (٣) الهمع ص ١٤١
 - (٤) الكتاب ١/٢٧٩ و ١/٢٨٣

- (٥) حيث يقول : وهذا المعنى الفعلي هو أيضاً السبب في نصب اسم (إن) .
العربية ، فقولنا (إن زيداً قائم) تقديره إن (= انظر) زيداً : (هو) قائم ،
فقائم ليس في الواقع خبراً لزيداً ، فإن زيداً مفعول به لإن ، ولكنه خبر لضمير
محذوف تقديره هو ، وهذا يفسر السبب في خروج اسم إن على القاعدة التي
بسطها الأستاذ إبراهيم مصطفي ، عضو المجمع اللغوي بالقاهرة في كتابه المبتكر
(إحياء النحو) القاهرة ١٩٣٧ من أن الرفع علم الإستاذ ، - دراسات لغوية (٤) .
ص ١٠٨ بمجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة - المجلد الثامن عشر - الجزء الأول .
مايو ١٩٥٧ تأليف الأستاذ الدكتور السيد يعقوب بكر .

- ٤ - ومن معانيها (النقي)^(١) إن خففت ... ومن هنا زعم الكوفيون أن اللام الداخلة على الخبر بمعنى (إلا)^(٢) والتقدير (ماهذان إلا ساحران) .
- ٥ - وتأتي بمعنى (قد) جاء في الطمع قوله : د وذهب الغراء إلى أن (إن) المخففة بمنزلة (قد) إلا أن (قد) تختص بالأفعال ، و (أن) تدخل عليها وعلى الأسماء^(٣)

أنواعها:

- ١ - ثقيلة ، أى بتشديد النون .
- ٢ - ومخففة من الثقيلة ، وهى تسمية خاطئة فى نظر الأستاذ الدكتور السيد يعقوب حيث يقول : د ... وهى التى يسميها النحاة العرب أن المخففة من الثقيلة ، وهذه التسمية خاطئة فإن (أن) (بالسكون) هى الأصل فى (أن) - (بالشديد) والأولى أن توصف (أن) (مشددة) بأنها (المثقلة من الخفيفة)^(٤) .

• • •

(١) راجع المغنى لابن هشام ٢١/١ فما بعدها والكتاب ٢٨٣/١ ودراسات لغوية (٥ - ٧) ص ١٧٧ فما بعدها ففيها بحث مقارن بعنوان (إن النافية) ذكر فيه آراء عديدة لكثير من المستشرقين مثل بروكلان ، وفليشر ، وبارت وركندوف وغيرهم

(٢) البحر المحيط ٢٥٥/٦ وانظر هامش كتاب سيويوه ٤٧٥/١ ففيه تعليق نقله المحقق من شرح السيراني على الكتاب يقول فيه « الكوفيون يذهبون فى (إن هذه إلى أنها بمعنى (ما) - واللام بمعنى (إلا) ورده أبو سعيد بأنا لا تعلم اللام تستعمل بمعنى (إلا) وإلا لجاز أن تقول جاء فى القوم لزيدا بمعنى (إلا زيديا) ، وانظر البيان لابن الأنبارى ١٤٦/٣

(٣) صمغ الموامع ص ١٤٢

(٤) دراسات لغوية (٤) ص ١١٠

تلك لمحات خاطفة عن القراءات الواردة ، وما يتعلق بها من عمل (إن) .
ومعناها وأنزاعها ... والآن نود أن نرى موقف النحاة من هذه القراءات .

وإليك البيان

إن النحاة أمرهم عجب ... يخطئون القراءات حسب أهوائهم، ونزعاتهم
ومقاييسهم المختلفة ... ومن أعجب ما رأيت في هذا الميدان مهاجمتهم^(١)
للقراءة (إن هذان لساحران) حيث قالوا : أنها خالفت القاعدة النحوية ،
وكان حقها أن تكون (هذين)^(٢) ، فلما جاءتهم قراءة (هذين) بالياء^(٣)
حسب القاعدة المزعومة ، هاجموا أيضاً .

ومن غريب المصادفات أن هاتين القراءتين كلتاهما سبعية^(٤) ، ومع
ذلك لم تسلم واحدة منهما من هجوم النحاة الطغاة ...

قرأ بالياء أبو عمرو بن العلاء^(٥) . وقرأ بالالف سائر القراء ، مع اختلاف
بينهم في تشديد النون من (إن) ، وتخفيفها بالإسكان^(٦) - فاذا قال النحاة
عن هذه وتلك ؟

(١) انظر مثلاً النشر في القراءات العشر ص ٣٢١ فما بعدها .

(٢) راجع النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ص ٣٢١

(٣) المصدر السابق ، وهدى البرية ص ٥٣ ، والمهذب ص ١٤٣

(٤) انظر النشر ص ٣٢١ ، وإتحاف فضلاء البشر ، والمهذب ص ١٤٣ ،

وهدى البرية ص ٥٣

(٥) المهذب في القراءات العشر ص ١٤٣

(٦) نفس المصدر - وفيه يقول : دقرأ حفص (إن) بتخفيف النون ، وهذان
بالالف بعدها نون خفيفة ... وقرأ ابن كثير مثل قراءة حفص إلا أنه شدد
النون من (هذان) وذلك للتعويض عن ألف المفرد التي حذف في التثنية وقرأ
أبو عمرو بتشديد النون ، وهذين بالياء ... وقرأ الباقر ... بتشديد النون
و (هذان) بالالف ، .

كان من المنتظر أن يتقبلوا قراءة أبي عمرو بقبول حسن ... لأنها تتفق مع قواعدهم في إعراب المثني بالياء في حال النصب بخلاف قراءة الألف فإنها تخالف في ظاهرها ما وضعوه من القواعد المصنوعة ... ولكن أحداً من القراء لم يسلم من الغمزات فضلاً عن التخطيء والتجريح الصريح ... من ذلك ما قالوه في قراءة أبي عمرو من الغمز الخفيف نارة ، والهجوم العنيف نارة أخرى ... استمع إلى القراء يغمز أبا عمرو بن العلاء ، ويصفه بالجرأة في حياته ، حين يقول معقياً على قرأته بالياء : «ولست أجتري على ذلك» (١) : ثم استمع إلى الزجاج يهاجم هذه القراءة - ويردها في صراحة فيقول : « لا أجزى قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف » (٢) يقول ذلك وكأن أبا عمرو قد اخترعها اختراعاً دون أن يكون لها سند قوى من الرواية الموثوق بها كل الثقة وأبو عمرو (٣) هو من هو ثقة ، وعدلا وضبطاً ، واتباع أثر وهو يعلم على اليقين أن القراءة سنة متبعة ، وما كان له أن يخالف ذلك في قليل أو كثير .

وأما قراءة الألف (هذان) ففيها أكثر من رواية ، كما رأينا فيما أسلفنا آنفاً . وهي تتراوح بين تخفيف النون من (إن) وبين التشديد ... وتوجيه التخفيف سهل ميسور يتلخص في إعراب (إن) مخففة من الثقيلة كما يقول النحاة القدماء وهي مهملة لا عمل لها ... بناء عليه تكون (هذان) مبتدأ خبره (ساحران) وقد دخلت اللام على الخبر للتفرقة بين (إن) النافية ، و (إن)

(١) راجع معاني القرآن للقراء ج ٢ ص ٢٩٣

(٢) البحر المحیط ٦/٢٥٥ ، وانظر لإبراز المعاني ص ٣٩٧

(٣) انظر ترجمته في الفهرست ص ٤٢ والبغية ص ٣٦٧ ، والبرهان في رواية الدورى عن أبي عمرو بن العلاء - للشيخ موسى بن قاسم المغربي - ص ٣ فا بعدها - مخطوطة نادرة اطلعت عليها في السودان بمكتبة المغفور له فضيلة الشيخ الضرير بأم درمان ، وهو من كبار علماء السودان .

المخففة من الثقيلة ، ولهذا تسمى اللام الفارقة ، وبعض الكوفيين يجعل اللام بمعنى (إلا) فتقدير الكلام (ما هذان إلا ساحران) (١) - وفي دخول اللام على الخبر خلاف سيأتي مفصلاً فيما بعد .

أما قراءة التشديد . تشديد النون من (إن) مع وجود الألف في (هذان) فقد اختلف فيها النحاة اختلافاً واسعاً مستقيماً ... ما بين مؤيد ومفند ، حتى إن بعضهم أنكروا هذه القراءة إنكاراً تاماً ونسبوا إلى بعض الصحابة أقوالاً مدسوسة مزورة هم منها براء ... براءة الذئب من دم يوسف (٢) .

هذا إلى أن بعض النحاة الحاديين على اللغة ... الغيورين على القرآن الكريم تصدوا لهؤلاء الطاعنين ، وأقموهم حجراً بل أحجاراً ... لكثرة ما جاءوا به من أدلة ، وحجج ، وبراهين يشد بعضها بعضاً كأنها بنيان مرصوص ، يتحدى النحاة الطغاة ، كما يتحدى الطاعنين بوجه عام ، سواء أكانوا من النحاة المنحرفين أم من المستشرقين المغرضين (٣) .

* * *

وربما كان من تمام الفائدة أن أضع النصوص الكاملة بين يديك . تأييداً لرأينا من جهة ، ولترى فيها رأيك من جهة أخرى ... لعلك واجد فيها جديداً يضاف إلى المعرفة الإنسانية بوجه عام ، كما يضاف إلى الدراسات النحوية على وجه الخصوص ، ولإليك النصوص :

(١) راجع تفسير مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب ورقة (١٠٨) مخطوطة دار الكتب ٢٣٢ تفسير .

(٢) انظر البحر المحيط ٦/٢٥٥ والشذوذ ص ٢٤ فما بعدها وفيها (وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه ...) .

(٣) مثل جولد تسبير في كتابه مذاهب التفسير الإسلامي ، وكذلك أرثر جفرى في مقدمته لكتاب المصاحف ، وغيرهما كثير ، وكثير ...

قال سيديويه في الكتاب : « وروى الخليل أن ناساً يقولون (إن بك زيد مأخوذ) فقال هذا على قوله : (لأنه بك زيد مأخوذ) وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله (وهو ابن صريم اليشكري) :

ويوما توافيننا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
وقال الآخر :

ووجه مشرق النحر كأن ندياه حقان
لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال (وهو الفرزدق) :

فلو كنت ضييا عرفت قرابتى ولكن زنجي عظيم المشافر
والنصب أكثر في كلام العرب كأنه قال : ولكن زنجيا عظيم المشافر
لا يعرف قرابتى

ولكنه أضمر هذا كما يضم ما يبنى على الابتداء . نحو قوله عز وجل (طاعة وقول معروف) أى صاعته وقول معروف أمثل ، وقال الشاعر :
فا كنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل
أى ولكن طالبا متبخا أنا . فالنصب لوجود لأنه لو أراد إضمارا لحفف ، ولجعل المضمر مبتدأ ، كقولك ما أنت صالحا ولكن صالح ، ورفع على قوله ، ولكن زنجي وأما قول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعل
فإن هذا على إضمار الهاء لم يحذفوا لأن يكون الحذف يدخله في حروف الابتداء بمنزلة (أن) و (ولكن) ... ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار وجعلوا الحذف علما لحذف الإضمار في (أن) كما فعلوا ذلك في (كأن) ، (١) .

(١) الكتاب ١/١٨١ فما بعدها .

وفي موطن آخر يقول : « و اعلم أنهم يقولون (إن زيد لذهاب ، وإن عمرو وخير منك) لما خففها جعلها بمنزلة (اسكن) حين خففها ، وألزمها اللام لثلاث تلتبس (يان) التي هي بمنزلة (ما) التي يفتى بها ، ومثل ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ ، وقال تعالى : (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هي لجميع ، و (ما) لغو ، وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) - (وإن نظنك لمن الكاذبين) - وحدثنا من تتق به أنه سمع من العرب من يقول : « إن عمرا لمنطلق ، - وأهل المدينة يقرءون (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون ، كما قالوا كأن نديه حقان ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف ، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) ،^(١) .

ويقول في الكتاب أيضا : « وأما قول العرب في الجواب (إنه) فهو بمنزلة (أجل) وإذا وصلت قلت (إن يافتى) - (أي بدون هاء السكت) وهي التي بمنزلة (أجل) قال الشاعر :

بكر العواذل في الصبوح يلهنى وألومهنه
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه^(٢)
ثم يقول : « وحدثني من لآتهم عن رجل من أهل المدينة موثق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك (إن زيد لذهاب) ،^(٣) .

(١) الكتاب ١/ ٢٨٣

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٧٤ فا بعدها .

(٣) نفس المصدر ١/ ٢٧٥

تعقيب :

فأنت ترى أن سيوييه - رحمه الله - تناول في حديثه كثيراً من النقاط الدقيقة فذكر حذف اسم إن وقدره ضميراً منصوباً وكأنه أراد أن يخرج الآية الكريمة على هذا الضرب من الحذف في قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) ، وكأنه جعل الجملة من المبتدأ والخبر^(١) في موضع رفع خبر (إن) .

صحيح أنه لم يذكر الآية الكريمة ... ولكنه ذكر مثالا ينطبق عليها من هذه الزاوية وهو قوله (إن بك زيد مأخوذ). ولهذا قلت في حديثي (وكانه...) (وكانه) مبالغة في الدقة والاحتياط .

وهناك ملحظ آخر، وهو أن هذا المثال الذي رواه الخليل عن العرب فيه دلالة واضحة على أن بعض العرب يرفع الجزأين بعد (إن) فلا تعمل النصب في الاسم كما هو معروف ... لكن هذه اللغة قليلة ... ولذلك قال سيوييه والنصب أكثر في كلام العرب ،^(٢) .

ومهما يكن من شيء فإنها لغة يمكن أن يستند إليها أستاذنا المرحوم إبراهيم مصطفى - وقد فعل ... حين قال : د الضمة علم الإسناد^(٣) ، والفتحة ليست علم إعراب ،^(٤) لكن النحاة البصريين - وعلى رأسهم الخليل بن أحمد - قد نغصوا عليه هذه الفرصة الذهبية ... وأخذوا يتأولون ، ويخرجون هذا الشاهد بما يتفق مع القاعدة التي وضعوها ... فقدروا اسم (إن) ضميراً محذوفاً كما رأيت .

(١) الجملة (هذان لساحران) .

(٢) الكتاب ١/ ٢٨٢

(٣) إحياء النحو ص ٥٣

(٤) المصدر السابق ص ٨٧

ثم انتقل سيويه إلى الحديث عن (إن) المحففة^(١) ... فأجاز الإهمال والإهمال ، معتمداً في كل منهما على ما روى عن العرب ، كما استند إلى آيات من القرآن الكريم ورد فيها الإهمال والإهمال ، فن الأول قراءة من قرأ (وإن كلاً لما يوفيه ربك أعمالهم) ، ومن الثاني قوله تعالى (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) - وأشار بعد هذا وذلك إلى أن الإهمال أكثر من الإهمال حين قال : « وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء ... الخ^(٢) . ثم عاد في موطن آخر يؤكد الرواية العربية التي تنطبق على قراءة حفص تمام الانطباق (إن هذان لساحران) بتخفيف النون من (إن) فقال : « وحدثني من لأتهم ... أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك (إن زيد لذاهب)^(٣) ، وكأنه أراد تدعيم القراءة في هذا الموضع .. ولكنه لم يذكر هذه الآية صراحة وإن كان قد ذكر غيرها فقال بعد هذا المثال مباشرة « وهي التي في قوله جل ذكره (وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا ذكراً من الأولين)^(٤) .

ولإنصافاً للحقيقة نقول : إن سيويه - رحمه الله - وقف في هذه الآية موقف المساندة والتدعيم للقراءات السبعية ، فأجاز التخفيف ، وهي قراءة حفص ، كما أجاز قراءة التشديد ، وهي قراءة الجمهور ، وفي كلتا الحالتين لم يذكر الآية وإعما ذكر ما ينطبق على القراءتين كما رأيت .

وأخيراً تعرض سيويه أيضاً لورود (إن) حرف جواب بمعنى (نعم) فقال : « وأما قول العرب في الجواب (إنه) فهو بمنزلة (أجل)^(٥) وهناك ملحظ دقيق رمى إليه سيويه حين جعل الهاء في (إنه) هاء السكت ، ولم يعتبرها ضميراً كما ذهب إليه بعض النحاة ، ولهذا أكد هذا الملحظ

(١) راجع الكتاب ١/ ٢٨٣

(٢) نفس المصدر .

(٣) الكتاب ١/ ٤٧٥

(٤) المصدر السابق .

(٥) نفس المصدر ص ٢٧٤

فقال : « وإذا وصلت قلت (إن يفتي)^(١) ، بدون هاء ، ، لأن هاء السكت تحذف في الوصل وتثبت في الوقف كما هو مقرر في (باب الوقف)^(٢) .

أما ابن خالويه فقد وجه هذه القراءات ، واحتج لها في كتابه الخاص بالاحتجاج للقراءات السبع ... استمع إليه يقول :

« قوله تعالى : (إن هذان لساحران) أجمع القراء على تشديد نون (إن) إلا ابن كثير ، و (حفصا) عن (عاصم) فإنهما خففاها .
وأجمعوا على لفظ الألف في قوله (هذان) إلا (أبا عمرو) فإنه قرأها بالياء .

وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير فإنه شدها .

فالجهة لمن شدد النون في (إن) وأنى بألف في (هذان) أنه احتج بخبر (الضحاك)^(٣) عن ابن عباس^(٤) أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب وهذه اللفظة بلغة بلحارث بن كعب - خاصة - لأنهم يحملون التثنية بالألف في كل وجه ، لا يقبلونها لنصب ولا خفض ، قال شاعرهم :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغنا في الحمد غايتها

(١) الكتاب

(٢) راجع الكتاب ٢/٢٨١ فما بعدها ، والاشموني ، وابن عقيل في باب الوقف أيضاً ، وابن يعيش ٧٨/٨

(٣) هو الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب ، يكنى أبا سعيد ، وصحب النبي عليه الصلاة والسلام وولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم على من أسلم من قومه ، وروى عنه سعيد بن المسيب والحسن البصري - انظر (أسد الغابة ج ٣ ص

(٣٦) .

(٤) المصدر السابق ج ٣ ص ١٩٢ .

فلما ثبتت هذه اللفظة في السواد بالألف وافقت هذه اللفظة ، فقرروا بها ، ولم يغيروا ما ثبت في المصحف .

والحجة لمن خفف النون أنه جعلها خفيفة من الشديدة فأزال عملها ، ورد ما كان بعدها منصوباً إلى أصله وهو المبتدأ ، فلم يغير اللفظ ولا لحن في موافقة الخط . فإن قيل إن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ لا يقال (زيد لقائم) فقل: من العرب من يفعل ذلك تأكيداً للخبر ، وأنشد شاهداً لذلك :
خالى لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالاً^(١)

والوجه الآخر : أن يكون (إن) ههنا بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) كقوله تعالى : (إن كل نفس لما عليها حافظ)^(٢) معناه والله أعلم ، ما كل نفس إلا عليها حافظ^(٣) .

وقال أبو العباس المبرد : أولى الأمور بأن المشددة أن تكررنا هاهنا بمعنى (نعم) كما قال ابن الزبير^(٤) للأعرابي لما قال له : لعن الله ناقة حملتي إليك ، فقال له : (إن ورا كها) أراد (نعم ورا كها) وأنشد :

بكر العواذل بالضحي يلحيني وألومنه
ويقان شب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه^(٥)

(١) انظر فرائد القلائد ص ٨١

(٢) الطارق آية ٤

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري (ورقة ٢٥٧)

مخطوط .

(٤) انظر أسد الغابة ج ٣ ص ١٦١

(٥) في الخزانة ج ٤ ص ٤٨٥ ، وقد نسبنا إلى عبيد الله بن قيس الرقيات

وانظر الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ و ج ٢ ص ٢٧٩ ، وشرح المفصل ج ٣ ص ١٣٠ ،

وفي المغني لابن هشام ج ١ ص ٣٦ و ج ٢ ص ١٧٥ ، والبيان والتبيين للجاحظ =

أراد فقلت (نعم) ، فوصلها بهاء السكت ، فقيل له : إن اللام لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى (نعم) فقال إنما دخلت اللام على اللفظ لا على المعنى .

والحجة لمن قرأها بالياء ماروى عن عائشة^(١) ، ويحيى بن يعمر^(٢) : أنه لما رفع المصحف إلى (عثمان)^(٣) قال : أرى فيه لحنا ، وستقيمه العرب بألسنتها ، فإن قيل فعثمان كان أولى بتغيير اللحن فقل : ليس اللحن هاهنا لإخطاء الصواب وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم^(٤) .

والحجة لمن شدد النون في التثنية مذكورة في النساء^(٥) ، وبالرجوع إلى سورة النساء رأيت أنه يقول : فأما قوله (فذانك) فإن من شدد النون جعله تثنية (ذلك) وتقديره (ذان لك) فقلب من اللام نوناً وأدغم^(٦) .

تعقيب :

ولعلك تلاحظ أن ابن خالويه كان أوضح من سيبويه في عبارته ، كما أنه أفادنا جديداً حينما ذكر حديث الضحاك عن ابن عباس ، وأن من العرب من يدخل اللام على خبر المبتدأ بخلاف النحاة المانعين لذلك ، كما أنه وجه

==ص٣٧٩، وانظر تحقيق أستاذنا عبد السلام هارون في صاحب هذين البيتين هل هو عبد الله أو عبید الله ؟

(١) عائشة — انظر أسد الغابة ج ٥ ص ٥٠١ وغيره من كتب الطبقات .

(٢) انظر نزهة الألباء ص ١٠

(٣) عثمان — انظر أسد الغابة ج ٣ ص ٣٧٦

(٤) انظر كتاب القرآن الكريم ، وأثره في الدراسات النحوية من ص ٢٤

إلى ص ٢٩ طبع دار المعارف .

(٥) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢١٧ فابعدها بهوامشها

تحقيق زميلنا الدكتور عبد العال سالم — طبع بيروت .

(٦) المصدر السابق ص ٩٦

اللام الداخلة بعد (إن) التي بمعنى (نعم) فقال إنها داخلة على اللفظ لا على المعنى ، كما أنه وجه اللحن توجيهاً يتفق مع جلال سيدنا عثمان ... غير أنه يؤخذ عليه أنه سلم بصحة هذه المقالة المدسوسة على عثمان ، وكان حقه أن يردّها بعد المناقشة والتحريض مثلما فعل غيره من العلماء كما سيأتى به البيان^(١) لكن هذا المأخذ على ابن خالويه لا يحول بيننا وبين الإشادة باللباقة وحسن التأتى حين قال : « ليس اللحن هاهنا لإخطاء الصواب وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم ، فهو بهذا قد ألمع إلى الفرق بين نوعين من المعايير فى المستوى الصوابى .. أولهما المستوى الصوابى فى اللغة بوجه عام ، وثانيهما المستوى الصوابى فى لغة قريش بالذات . فلما جاء المثنى بالآلاف (هذان) فى الآية السكرية (إن هذان لساحران) كان ذلك خروجاً على المستوى الصوابى فى لغة قريش ، وإن لم يكن خروجاً عن المستوى الصوابى فى اللغة العربية جمعاء ، وهذا هو الفرق بين النوعين من المعايير ، كما أشار إلى مثله الأستاذ الدكتور تمام حسان ، وكان له فضل السبق والتأصيل^(٢) .

أما صاحب البيان فيقول : « قوله تعالى : (إن هذا لساحران) — من قرأه بالآلاف أتى به على لغة بنى الحرث بن كعب ، فإنهم يقولون : مررت برجلان وقبض منه درهمان ، وقال الشاعر :

تزدود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابى التراب عقيم^(٣)

(١) انظر رأى الإمام ابن تيمية فى الشذور ص ٢٤ فما بعدها .

(٢) راجع ص ١١ من بحثه القيم بعنوان (اللغة بين المعيارية والوصفية) طبع الانجلاو المصرية سنة ١٩٥٨ .

(٣) جاء فى اللسان مادة (هبا) ونسب إلى هوبر الحارثى ... وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣ على إثبات ألف المثنى فى لغة بنى الحارث بن كعب .

وقيل (إن) بمعنى (نعم) كما روى أن رجلاً جاء إلى الزبير يستحمله فلم يحمله ، فقال له : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، أي (نعم) وقال الشاعر :

بكر العواذل في الصبوح يلبنى وألومهنه
ويقان شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه^(١)

أي نعم ، وتقدير الآية نعم هذان لساحران ، كقول الشاعر :

(أم الخليلس لمجوز شهيرة)^(٢)

إلا أن هذا الوجه فيه ضعف لدخول اللام في الخبر ، وهو قليل في كلامهم .

وقيل إن الهاء مضمرة مع (إن) كما تقول : إنه زيد ذاهب ، وفيه أيضاً ضعف لأن هذا إنما يجيء في الشعر كقول الشاعر :

إن من لام في بني بنت حسا ، ن ألمه وأعصه في الخطوب^(٣)

(١) من شواهد سيبويه ، ولم ينسبها لقائل .

(٢) هذا الشاهد نسبه جماعة إلى عنصرة بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج ، ورواه ابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين ، والبيت بتمامه في شرح ابن عقيل ٣١٣/١ وهو شاهد على دخول اللام في خبر المبتدأ :

أم الخليلس لمجوز شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

(٣) من شواهد سيبويه ٤٣٩/١ وقد نسبه للأعشى ، وعلق عليه الأعم

الششمري فقال : والشاهد في جمل (من) للجزء مع ضمائر المنصوب (بان) ضرورة ، =

وقيل لأن (هذان) لما لم يظهر الإعراب في واحده وجمعه حملت التثنية على ذلك ، وهذا أضعف من القول الذى قبله .

ومن قرأ (إن) بالتخفيف كان فيه وجهان :

أحدهما أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة ، ولم يعملها لأنها إنما عملت لشبه الفعل فلما حذف منها النون وخففت ضعف وجه الشبه فلم تعمل ، والثانى : أن تكون (إن) بمعنى (ما) ، واللام بمعنى (إلا) وتقديره ما هذان إلا لاساحران ، وهذان الوجهان يخرجان على مذهب الكوفيين ، (٢) .

• • •

تعقيب : من الطريف أن نرى ابن الأنبارى - وهو البصرى المتعصب - يضعف رأى الذى اختاره سيويه ، بل إنه رأى الذى ارتآه الخليل ابن أحمد ، وذلك حينما قال سيويه : (وروى الخليل أن ناسا يقولون (إن بك زيد مأخوذ) فقال هذا على قوله : (إنه بك زيد مأخوذ) (٣) وقد سبق أن وضعنا اتجاه الخليل فى تقدير الهاء مضمرة مع (إن) (٤) ... ذلك الذى عابه ابن الأنبارى ورماه بالضعف (٥) . ونحن نرى ما ارتآه ابن الأنبارى إذ أن الخليل لجأ إلى التأويل بغية أن تطرد معه القاعدة التى اخترمت بهذا الشاهد

== ولذلك جزم (أله) - والتقدير أنه من يبنى فى تولى هؤلاء القوم والتحويل عليهم فى الخطوب أله وأعص أمره فى كل خطب يصيبني ، .

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن - أبو البركات بن الأنبارى ١٤٤/٢
فما بعدها هو أمشها تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه - طبع الهيئة المصرية للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ .

(٢) الكتاب ١/١٨١

(٣) راجع تعقبنا على نص سيويه فى هذا البحث .

(٤) البيان لابن الأنبارى ١٤٦/٢

وأمثاله مما جاء فيه رفع الجزأين بعد (إن) ، وكان حقه أن يفصل بين اللغات عند إرادة التعميد فلا يخلط بينها خلطاً يفسد عليه أمره ، كما أنه يخالف المنهج اللغوي السليم (١) .

والحق أن هذه الظاهرة ليست جريرة الخليل أو سيبويه وحدهما .. إنما هي جريرة النحاة القدماء على الإطلاق... ولكن إذا أردنا الإنصاف ، وهذا هو الذي ينبغي أن يكون ، فلنا إن أسلافنا القدماء - رضى الله عنهم - قد أدوا واجبه قدر المستطاع ، ولم يدخروا جهداً في خدمة اللغة العريقة... لغة القرآن الكريم... وخلق بنا أن نلتمس لهم المعاذير... وألا نحملهم جريرة العصر كله... فلك سمات البحث والتأليف في ذلك الحين... ومن الغبن الفاحش لهم ولجهدهم ، أن نقيس مسالك الفسك في الزمن الغابر... بمقاييس المنهج الحديث في الزمن الحاضر .

أما أبو البقاء العكبري فقد أوجز أيما إيجاز حينما تعرض لتوجيه هذه الآفة فقال :

« قوله تعالى (إن هذين) يقرأ بتشديد (إن) وبالياء في (هذين) وهي علامة النصب - ويقرأ (إن) بالتشديد ، وهذان بالألف ، وفيه أوجه : أحدها : أنها بمعنى (نعم) (٢) وما بعدها مبتدأ وخبر .

(١) راجع (أبو زكريا الفراء) للتأليف ص ٥٢١ طبع المجلس الأعلى للفنون والآداب - نشر دار المعارف ، وانظر (الموازنة بين المناهج البصرية) للتأليف أيضاً ص ٦٧ حوليات كلية الآداب - جامعة القاهرة - المجلد الرابع والعشرون الجزء الثاني - ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وانظر (منهج النحاة العرب) ص ٣ للأستاذ الدكتور تمام حسان - وهو البحث السادس (ديسمبر سنة ١٩٦٥) من حلقة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس بكلية دار العلوم .

(٢) وانظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء - تأليف أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني ص ٢٠٦ طبع الحلبي سنة ١٩٣٤ .

والثاني : أن فيها ضمير الشأن محذوف ، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً .
وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر ، وإنما يحىء مثل ذلك
في ضرورة الشعر .

وقال الزجاج : التقدير لهما ساحران حذف المبتدأ .
والثالث : أن الألف هنا علامة التثنية في كل حال ، وهي لغة لبني الحرث
وقيل لكسناة .

ويقرأ (إن) بالتخفيف ، وقيل : هي مخففة من الثقيلة ، وهو ضعيف
أيضاً وقيل هي بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) (١) .

أما صاحب الأشباه والنظائر فيحكي رأياً طريفاً لابن كيسان حيث يقول :
« ذكر القفطى في كتاب (إنباء الرواة) أن القاضى إسماعيل بن إسحاق
سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءة من قرأ : إن هذان
لساحران) ... فأطرق ابن كيسان ملياً ثم قال : يجعلها مبنية لا معرفة وقد
استقام الأمر .

قال : فإعلة بنائها ؟ قال : لأن المفرد منها (هذا) وهو مبنى ، والجمع
(هؤلاء) وهو مبنى ، فتحمل على التثنية على الوجهين - فأعجب القاضى ذلك ،
وقال : ما أحسنه لو قال به أحد ، فقال ابن كيسان : ليقبل به القاضى وقد
حسن ، (٢) .

وجاء في صمع الهوامع : « وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها ، فقيل
هو مؤول وعليه الجمهور ، وقيل سائغ في الجميع ، وأنه لغة ، وعليه أبو عبيد

(١) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن
ص ٦٧ طبع الحلبي .

(٢) راجع الأشباه والنظائر للإمام السيوطى ١٣٤/٣ .

القاسم ، وابن الطراوة وابن السيد ، وقيل خاص بليت ، وعليه الفراء ، ومن الوارد في ذلك قوله : (إن حراسنا أسدا) وقوله (إن العجوز حية جروزا) ، (١) .

* * *

وعلق عليه العلامة الشنقيطي فقال في الدرر اللوامع :

(إذا التف جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا (إن حراسنا أسدا)

استشهد به على أن (إن) المكسورة تنصب الجزأين عند الفراء ، ووافق الفراء في ذلك بعض النحاة ، وخرج على حذف الخبر ونصب (أسدا) على الحالية أي تلقاهم (أسدا) ولا يعترض بجمود (أسد) لأنه مؤول بالمشتق ، والبيت لابن أبي ربيعة ، (٢) .

ولنا ملاحظة هنا حيث اختلفت الرواية عن الفراء بين السيوطي والشنقيطي أما السيوطي فجعل نصب الجزأين خاصا بليت عند الفراء - ومعنى ذلك أن الفراء لا يقول بأن (إن) تنصب الجزأين - وإنما نصب خاص بالحرف (ليت) فقط وهذا هو المراد بالخصوصية ، وإذا لم يكن كذلك فامعنى قوله (خاصاً بليت) ؟

أما الشنقيطي فنسب إلى الفراء رأيا يقول : د إن المكسورة تنصب الجزأين عند الفراء ، وهذا يخالف ما رواه السيوطي في الهمع .

ثم علق الشنقيطي أيضاً على البيت الثاني فقال :

إن العجوز حبة جروزا تأكل في مقعدها قميزا

استشهد به على نصب (إن) للجزأين - فالعجوز اسم إن - وخبة خبرها .

(١) راجع الهمع للسيوطي ص ١٣٤ - الطبعة الأولى .

(٢) انظر الدرر اللوامع ص ١١٢ طبع الحانجي .

وكلاهما روى، منصوباً - والحبة الخداعة ، ويجوز فتح الخاء وكسرها -
والجروز: كثيرة الأكل - والقفيز : مكيال معروف - ولم أعر على قائله^(١) ، .
ولعلك تلاحظ أن الرواية اختلفت أيضاً بين السيوطي والشمسقي في كلمة
(حبة) بالخاء المهملة والياء المشناة التحتية - عند الأول - وبالحاء المعجمة والباء
الموحدة عند الثاني ، مأخوذة من (الحب) وهو الخداع ، ومنه قول عمر
رضي الله عنه (لست بحب^(٢)) ، والحب لا يخدعني) أي لست مخادعاً ومخدعاً
لا يخدعني لأنني يقظ حذر، والمؤمن كيس فطن كما جاء في الحديث النبوي الشريف.
على أن المفارقة بين اللفظين، عند السيوطي والشمسقي لا يترتب عليها شيء
ذو بال ... وكلاهما سليم مستقيم وزنا ومعنى ... وربما كانت إحداهما من باب
(التحريف والتصحيف) عن الأخرى ، وذلك كثير يكاد يفوق الحصر ،
ويند عن العد .

ومما جاء في الهمع خاصاً (إن) المخففة قوله : : وتخفف فتهمل غالباً ،
وتلزم اللام إن خيف ليس بالنافية ، وهي الابتدائية^(٣) ... (أي) تخفف
(إن) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ، ويغلب إهمالها ، وقد
تعمل على قلة ، وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير
إلا في ضرورة بخلاف المشددة ... وأما في دخول اللام وغير ذلك من
الأحكام فهي كالمشددة سواء ، وإذا أعملت ازمت اللام في ثاني الجزأين بعدها
فرقاً بينها وبين (إن النافية لالتباسها حينئذ بها .. ومن ثم لا تلزم مع الأعمال
لعدم الإلباس ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

(١) انظر الدرر اللوامع ص ١١٢ طبع الخانجي .

(٢) (حب) بفتح الخاء في اللفظين معا ، ويكسر - معناه الخداع كما
أفاده القاموس .

(٣) هذه عبارة المصنف أي نص المتن وهو (جمع الجوامع) للسيوطي أيضاً .

لأنه للدح . ولو كانت نافية كان هجواً ...

واختلف في هذه اللام فذهب سيديويه ، والأخضض الأوسط والصغير
وأكثر نحاة - بغداد ، وابن الأخضر ، وابن عصفور - إلى أنها لام
الابتداء التي تدخل مع المشددة ، لزمت للفرق .

وذهب الفارسي ، وابن أبي العافية ، والشلوبين ، وابن أبي الربيع إلى
أنها لام أخرى غير تلك التي اجتلبت للفرق ...

وذهب بعضهم إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون
لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة - قال أبو حيان : وثمرة الخلاف
تظهر عند دخول (علمت) وأخواتها ، فإن كانت للفرق لم تعلق ، وإن كانت لام
ابتداء علققت وقد اختلف في الحديث المشهور (قد علمنا أن كنت لمؤمننا) ...

فقال الأخضض وابن الأخضر : لا يجوز في (إن) إلا الكسر بناء على
أن اللام - للابتداء فعلققت فعل العلم عن العمل .

وقال الفارسي وابن أبي العافية : لا يجوز إلا الفتح ، بناء على أنها غيرها
فلم تعلقه ...

ثم قال : هذا كله مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن المشددة
لا تخفف أصلاً ، و (إن) المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية
فلا عمل لها البتة ، ولا توكيد فيها ، واللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلا) ...

وذهب الكسائي إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة ،
عاملة كما قال البصريون (وإن دخلت على الفعل كانت للتضي ، واللام بمعنى
(إلا) كما قال الكوفيون .

وذهب الفراء إلى أن (إن) المخففة بمنزلة (قد) إلا أن (قد) تختص
بالأفعال ، و (إن) تدخل عليها وعلى الأسماء .

ثم قال - وكل ذلك لادليل عليه ، ومردود بسماع الإعمال نحو (وإن
كلاماً ليوفينهم) - (إن كل نفس لما عليها حافظ) قرناً بالنصب - وسمع
(إن عمر المنطلق) (١) بنصب عمرو على الإعمال .

فأنت تراه قد أثار نقطاً حساسة مثل قوله في (إن المخففة) -
« ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفس » - ومثل الخلاف في الحديث
المشهور (قد علمنا أن كنت لمؤمناً) - ومثل اختلاف الكوفيين فيما بينهم...
ويخيل لي أن رأى الكسائي في هذه المسألة أرجح من رأى الفراء ... إذ أن
الكسائي كان معقولاً في التوزيع بين الأسماء والأفعال ، فأعطى كلاماً يناسبه
بينما نرى الفراء قد إغراب أيما إغراب دون أن يستند إلى دليل كما يقول
السيوطي ... وحينما تخلو القضية من الدليل ، وتجرد الدعوى من البينة
تفقد قيمتها ، وتسقط في الميدان ... وقدماً قال بعض القدماء :

(والدعاوى إذا لم تقم عليها بينات أبناؤها أدياء)

وقال ابن قتيبة : « إن القراء قد اختلفوا في قراءة هذا الحرف ، فقرأه
أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر (إن هذين اسأحران) وذهب إلى أنه غلط
من الكاتب كما قالت عائشة ..

وقرأ بعضهم : (إن هذان اسأحران) اعتباراً بقراءة أبي ، لأنها في
مصحفه إن هذان إلا ساحران (٢) .

وفي مصحف عبد الله (وأسرروا النجوى أن هذان ساحران) منصوبة

(١) معجم الهوامع ص ١٤١ فما بعدها .

(٢) قال أبو شامة : « فلهذا قرئت بالالف اتباعاً للرسم ، واختارها أبو عبيد ،

انظر إبراز المعاني ص ٣٩٧ .

الألف ، يجعل (أن هذان) تبييناً للنجوى، (١) .

لعلك تلاحظ في هذا النص ملاحظ ممتدة . منها أنه أسند رواية الغلط في كتاب الله إلى أبي عمرو بن العلاء . وعيسى بن عمر ، كما أنه أقر بإسنادها إلى عائشة رضی الله عنها وكل ذلك باطل مردود كما يقول الإمام ابن تيمية (٢) .
وكما يقول المهدي في شرح الهداية (لم يصح ... ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية) (٣) .

ومنها أنه أتى برأى طريف في الإعراب تفسيراً لقراءة ابن مسعود بفتح الهمزة من (أن) مع تخفيف النون ، ويمكن إعرابها في هذه الحال واقعة مع ما بعدها موقع البدل لما قبلها وهو كلمة (النجوى) ومعلوم أن المبدل منه في نية الطرح والرمى كما يقول النحاة ... فكأنه قال: وأسروا أن هذان لساحران . فوقع الإسرار على هذه المقالة وهي بعينها (النجوى) التي تناجوا بها .

وجاء في إعراب القرآن حديث لا يخرج عما ذكرناه في قليل أو كثير (٤) ...
كان ذلك في القسم الثاني من الكتاب ... غير أنه حينما جاء إلى القسم الثالث قال قولاً جميلاً أصيلاً ... حيث جعل الأصل في إعراب المثني أن يكون بالألف على الدوام في جميع الأحوال - رفعاً ونصباً وجراً - لكن الاستعمال جاء على خلاف الأصل .. استمع إليه يقول :

ومن ذلك قوله تعالى: (إن هذان لساحران) - الأصل في ألف التثنية أن تكون كعصا ، ورحا ، في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة ، لأن

(١) راجع تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - ص ٢٦ فا بعدها .

(٢) انظر الشذور ص ٤٢ طبع صبيح .

(٣) المصدر السابق .

(٤) راجع ص ٧٧٠ من إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - القسم

الثاني - تحقيق الأستاذ الأبياري وانظر كذلك ص ٧٥٠ من هذا القسم .

الحركة فيها مقدره كما هي في ألف (عصا) و (رحا) - ولكنه جاء الاستعمال على قلبها ياء في النصب والجر حرصاً على البيان ، إذ لم يكن هناك ما في المفرد من البيان - ألا تراك تقول : ضرب موسى العاقل عيسى الأديب ، فيتبين الرفع بالصفة بعد الفاعل ونصبها بعد المفعول ، وهذا المعنى لا يتأتى بالتثنية لو قلت : ضرب الزيدان - العاقلان العمران القائماتان - لم تتغير الصفة ، فجاء قوله (إن هذان لساحران) على الأصل الذي ينبغى أن يكون ، (١) .

هذا إلى أن بعض النحاة منع حذف اسم (إن) في الكلام المنثور ، وأجازته في الشعر للضرورة ، غير أن صاحب القمهيل يرى جواز ذلك في المنظوم والمنثور على أن يكون المحذوف ضمير الشأن في الكثير الغالب ، وقلما يحىء غير ذلك ، قال ابن مالك : د .. ولا يحذف الاسم المفهوم معناه بالشعر وقلما يكون إلا ضمير الشأن ، وعليه يحمل : (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) لاعلى زيادة (من) خلافاً للكسائي (٢) .

أما العلامة الرضى فقد أشار إلى هذه الآية إشارة عابرة حينما تحدث عن لغة بنى الحارث بن كعب من نزوم الألف في المشي في جميع الأحوال (٣) .

وقريب منه ما جاء في ابن يعيش ، غير أنه رجح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين حين قال : د وأهل الكوفة يذهبون إلى جواز إعمال (إن) الخفيفة ، ويرون أنها في قولهم إن زيدا قائم بمعنى النفي ، وأن اللام بمعنى (ألا)

(١) المصدر السابق - ص ٩٢٣ من القسم الثالث .

(٢) تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق الاستاذ محمد كامل

بركات ص ٦٢ نشر دار الكتاب العربى بالقاهرة سنة ١٩٦٨ .

(٣) راجع شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١٧٢/٢ وفيه يقول : ولزوم الألف في المشي في جميع الأحوال لغة بنى الحارث بن كعب .. وقيل إن قوله تعالى (إن هذان لساحران) على هذه اللغة .

(٦ - الدفاع من القرآن)

فالمعنى ما زيد إلا قائم والصواب مذهب البصريين لأنه وإن ساعدتم المعنى فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى (إلا) ، ولو ساغ ذلك ههنا لجاز أن يقال قام القوم لزيداً على معنى إلا زِيداً وذلك غير صحيح ، فاللام هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد ، ولزمت للفصل بينها وبين (إن) التي للجدد والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحو (إن زِيداً لقائم) وإن لم يكن ثم ليس ، (١) .

وفي موطن آخر يقول: « وقد تستعمل (إن) في الجواب بمعنى (أجل) والهاء للسكت أتى بها لبيان الحركة ، وليست ضميراً ... والذي يدل على ذلك أنها لو كانت للإضمار لثبتت في الوصل كما تثبت في الوقف ، وأنت إنما تقول (إن يافئ) كما تقول (أجل يافئ) ، (٢) .

تعقيب : يلوح لي أن هذا النص فيه نقص ، فكيف يقول ابن يعيش (وأهل الكوفة يذهبون إلى جواز إعمال إن المخففة ...) والمعروف عن الكوفيين أنهم لا يجيزون .. ولهذا أرجح سقوط كلمة (عدم) ليستقيم المعنى فيكون الكلام (عدم جواز إعمال إن المخففة) - ويؤيدني في ذلك ما جاء في همع الهوامع (٣) ، وما قاله ابن الأنباري في البيان (٤) من أن الكوفيين لا يجيزون الإعمال مع التخفيف ، وكذلك جاء في معنى اللبيب (٥) .

أما النص الثاني لابن يعيش فإنه لم يخرج فيه عما جاء في كتاب سيويه من حيث المعنى أو الحكم في الوصل والوقف ... فالكتاب بالنسبة للنجاحة

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨

(٢) المصدر السابق ٧٨/٣

(٣) راجع الهمع للسيوطي ص ١٤١ فا بعدها .

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١٤٤/٢ فا بعدها

طبع سنة ١٩٧٠ .

(٥) راجع المعنى لابن هشام ج ١ ص ٢٢

العرب (كالمستودع) كما يقول أستاذنا الدكتور حسن عون^(١) بل إن اليهود في الأندلس نقلوا مضمون كتاب سديويه إلى اللغة العبرية^(٢) ... فكيف بالعرب .

ويقول أبو حيان في البحر المحيط بعد أن عرض قراءة (إن هذان لساحران) بتشديد النون من (إن) وتخفيفها من (هذان) بالألف - ... واختلاف في تخريج هذه القراءة :

فقال القدماء من النحاة : إنه على حذف ضمير الشأن ، والتقدير إنه هذان لساحران ، وخبر (إن) الجملة من قوله هذان لساحران ، واللام في لساحران ، داخله على خبر المبتدأ وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ .

وقال الزجاج : اللام لم تدخل على الخبر ، بل التقدير لهما ساحران فدخلت على المبتدأ المحذوف - واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد .

وقيل (ها) ضمير القصة وإيس محذوفاً ، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط^(٣) . فكانت كتابتها إن هذان لساحران ، وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف .

وقيل (إن) بمعنى (نعم) وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه ، وهذان لساحران مبتدأ وخبر ، واللام في لساحران على ذينك التقديرين في هذا التخريج الذي قبله - وإلى هذا ذهب المبرد ، وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير .

(١) راجع تطور الدرس النحوي ص ٥٤ ط معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٠ -

(٢) المصدر السابق ص ٥٠

(٣) أى تكون هكذا (إنها ذان لساحران) لكنها لم تجيء كذلك وكانت كتابتها (إن هذان لساحران) كما يقول أبو حيان .

والذى نختاره فى تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من
لجرا المثنى بالألف دائماً ، وهى لغة لكثانة ، حكى ذلك أبو الخطاب ،
ولبنى الحارث بن كعب وخثعم ، وزيد ، وأهل تلك الناحية - حكى ذلك
عنهم الكسائى ، ولبنى العنبر ، وبنى الهجيم ، ومراد ، وعذرة .

وقال أبو زيد سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً ،^(١)
ومن هذا نرى أن أبا حيان لا يميز حذف اسم (إن) إلا فى الشعر ...
على أن هناك فريقاً من النحاة يرى غير ذلك ، منهم الإمام ابن مالك . حيث
أجاز هذا فى الشعر والنثر جميعاً ^(٢) .

ولعلك تذكر أن ابن الأنبارى ضعف هذا القول الوارد عن سيويه
وأستاذه الخليل بن أحمد ، وكذلك فعل أبو حيان ، اعتماداً على أن الاسم
لا يحذف إلا فى الشعر ويمكن الرد عليه بالحديث الشريف ^(٣) حسب تخريج
ابن مالك ^(٤) .

* * *

ويقول الجاربردى : إن بلحارث بن كعب ، وخثما ، وزبيدا ، وقبانل
من اليمن يجعلون ألف الاثنين فى الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ^(٥)

(١) البحر ٦/٢٥٥

(٢) راجع التسهيل لابن مالك ص ٦٢ طبع القاهرة .

(٣) قوله صلى الله عليه وسلم : (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة

المصورون) .

(٤) بخلاف تخريج الكسائى الذى يرى زيادة (من) فى هذا الحديث - انظر

التسهيل ص ٦٢ .

(٥) راجع شرح الجاربردى على شافية ابن الحاجب ١/٧٧ ط دار

الطباعة العامة .

ثم يأتي ابن جماعة فيعلق على ذلك بقوله : «نسبها إلى بني الحارث من النحويين الكسائي ، ونسبها أيضاً إلى خثعم ، وزيد ، وممدان ونسبها أبو الخطاب لـكنانة ، وبعضهم لبني العنبر ، وعذرة ، ومراد وغيرهم^(١) .

وربما كانت هذه اللغة أسبق من أختها التي تعرب المثني بالحروف ، لأن الإعراب بالحركات أسبق من الإعراب بالحروف ، وفي هذا يقول الأستاذ الدكتور حسن عون :

نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون أن حالة الإعراب بواسطة الحركات من رفع ونصب وجر قد سبقت حالة الإعراب بالحروف من ألف وواو وياء ويون وليس أدل على ذلك من الإبقاء على الإعراب بتلك الحركات مع وجود هذه الحروف ، وذلك في بعض اللهجات كأن يقال مثلاً : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان - برفع النون في الأول ، ونصبها في الثاني ، وجرها في الثالث - وعلى هذه اللمحة ورد البيت :

يا أبتا أرقى القذان فالنوم لا تطعمه العينان

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الإمام الشنقيطي عن الشيباني من ورود هذا المثال :

(هما خليلان) بالترام ألف التثنية وضم النون^(٢) - ومن هذا الباب أيضاً ما سمع من السيدة فاطمة رضي الله عنها - يا حسنان ويا حسينان - وقد قيل إن ضم النون في هذه الأمثلة وما شابهها لغة عن بعض القبائل .

ومن ذلك أيضاً ما ورد من الإعراب بالحركات في الجمع وملحقاته مع

(١) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/٢٧٧ ط دار الطباعة العامرة .

(٢) الدرر اللوامع على جمع الهوامع للشنقيطي ج ١ ص ٢٢

وجود الحروف وهي لهجة لبعض بني تميم وبني عامر ، إذ كانوا يلزمون الياء للجمع ويقون على الإعراب بالحركات مثل ...

.

رب حتى عرندس ذى طلال لا يزالون ضاربين القباب^(١)

ويمكن الاستدلال على صحة هذه النظرية (الإعراب بالحركات وجد قبل أن يوجد الإعراب بالحروف) بما يأتي :

أولاً : البسيط يسبق المركب . والإعراب بالحركات بمثابة البسيط ، والإعراب بالحروف بمثابة المركب .

ثانياً : الإعراب بالحروف وجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت واللغة في حالتها الأولى ، فالمتنق والجمع وجدا حتما بعد الألفاظ المفردة ، ووجودهما يدل على تطور في اللغة ، ويتبع ذلك أن علامات إعرابها قد وجدت بعد علامات إعراب المفردات . الخ .. الخ^(٢) .
أما ابن فارس فقد تعرض لهذه القراءة ، ووجهها توجيهها يتفق مع بنية الكلمة المنهوك (هذا) ، وأوضح أن الإعراب القياسي فيها يقتضى لزوم الألف في التثنية فيقال (هذان) في جميع الأحوال .. ولهذا قال :

ذهب بعض أهل العلم إلى أن الإعراب يقتضى أن يقال : (إن هذان) ... وذلك أن (هذا) اسم منهوك ، ونهكة أنه على حرفين : أحدهما حرف علة وهي الألف ، و (ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء ، فلما ثنى

(١) شرح همع الموامع ج ١ ص ٢٠ - عرندس = شديد ، طلال = الحالة الحسنة ، ضاربين = ضاربي القباب .

(٢) راجع اللغة والنحو للأستاذ الدكتور حسن عون ص ٨٢ فما بعدها
بمواهبها - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ .

احتيج إلى ألف التثنية فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية ، واحتيج إلى حذف لإحداهما فقالوا : إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد ، وإن أسقطنا ألف التثنية كان في النون منها عوض ودلالة على معنى التثنية ، فحذفوا ألف التثنية فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم واحتاجوا إلى إعراب التثنية لم يغيروا الألف عن صورتها لأن الإعراب واختلافه في التثنية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع فتركوها على حالها في النصب والحذف وما يدل على هذا المذهب قوله جل ثناؤه : (فذالك برهانان من ربك) لم تحذف النون - وقد أضيف - لأنه لو حذف النون لذهب معنى التثنية أصلاً ، لأنه لم تكن للتثنية ههنا علامة إلا النون وحدها ، فإذا حذفت أشبهت الواحد لذهاب علامة التثنية^(١) .

فأنت تراه يبرر هذه القراءة تبريراً لغوياً يتصل ببنية الكلمة التي بقيت على حرفين اثنين (ذا) ثانيهما حرف علة ، والقياس في مثل هذه الحالة - إذا ما دخلت عليها ألف أخرى مثل ألف التثنية - أن تحذف ألف التثنية لوجود ما يدل عليها وهو النون ، وحذف المدلول عليه أولى من حذف غيره .

واستدل لهذا المذهب بقوله (فذالك) بإثبات النون ، (وقد أضيف) ولعله يقصد بالإضافة هنا مجرد وجود الكاف في اسم الإشارة ، ولا أظن أنه يقصد بالإضافة النحوية المعروفة إذ أنها لا تأتي هنا كما هو معلوم^(٢) .

أما ابن هشام الأنصاري فهو كما عهدناه دائماً مصدر لإبداع وإمتاع . . . ورحم الله ابن خلدون إذ يقول فيه : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه

(١) راجع كتاب الصحابي لابن فارس ص ٣١ ط المؤيد .

(٢) انظر باب الإضافة في الأشموني أو ابن عقيل ، أو التصريح مثلاً .

ظهر بمصر عالم يقال له ابن هشام - أنحى من سيويه ، - استمع إليه حيث يقول في (مغنى اللبيب) :

«إن المكسورة الخفيفة ترد على أربعة أوجه : أحدها أن تكون شرطية... الخ» .

الثاني : أن تكون نافية :

(أ) وتدخل على الجملة الاسمية نحو (إن الكافرون إلا في غرور) ، (إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم) ومن ذلك (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) أى وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ، لحذف المبتدأ وبقيت صفة ومثله (وإن منكم إلا واردها) .

(ب) وعلى الجملة الفعلية نحو (إن أردنا إلا الحسنى) (إن يدعون من دونه إلا إنا أنأ) - (وتظنون إن لبثتم إلا قليلا) - (إن يقولون إلا كذبا) .
وقول بعضهم لا تأتي (إن) النافية إلا بعدها (إلا) كهذه الآيات ، (أو لما) المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة (إن كل نفس لما عليها حافظ) . . . مردود بقوله تعالى : (إن عندكم من سلطان بهذا) - (قل إن أدري أقرب ما توعدون ، وإن أدري لعله فتنة لكم) .

وخرج جماعة على (إن) النافية قوله تعالى : (إنا كنا فاعلين) - (قل إن كان للرحمن ولد) وعلى هذا فالوقف هنا^(١) ، وقوله تعالى (ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه) أى فى الذى ما مكناكم فيه ، وقيل زائدة ، ويؤيد الأول

(١) جاء فى حاشية الأمير على المغنى (قوله فالوقف هنا - بخلاف جعلها شرطية فالوقف على رأس الآية بعد ، وهو كلام سيق على سبيل الفرض أى إن كان لله ولد فى الواقع فأنا أول العابدين لذلك الولد لسكن لا ولد له - أو المراد إن كان للرحمن ولد فى زعمكم فأنا أول العابدين للرحمن بتكذيبكم ، وأجرى الكلام بجرى الاحتمال مع جرهم بالولد تنزيلا لجرهم منزلة العدم لأنه ما كان ينبغي) ج ١ ص ٢١ ط سنة ١٣٥٦ هـ .

(مكناهم في الأرض ما لم نمسكن لكم) وكأنه إنما عدل عن (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ قيل ولهذا لما زادوا على ما الشرطية (ما) قلبوا ألف (ما) الأولى هاء فقالوا (مهما) - وقيل : بل هي في الآية بمعنى (قد) وأن من ذلك (فذكر إن نفعت الذكرى) وقيل : في هذه الآية إن التقدير (وإن لم تنفع) مثل سراييل تقيمكم الحر أى والبرد ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عهدهم بالتذكير وازمتهم الحجة ، وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك (عظ الظالمين إن سمعوا منك) تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط .

واقدمت الشرطية والنافية في قوله تعالى : (ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده) - الأولى شرطية ، والثانية نافية جواب للقسم الذي أذنت به اللام - الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيوبه والفراء وأجاز الكسائي والمبرد لإعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم) بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين . ونصب عباداً وأمثالكم^(١) .

وسمع من أهل العالية^(٢) (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) (وإن ذلك نافعك ولا ضارك) .

وما يتخرج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم (إن قائم) وأصله (إن أنا قائم) محذوف همزة (أنا) اعتباراً وأدغمت نون (إن) في نونها ، وحذفت ألفها في الوصل .

(١) نصب (أمثالكم) على أنه صفة لكلمة عباداً ، وإضافة مثل لا تفيده تعريفاً لأنه متوغل في الإبهام - حاشية الأمير ٢٢/١ بتصرف .
(٢) العالية هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها - المصدر السابق .

وسمع (أن قائماً) على الإعمال - وقول بعضهم : نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ، ثم سكنت النون وأدغمت - مردود لأن المحذوف لعله كالثابت ، ولهذا نقول : هذا قاض بالكسر لا بالرفع ، لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ، فهي مقدرة الثبوت ، وحينئذ فيمتنع الإدغام لأن الهمزة فاصلة في التقدير - ومثل هذا البحث في قوله تعالى (لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)^(١)

والثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين - لنا قراءة الحرمير^(٢) وأبي بكر (وإن كلا لما ليوفينهم) وحكاية سيدي به (إن عمراً لمنطلق) .

ويكثر إعمالها نحو (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) - (وإن كل لما جميع لدينا محضرون) وقراءة حفص : (إن هذان لساحران) - وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون (هذان) - ومن ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) في قراءة من خفف (لما) .

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً ، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت لكبيرة) - (وإن كادوا ليفتنونك) - (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو ، (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) - (وإن نظنك لمن الكاذبين) ويقاس على النوعين اتفاقاً .
ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قوله :

(١) قرأ ابن عسر بإثبات الألف وصلًا ، ومن حذفها قولهم (لكن إياك لا أظن) بتشديد النون من لكن دون وصلها بالألف - أفاده الأمير ٢٢/١ بتصرف .
(٢) يريد قراءة (نافع) لإمام أهل المدينة وقراءة (ابن كثير) لإمام مكة المكرمة - وأبو بكر هو (شعبة) المصدر السابق .

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد^(١) ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش أجاز (إن قام لأنا ، وإن قد لأنت) ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم (إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك ليه) ولا يقاس عليه لإجماعاً .

وحيث وجدت (إن) وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد ، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام إن شاء الله تعالى .

الرابع : أن تكون زائدة كقوله :

ما إن آتيت بشيء أنت تكرهه^(٢) ... الخ ... الخ^(٣)

(١) يقول العلامة الأمير في حاشيته على المعنى ، تمقيماً على هذا البيت هو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل — صحابية مبايعة مهاجرة ... كانت جميلة جداً .. ومن غريب المصادفات أنها تزوجت أشخاصاً عديدين بالتعاقب .. قتلوا جميعاً واحداً بعد الآخر ولهذا كان أهل المدينة يقولون : (من أراد الشهادة فليتزوج عاتكة) فإنها (كانت تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق فقتل عنها من سهم رمية في الطائف — فتزوجها زيد بن الخطاب فقتل عنها باليامة — ثم كانت تحت عمرو بن الخطاب فقتل عنها — ثم كانت تحت الزبير فقتل عنها — ثم كانت تحت الحسين بن علي فقتل عنها . انظر حاشية الأمير ٢٢/١ بتصرف وفيها يقول : شلت من باب فرح ، وبنائوه للدجول لغة رديئة .

(٢) تمام البيت : (إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي) والقصدية للتابعة الذبياني يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر — وأولها :

يا دار مية بالعليب . فالسند أقوت و طال عليها سالف الأمد
وقففت فيها أصيلاً لا أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد

المصدر السابق ٢٣/١ .

(٣) راجع معنى الليب لابن هشام ٢١/١ فا بعدها — ط المكتبة التجارية .

تلخيص : خطر لي أن ألخص النقاط الرئيسية في هذا البحث ليستفيد بها القارئ. - العاجل ... غير أني رأيت ابن هشام قد قام بهذه المهمة خير قيام فأغتناني وأعفاني رحمه الله رحمة واسعة - استمع إليه يقول :
 « وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف في قوله تعالى : (إن هذين لساحران) وفي هذا الموضع قراءات :

أحدها هذه ، وهي تشديد النون من (إن) ، و (هذين) بالياء ، وهي قراءة أبي عمرو ، وهو جارية على سنن العربية ، فإن (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر ، و (هذين) اسمها فيجب نصبه بالياء . لأنه مثني ، و (ساحران) خبرها فرفعه بالالف .

والثانية : (إن) بالتخفيف (هذان) بالالف ، وتوجيهها أن الأصل (إن هذين) تخفف (إن) بحذف النون الثانية وأصلها كما هو الأكثر فيها إذ خففت ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، فجيء بالالف ، ونظيره أنك تقول (إن زيدا قائم) فإذا خففت فالأصح أن تقول (إن زيدا قائم) على الابتداء والخبر ، قال الله تعالى^(١) « إن كل نفس لما عليها حافظ » .

والثالثة : (إن) بالتشديد (هذان) بالالف - وهي مشكلة - لأن (إن) المشددة يجب إعمالها ، فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى ، وقد أوجب عنها بأوجه :

أحدها : أن لغة بلعارث بن كعب ، وخشم ، وزيد ، وكنانة ، وآخرين - استعمال المثني بالالف دائماً - تقول : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ؛

(١) آية ٤ سورة ٨٦ - و (إن) مهملة و (كل) مبتدأ ، واللام في ولما ، للابتداء وما زائدة ، وعليها حافظ ، مبتدأ مؤخر وخبر مقدم ، والجملة في محل رفع خبر كل ، وقرئ (لما) بالتشديد بمعنى إلا .

ومررت بالزبدان - قال :

(تزود منا بين أذناه طعنة)^(١)

وقال الآخر :

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغنا في المجد غاياتها

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف ، وذلك مثال مجيء المجرور بالألف .

والثاني : أن (إن) بمعنى (نعم) مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير

شيئاً فلم يعطه ، فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، أى

أى نعم ولعن الله راكبها - وإن التى بمعنى (نعم) لاتعمل شيئاً ، كما أن (نعم)

كذلك فهذان مبتدأ مرفوع بالألف ، و (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف ،

أى لهما ساحران ، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خبر (هذان)

لأن لام الابتداء لاتدخل على خبر المبتدأ .

والثالث . أن الأصل : إنه هذان لهما ساحران ، فالهاء ضمير الشأن ،

وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع رفع على أنها خبر (إن) ثم حذف

المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله صلى الله عليه وسلم

(إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)^(٢) ، ومن قول بعض العرب

(إن بك زيد مأخوذ) .

(١) رواية اللسان ه أذنيه ، وعليها لا شاهد فيه .. - والبيت من قول

هوير الحارثي ، وتمامه (دعثه إلى هابي التراب عقيم) وجملة (دعثه إلى هابي التراب)

في محل نصب صفة لطفنة ، و (عقيم) بالرفع صفة ثانية للكلمة (طعنة)

المصروبة لسكنها صفة على القطع من النصب إلى الرفع للروى حيث إن القصيدة

مضمومة الأواخر .

(٢) تقديره : إنه من أشد إلخ فاسم إن ضمير الشأن ، ومن أشد جار ومجرور

خبر مقدم والمصورون مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر إن .

والرابع: أنه لما ثنى (هذا) اجتمع ألفان : ألف هذا وألف التثنية . فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين ، فن قدر المحذوفة ألف هذا ، والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها .

والخامس : أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد ، وهو - هذا - جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه - واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله تعالى ، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبيناً أفصح من إعرابه ، قال : وقد تغطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة .

ثم اعترض على نفسه بأمرين : أحدهما أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى : (إحدى ابنتي هاتين)^(٢) مع أن (هاتين) تثنية (هاتا) وهو مبنى . والثاني : أن (الذى) مبنى ، وقد قالوا في تثنيته (الذتين) في الجر والنصب ، وهي لغة القرآن ، كقوله تعالى : (ربنا أرنا اللذين أضلانا)^(٣) .

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء (هاتين) بالياء على لغة الإعراب لمناسبة (ابنتي) قال : فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة ، كما أن البناء في (إن هذان لساحران) أفصح من الإعراب ، لمناسبة الألف في (هذان) للألف في (ساحران) .

وأجاب عن الثاني بالفرق بين اللذان وهذان ، بأن اللذان تثنية اسم ثلاثي فهو شبيه بالزيدان - وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف ..

(١) آية ٢٧ سورة ٢٨ .

(٢) آية ٢٩ سورة ٤١ .

قال رحمه الله تعالى : وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ (إن هذان) لحن ،
وأن عثمان رضى الله عنه قال : إن في المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها
وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه :

أحدها : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتسارعون إلى انكار أدنى
المشكرات فكيف يقررون اللحن في القرآن مع أنه لا كلفة عليهم في إزالته ؟
والثاني : أن العرب كانت تستقيح اللحن غاية الاستقباح في الكلام ،
فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف . ؟

والثالث : أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم ، لأن
المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي .

والرابع : أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب
(التابوت)^(١) بالهاء على لغة الأنصار فنهوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان
رضى الله عنهم ، فأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ، ولما بلغ عمر
رضى الله عنه أن ابن مسعود رضى الله عنه قرأ - (عبي حين)^(٢) على لغة
هذيل أنكرو ذلك عليه ، وقال أقرئ الناس بلغة قريش فإن الله تعالى إنما
أنزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل ، انتهى كلامه ملخصاً .

وقال المهدي في شرح الهداية : وما روى عن عائشة رضى الله عنها
من قولها : إن في القرآن لحناً وستقيمه العرب بألسنتها - لم يصح ، ولم يوجد
في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية ، وقد قال الله
تعالى : (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)^(٣)
والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان . انتهى .

(١) آية ٢٤٨ سورة البقرة .

(٢) آية ٤٣ سورة ٥١ (الذاريات) .

(٣) آية ٤٢ سورة ٤١ .

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضى الله تعالى عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله . لا عن عائشة رضى الله عنها كما ذكره المهدي ، وإنما المروى عن عائشة مارواه الفراء عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضى الله عنها سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء (والمقيمى الصلاة)^(١) بعد قوله : (لكن الراسخون) وعن قوله تعالى فى المائدة : (إن الذى آمنوا والذى هادوا والصابئون)^(٢) وعن قوله تعالى فى (طه) (إن هذا لساحران) فقالت يا ابن أخى : هذا خطأ من الكاتب .

وروى هذه القصة الثعلبى وغيره من المفسرين ، وهذا أيضاً بعيد الثبوت عن عائشة رضى الله عنها ، فإن هذه القراءات كلها موجهة كما مر فى هذه الآية ، وكما سيأتى إن شاء الله تعالى فى الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع ، وهى قراءة جميع السبعة فى (المقيمى) (الصابئون) وقراءة الأكثر فى (إن هذان) فلا يتجه القول بأنها خطأ ، لصحتها فى العربية ، وثبوتها فى النقل^(٣) .

تعقيب : ألا ترى معى أن ابن هشام كان حقاً مصدر إشعاع وإمتاع .. وأنه كان عقلاً واضحاً معطاء ... وأنه كان قمة من القمم الشوامخ فى النحو العربى . ونورد بعد ضواف طویل ... وجولات واسعات فى أهمات الكتب النحوية منذ القرن الثانى الهجرى إلى العصر الحاضر ... منذ عهد سيديوه إلى يومنا هذا ... وقد رأينا فيها الكثير والكثير ... وبقى علينا أن نرى رأياً جديداً فى هذه القضية ، وقد ألمعنا إليه آنفاً فى إشارة خاطفة ... والآن آن

(١) آية ١٦٢ سورة (٤) .

(٢) آية ٦٩ سورة (٥) .

(٣) انظر شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام ص ٣٨ فابعدھا

بہوامشہا تحقیق الاستاذ عبد المتعال الصعیدى طبع صبیح .

الأوان لكي نضع النص الكامل بين يديك ، وهو لأستاذنا المغفور له إبراهيم مصطفي في كتابه (إحياء النحو) ولإليك البيان :

قال رحمه الله بعد أن قرر الأصل في هذه القضية وهو أن المسند إليه مرفوع - ولا ريب أن (اسم إن) مسند إليه لحقه أن يكون مرفوعاً لا منصوباً ... ذلك هو الأصل فيه وقد جاء مرفوعاً في الشعر والنثر وفي القرآن الكريم في قوله تعالى : إن هذان لساحران ، ... غير أنه لا ينكر النصب أيضاً ... بل هو الغالب عليه ... لسكنها غلبة استعمال وليست غلبة الأصول ... استمع إليه يحدثك عن هذه القضية الخطيرة فيقول :

د أما النوع الثاني وهو (اسم إن) فإنه متحدث عنه ، وحقه الرفع على أصلنا الذي قررناه ، ولسكنه منصوب ، ولا تخرج أن نقول : إن النحاة قد أخطئوا فهم هذا الباب ، وتدوينه ، ثم تجرءوا على تغليب العرب في بعض أحكامه كما سترى .

ورد اسم إن مرفوعاً في الشعر ، وفي القرآن الكريم ، وفي الحديث ، ففي القرآن الكريم : — قالوا إن هذان لساحران ، يريدان أن يخرجاك من أرضكم بسحرهما ،^(١) فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل ليمضى حكمهم في أن (اسم إن) لا يكون إلا منصوباً .

وورد في الحديث : إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، فلحنوا راويه - وعطف عليه بالرفع : إن الذين آمنوا ، والذي هادوا ، والصائبون ، والنصارى ، من آمن بآفته واليوم الآخر وعمل صالحاً ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ،^(٢) .

(١) سورة طه آية ٦٣ — خلق بالهامش فقال ، وانظر التيسير والشاطبية والغيث في السبعة ، وجامع البيان والنثر في العشرة ، .
(٢) سورة المائدة آية ٦٩ .

وفي بعض القراءات « إن الله وملائكته يصلون على النبي » (١) برفع
الملائكة وفي الشعر ماروى سيويه لبشر بن أبي حزم :

وإلا فاعلموا أنا وأتم بغاة ما بقينا في شقاق (٢)

ثم أكد أيضا بالرفع فقيل : إنهم أجمعون بدل أجمعين .

قال سيويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون
ذاهبون وإني وزيد ذاهبان (ص ٢٩٠ من الجزء الأول ونقله الأشموني
في باب إن) .

ومع ما نعرفه لسيويه رحمه الله من إجلال يملأ القلب فإننا هنا نراه قد
أخطأ وخطأ صوابا ، قد يستطيع أن يرد بعض ما سمع من العرب ، ويسهل
عليه أن يخطئ. محدثا فيما روى ، فاذا يصنع بالآية الكريمة ؟ لاسيلى إلى
الرفض ولا إلى التخطئة ولكنك تعلم أن البصريين قد مضوا في التأويل إلى
أبعد مدى ، يقولون في آية « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ، إن
(الصابئون) مبتدأ قدر له خبره ، وقد يصحح هذا التأويل وجه الإعراب
على رأى البصريين ولكنه يقطع الجملة تقطعا غير مقبول (٣) .

على أن ما رفضه سيويه قبله غيره من أئمة النحاة كالكسائي والفراء .

(١) سورة الاحزاب آية ٥٦ (نسبها في البحر إلى ابن عباس وإلى عبد الوارث
عن أبي عمرو) .

(٢) (ص ٢٩٠ ج ١ من سيويه) .

(٣) قال الإمام الزنجشري في كشفه عند تفسير هذه الآية (الصابئون رفع
على الابتداء ، وخبره محذوف ، والنية به التأخير عما في حين إن من اسمها وخبرها
كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك
وأبوحيان في تفسيره يقص في إعراب كلمة (الصابئون) أربعة أوجه — وأبوالبقاء
العكبري في إعراب القرآن يذكر لإعرابها ستة أوجه .

وإذا تركنا حكم النحاة لحظّة ، ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد (إن)
وجدنا أنهم لمحووا حقه في الرفع ، فورد عنهم مرفوعا ، وعطفوا عليه بالرفع ،
وأكدوه بالرفع أيضا - وذلك شاهد لما رأينا من أن الموضع للرفع ،
وأنه وجه الكلام في (اسم إن) . ولكننا لا نتذكر أنه ورد منصوبا ، وكان
النصب هو الغالب عليه ، فن أن جاءه النصب وغلب عليه ؟

سنحاول بيان هذا ، ونسألك شيئا من الأناة والروية لنستبين الحق معا .
لقد راقبنا استعمال (إن) وخاصة في القرآن الكريم ووجدناها أكثر
ما تستعمل متصلة بالضمير مثل إنا، إني، إنك، إنه ، وهذا بيان بجملة إحصائها
في القرآن الكريم .

فهذا المسلك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن
منصوبا ، وما يجده من أثر الرفع فيه إذ يجيء أحيانا مرفوعا ثم يعطف عليه ،
ويؤكد بالرفع أيضا وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضمير جعلوه
ضمير نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ،
فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا ، وهذا موضع دقيق في العربية ولكنّه
صحيح مطرد عند الاختبار ، أثبتته النحاة وسموه الإعراب على التوهم ، وتوسع
في بحثه صاحب الخصائص - ومن أمثلته عندهم (ما زيد قائما ولا قاعد)
يقول النحاة أن (قاعد) معطوف على (قائما) على توهم أنه جر بالباء لأن
الموضع يخلب أن تجيء فيه الباء .

وقال الفراء : لما كثر توقيت العرب باليلة قالوا صحت عشرا من
الشهر ولا يهومون إلا اليوم .

(وأخيرا قال) : د فقد رأيت أن (اسم إن) أصله الرفع ، وأن رفعه
صحيح جائز وأن التزام الأصل الذي بيناه - وهو أن المسند إليه مرفوع -

قد اطرده في الكلام، وكشف لنا في باب النداء^(١) ، وفي باب (إن) عن سر خفي على النحاة وصح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون .
فهذه أبواب الرفع قد اطرده فيها هذا الحكم ، وهو أن كل مرفوع فهو مسند إليه متحدث عنه ،^(٢) .

كلمة وفاء وتعقيب :

لله درك يا أستاذ الجليل في النحو العربي ... لقد كنت ملهما حقا في هذا الباب حينما لمحت الأصل فيه ، وطبقته على الآية الكريمة «إن هذان لساحران» .. وكنت على وفاق مع بعض القدماء الملمهين حيث قالوا في هذه القراءة «لأنها جاءت على الأصل الذي ينبغي أن يكون»^(٣) ، كما أن الإمام القدير أحمد بن تيمية قال تدعيها لهذه القراءة بالذات ، «لأن بناء المثني إذا كان مفردة مبنيا أفصح من إعرابه»^(٤) .

هكذا كان أستاذنا المرحوم إبراهيم مصطفى ... ملهما جريئا متحررا لا يتحرج أن يقول للنحويين المغالين قد أخطأتم ... حتى ولو كان سيوييه لإمام النحاة .

تلك شيمته ... وهذه هجيره ... استمع إليه يقول : «ولا تتحرج أن تقول إن النحاة قد أخطأوا ... ثم تجرؤا على تغليط العرب»^(٥) ، ثم يقول

(١) راجع لإحياء النحو ص ٦١ فا بعدما .

(٢) لإحياء النحو لأستاذنا المرحوم إبراهيم مصطفى ص ٦٤ فا بعدما بهو أمشها

ط سنة ١٩٥٩ م .

(٣) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ٩٣٣ من القسم الثالث —

بتصرف يسير .

(٤) انظر شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص ٤١ ط صبيح .

(٥) لإحياء النحو ص ٦٤ طبع سنة ١٩٥٩ .

« ومع ما نعرفه لسببويه رحمه الله من لإجلال يملأ القلب فإننا هنا^(١) نراه قد أخطأ وخطأ صواباً »^(٢) .

ذلك منهج العلماء الأحرار في البحث العلمي ، لا يتعصبون لمذهب على مذهب ، ولا يتعبدون بالمذهب البصرى كما يقول أبو حيان : « ولسنا متمعدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ... »^(٣) - وفي رأينا أن بعض النحاة قد أسرفوا على أنفسهم ، وجاوزوا الحد اللائق بهم ، وبالبحث المنهجي^(٤) فأنكروا قراءة الرفع في الآية ، وهاجوها هجومها عنيفاً^(٥) ، كما أنكروا قراءة النصب كذلك ، حيث هاجمها الزجاج ورددها بكل صراحة^(٦) مع أن كلا منهما قراءة سبعية موثوق بها كل الثقة ... وقد يما ضاق القدماء بهذا المسلك المقيت من النحاة الطغاة ، فقال ابن الجزرى :

(١) يشير إلى قول سيبويه : « واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنى وزيد ذاهبان ، ص ٢٩٠ من الجزء الأول .

(٢) لإحياء النحو ص ٦٦ .

(٣) البحر المحيط لأبى حيان ١٥٩/٣ - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .

(٤) راجع (منهج النحاة العرب) ص ٣ للأستاذ الدكتور تمام حسان وهو البحث السادس (ديسمبر سنة ١٩٦٥) من حلقة البحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس بكلية دار العلوم - وانظر (أبوزكريا القراء) للدكتور أحمد مكي الأنصارى ص ٥٢١ فما بعدها - طبع المجلس الأعلى للغة والنون والآداب - نشر دار المعارف بمصر ، وانظر (الموازنة بين المناهج البصرية) للدكتور أحمد مكي الأنصارى ص ٦٧ حوليات كلية الآداب - جامعة القاهرة المجلد الرابع والعشرون - الجزء الثانى - ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

(٥) انظر مثلاً النشر فى القراءات العشر ص ٣٢١ فما بعدها .

(٦) البحر المحيط ٢٥٥/٦ ، وانظر لإبراز المعانى ص ٣٩٧ .

• كم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو ، أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم ، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها ،^(١) .

ولعل السبب في هذا الإنكار يرجع إلى التسرع بوضع القاعدة قبل أن يتعمقوا في البحث والاستقصاء ... فإذا ما خالفتهم الشواهد العديدة من الشعر والنثر ومن القرآن الكريم أخذوا في الإنكار والتضيق ، والهجوم العنيف ... وليس هذا من المنهج العلمي في شيء ... فاللغة العربية أوسع من أن يحيط بها عالم بصرى أو كوفى . ورحم الله أبا العلماء^(٢) ... أبا عمرو بن العلاء إذ يقول: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وأفرا لجاءكم علم وشعر كثير»^(٣) .

وربما كان من أسباب تقديرنا لأستاذنا الجليل ... أنه فتح عيوننا وحرر عقولنا من ربة التقليد الأعمى ... ذلك الذى يقدر المذهب البصرى أو يكاد ... وما دروا أن المسلك البصرى هو المسئول الأول عن تهجم النحاة على الروايات والقراءات مهما بلغت من الثقة والضبط والإتقان^(٤) .

وإذا كان أستاذ الجليل ، عميد الأدب العربى الدكتور طه حسين — حياؤه الله ورعاه — كان يسميه (الفراء)^(٥) تشبها له به فى صدق النظر ،

(١) النشر فى القراءات العشر ١/١٠

(٢) هكذا كان يسميه القدماء ، ومنهم ابن جنى فى الخصائص ، وقد وضحت ذلك فى بحث لى بعنوان (أبو العلماء : أبو عمرو بن العلاء) تحت الطبع .

(٣) غيث النفع للصفاسى ص ١٠٠ ط الحلبي سنة ١٣٤٦ هـ ، وانظر طبقات

الشعراء لابن سلام الجهمى ص ١٦

(٤) راجع (التيار القيامى فى المدرسة البصرية) للدكتور أحمد مكي الأنصارى

ص ١٥ فما بعدها ، وانظر (أبو زكريا الفراء) ٣٥٩ .

(٥) انظر مقدمة (الدكتور طه حسين) لكتاب (إحياء النحو) ص (ل)

طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥٩ .

وعقله الجبار ... فإننا نعتمد هذه التسمية . ونضيف إليها تسمية أخرى ،
وهي (سيويه القرن العشرين) .

صحيح أنه لم يكن له لإنتاج كثير .. لكن كانت له حاسة سادسة في النحو
العربي ... كان صادق النظر ... نافذ البصر والبصيرة ... مخلصا في توجيه
تلاميذه إلى الدراسات النحوية توجيها سليما ، أصيلا ، متحررا ، عميقا كل
العمق وحسبه أنه كان صاحب مدرسة .. وأنه صاحب الفضل الأول علينا
في التوجيه والإرشاد .

تلك كلمة وفاء .. رأيناها واجبة الأداء لأستاذنا الراحل ... في زمن
عزّ فيه الوفاء والأوفياء .

الفصل بين المتضايين

قال تعالى : وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم^(١)

قرأ ابن عامر بالفصل بين المتضايين^(٢) ، وهي قراءة سبعية متواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ... ولكن طائفة من النحاة الطغاة - ساءهم الله - وقفوا موقف المعارضة من هذه الآية الكريمة في أعلى قراءاتها وهي القراءة السبعية ... فهذا أبو زكريا الفراء يحكم عليها بالبطلان^(٣) - وهذا أبو علي الفارسي يحكم عليها بالقبح فيقول : « هذا قبيح قليل الاستعمال »^(٤) وكذلك فعل الإمام ابن خالويه حين قال : « وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر »^(٥) إلى غير ذلك من أوصاف (الضعف)^(٦) ، والشذوذ^(٧) ،

(١) سورة الأنعام آية ١٣٧ .

(٢) قراءة ابن عامر (زين) بالبنا . للجهول ، ونائب الفاعل كلمة (قتل) بالرفع ، و (شركائهم) بالكسر مضاف إليه ، أما كلمة (أولاد) فنصوبة على أنها مفعول به للمصدر (قتل) وهي الفاصلة بين المضاف وهو كلمة (قتل) وبين المضاف إليه وهو كلمة (شركاء) .

(٣) انظر أبو زكريا الفراء ص ٣٩٠ فا بعدها .

(٤) خزائن الأدب ٣٢١/٤ ط السلفية .

(٥) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٢٥ ط بيروت .

(٦) راجع مثلاً تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٧ ص ٩١ ط

دار الكتب ، وانظر البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٩/٤ .

(٧) انظر تفسير الطبرسي (مجمع البيان في تفسير القرآن) ج ٨ ص ٢٠٥

فا بعدها ط بيروت .

والرداءة^(١) ، وأكثر من هذا أنهم نسبوها إلى (اللجن)^(٢) ، وأنها زلة من ذلات ابن عامر ، وفي هذا يقول أبو غانم النحوي : « قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية وهي زلة عالم ، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه ، ورد قوله إلى الإجماع .. فهو أولى من الإصرار على غير الصواب »^(٣) .

وليت الأمر وقف عند النحويين ... إذن لقلنا إنهم يتعصبون لمذاهبهم ، وقواعدهم النحوية - والعصبية تعمى وتعم - ولكن الأمر جاوز كل حد ، وانتشرت العدوى بين المفسرين كذلك ... ومنهم الإمام الكبير ابن جرير الطبري ، فقد تورط في هذا مثل النحاة تماما ، ووصف هذه القراءة بالقبح وعدم الفصاحة حين قال : « وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح »^(٤) - وكذلك فعل الإمام الزمخشري ، (وأساء في عبارته)^(٥) حين قال : « وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة لكان سمجاً مردوداً ، كما سمح ورد (زج القلوص أبي مزادة) فكيف به في الكلام المنتور ... »^(٦) إلى آخر ما هنالك من الصفات المرذولة التي ألصقوها بالقراءة المحكمة من القرآن الكريم

ماذا أقول لطلّاء النحاة ، وأولئك المفسرين ؟

الحق أنني لأجد تعبيراً يشقني غليلي إزاء هذا الموقف العجيب من القرآن

-
- (١) تفسير الطبرسي (بجمع البيان في تفسير القرآن) ج ١٣ ص ٢٣٧ عند تفسير قوله تعالى « يخلف وعده رسله » حيث قال : « وهي رديئة للفصل بين المضاف والمضاف إليه » ، وما جاز على أحد المثاليين جاز على الآخر في قراءة ابن عامر .
 - (٢) راجع تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ٩١/٧ فا بعدها .
 - (٣) نفس المصدر .
 - (٤) تفسير الطبري ٣١/٨ .
 - (٥) خزائن الأدب للبغدادي ٣٢٢/٤ .
 - (٦) المصدر السابق .

الكريم ، في قراءة سبعية متواترة صحيحة (١) ، وهي قراءة ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة (٢) وهو العربي الصريح ، وكلامه حجة يستدل به النحاة واللغويون لأنه من عصور الاحتجاج ... فكيف يكون كلامه العادي حجة ... ثم يرفضون القراءة التي رواها عن كبار الصحابة من أمثال عثمان بن عفان ، وأبي الدرداء ، ومعاوية ، وفصالة بن عبيد . (٣) !

لعلك تشاركني هذا العجب ... وتلتمس لي المعاذير إن قسوت أحياناً على النحو والنحاة ... مع أنني أحد المشتغلين بالنحو ، والمتخصصين فيه ، والعاشقين له منذ نعومة الأظفار .. ولعل عشقي له ، وهيامي به ، هو الذي دفعني دفماً إلى تنقيته من الشوائب التي علقته به ، نتيجة للتعصب الأعمى للمذهب النحوي ، أو للقواعد التي صنعوها بأيديهم في مصنع التعقيد .

وإنصافاً للحق والحقيقة أقول : إن بعض النحاة وقف إلى جانب القراءات وعدل من قواعده التي تصطدم بالقراءات ، وقد وضحت ذلك في مواطن كثيرة ، وأشدت به أيما إشداد ، ويعينني هنا في هذا المقام أن أشيد بموقف ابن مالك ذلك الإمام النحوي العظيم ، الذي وقف إلى جانب هذه القضية بالذات ... قضية الفصل بين المتضامين .. فأجازها بقوة ، واحتج لها بالشعر والنثر جميعاً ، وجعل في قمة الاحتجاج على جواز هذه القضية قراءة ابن عامر حيث قال في كافيته الشافية :

وحجتي قراءة ابن عامر فكلم لها من عاصدٍ وناصر، (٤)

لله درك يا ابن مالك حين عدلت أهرم المقلوب عند بعض النحاة ،

(١) راجع لإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطى البناء

ص ٢١٧ طبع عبد الحميد أحد حنق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أنظر نفس المصدر .

(٤) النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ٢/٣٥٥ ط دمشق .

فجملت القرآن حجة بالغة في القواعد النحوية ، بدلا من إخضاع القراءات للقواعد ، ورفضها إن خالفت شيئا مما صنعه بأيديهم من القواعد الناقصة القاصرة كما هي الحال في قراءة ابن عامر عند كثير من النحاة كما سلف به البيان في إيجاز ، وكما سيأتي بالتفصيل عما قليل .

ومن حديث ابن مالك في التسهيل قوله :

« وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظاماً ونثراً إلى فاعله مفصولاً بمفعوله »^(١) وتلك هي قراءة ابن عامر في سورة الأنعام ، ثم يقول : « وربما فصل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر »^(٢) وتلك هي قراءة بعض السلف في سورة إبراهيم : « فلا تحسبن الله مَخْلُفَ وعدّه . رسله »^(٣) وسيأتي لها بيان أوفى إن شاء الله

ويقول ابن مالك أيضاً في ألفيته المشهورة^(٤) :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجزء ولم يعب

فصل يمين واضطراراً وجداً بأجنبي أو بنعت أو نداً

وبعد أن أورد ابن مالك ما شاء له الإيراد من الشعر والنثر الصحيح ...

اتجه إلى تدعيم هذه القضية من جهة المعنى كما دعمها من ناحية السماع فقال فيما يرويه ابن الجزري : « وأما قوله من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه :

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ١٦١ تحقيق الأستاذ محمد

كامل بركات - نشر وزارة الثقافة بمصر سنة ١٩٦٨ م .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة إبراهيم آية ٤٧ بجر (رسل) ونصب (وحد) وهي الفاصل

بين المتضامين .

(٤) ألفية ابن مالك (باب الإضافة) .

أحدھا : كون الفاصل فضلة . فإنه لذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : أنه غير أجنبي معنى ، لأن معمول للمضاف ، وهو المصدر .

الثالث : أن الفاصل مقدر التأخير ، لأنه المضاف إليه مقدر التقديم ، لأنه فاعل في المعنى ، حتى إن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقاً - وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب (هو غلام - إن شاء الله - أخيك) فالفصل بالمفرد أسهل ،^(١)

على أن ابن مالك ليس هو النحوى الوحيد الذى دافع عن هذه القراءة أو غيرها من القراءات ... بل هناك أقطاب من النحاة وغيرهم تجردوا من العصبية المذهبية ، ونظروا إلى القضايا النحوية نظرة موضوعية ، فكان التوفيق حل فيهم في الدفاع عن القرآن الكريم ، وقراءاته الصحيحة المترتبة ، وإليك القصة من أولها بالتفصيل :

* * *

من خلال قراءات الطويلة ترجح لدى - بل ثبت عندي - أن البصريين كانوا أسبق من السكوفيين في الطعن على القراءات القرآنية ، وقد أوردنا كثيراً من ذلك في كتابنا (سيويه والقراءات)^(٢) ... وحينما وقفت على قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضامين في سورة الأنعام رأيت الغراء يقف منها موقف المعارضة فعزّ على ذلك ... وأردت أن أحملها للبصريين الذين

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزرى (ت ٨٣٣ هـ) ج ٢ ص ٢٥٥ طبع

دمشق سنة ١٣٤٥ هـ .

(٢) راجع (سيويه والقراءات - دراسة تحليلية معيارية) للدكتور أحمد

مكي الأنصارى - توزيع دار المعارف بمصر .

دأبوا على الطعن في القراءات ... وذهبت إلى كتاب سيبويه لإمام النحاة فلم
أعثر لهذه القراءة على أثر ... وبالتالي لم أعثر على طعن صريح لسيبويه في
قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايقين .

صحيح أن سيبويه ذكر الآية نفسها ، وكذلك زين لكثير من المشركين
قتل أولادهم شركاؤهم ، لكنته ذكرها مستشهداً بها في قراءة أخرى^(١) غير
قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايقين .

ولمعماناً في البحث تبعت سيبويه في القضية نفسها ... قضية الفصل بين
المتضايقين ... فالتجرت إلى موطن آخر ، ظننت أنه سيتعرض فيه لهذه القراءة ،
وهو موطن^(٢) الحديث عن آية إبراهيم: « فلا تحسبن الله يخلف وعده ورسله ،
فرأيته جاء بالقراءة المشهورة ولم يتعرض لقراءة الفصل بين المتضايقين ،
فأيقنت - أوجهت - أن سيبويه بالذات لم يتعرض للطعن الصريح على
قراءة ابن عامر في هذه الآية وإن كان قد تعرض بالطعن في آيات أخريات .
وبالرغم من أنني تَوَاقَّ إلى تبرئة سيبويه من الطعن في قراءة ابن عامر
بالفصل بين المتضايقين ... إلا أنني أجد أصابع الاتهام ما تزال تشير إلى سيبويه
بالذات ... فما سبب ذلك ؟

ربما كان السبب فيه ... حديث سيبويه في الكتاب حينما جعل الفصل بين
المتضايقين قبيحاً فقال « كما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه
قبح أن تفصل بين (لك) وبين المنفى الذي قبله ... وهذا يجوز في الشعر ،

(١) انظر الكتاب ١/١٤٦ ط بولاق - وفيه يقول سيبويه (رفع الشركاء
على مثل مارفع عليه ضارع) يريد أنه رفع بفعل محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير
(زينه شركاؤهم) نظير قول الشاعر (لبيك يزيد ضارع لخصومة) والتقدير (لبيك
يزيد - لبيكه ضارع) .

(٢) انظر الكتاب ١/٨٩ ط بولاق ، وانظر (فهرس شواهد سيبويه -
للأستاذ أحمد راتب النفاخ) ص ٢٩ ط بيروت .

لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه ، قال الشاعر (وهو ذو الرمة) .

كأن أصوات (من يغالهن بنا) أو آخر الميس أصواتُ الفراريج،^(١)
ثم جاء السيرافي شارح الكتاب فقال معقبا على هذا البيت : « أضاف (أصوات) إلى (أو آخر الميس) وفصل بما بينهما من الكلام - ولا يقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف ، وحروف الجر - وقد استتبع سيبويه الفصل بما يتم به الكلام وبما لا يتم ، وأجازه يونس بما لا يتم ... »^(٢) .

ومعنى هذا أن سيبويه وضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة السبعية ... صحيح أنه لم يصرح بالقراءة نفسها ... لكنته عارضها معارضة خفية بوضع القاعدة النحوية المعارضة لها كما ترى ... وكان حق هذه الآية أن تدخل في كتابنا السابق (سيبويه والقراءات) .. تدخل في قضية المعارضة الخفية ... ولكن الفكرة جاءتني متأخرة بعد فوات الأوان^(٣) ... ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لوضعتها هناك في مكانها الصحيح ... وهذا يدل دلالة واضحة على أن سيبويه - رحمه الله - ضالع في هواه ، مع القواعد النحوية ، ضد كثير من القراءات القرآنية ، حتى لو كانت من القراءات السبعية الموثوق

(١) الكتاب ١/٣٤٧ طبع بولاق - ويقول الأعلام الثبتمرى في هامش ص ٩٢ ج١ من الكتاب والشاهد فيه إضافة الأصوات إلى أو آخر الميس مع فصله بالجرور ضرورة - والتقدير. كأن أصوات أو آخر الميس من شدة سير الإبل بنا ، واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج - والميس : شجر يعمل منه الرحال ، ويقال هو النشم - والإيغال : شدة السير .

(٢) هامش الكتاب ١/٣٤٧ طبع بولاق .

(٣) أى بعد طبع كتابي (سيبويه والقراءات) سنة ١٩٧٢ توزيع دار المعارف بمصر .

بها تمام الثقة ، كما هو الشأن في قراءة تنا هذه ، قراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايين .

على أن هذا لا يحول بيني وبين التأكيد بموقف صاحبي أبي زكريا الفراء ... حيث وقف من هذه القراءة موقف المعارضة الصريحة ... في حين أن سيديوه عارضها في خفاء ... فكان أذكي وألبق من صاحبي أبي زكريا الفراء ... ولكي نضع الأمور في نصابها الصحيح ينبغي أن نحتمل كلا منهما أوزار ما صنعت يدها فلا يجوز أحدهما على الآخر ... ولا تزر وازرة وزر أخرى ...

والقسمة العادلة هي أن سيديوه وضع القاعدة التي تصطدم بهذه القراءة ... دون أن يذكر القراءة نفسها في أي موطن من المواطن التي اطلعت عليها في الكتاب ... أما الفراء فإنه كان - فيما أعلم - أول من تعرض لهذه القراءة بالظن الصريح ... كما سيأتي بالتفصيل .

ونعود إلى سيديوه فنراه يلج في تقرير القاعدة التي لاتجيز الفصل بين المتضايين في النثر - استمع إليه يقول د ولايجوز (ياسارق - الليلة - أهل الدار) إلا في شعر ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ،^(١) أي بين المضاف والمضاف إليه في هذه الجملة النثرية التي حكم عليها بعدم الجواز - والمضاف هنا كلمة (سارق) والمضاف إليه كلمة (أهل) وقد فصل بينهما بالظرف وهو كلمة (الليلة) ومع ذلك حكم عليها بعدم الجواز ، حتى لو كان الفاصل ظرفاً من الظروف ، في حين أنهم أحياناً يقولون: د يُتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره ، لكن سيديوه هنا ضيق الحناق ، فمنع الفاصل مطلقاً في النثر مهما كانت الظروف ولا شك أن الفصل بالمنعول به أحق بالمنع من الفصل بالظرف ، وبناء على هذا كانت قراءة ابن عامر غير جائزة على هذا المقياس -

(١) راجع الكتاب ٧٩/١ فا بعدها ط بولات .

صحيح أنه لم يتعرض لها صراحة ، ولكنه وضع القاعدة التي تصطدم بها ...
ثم جاء من بعده فصرح بما لم يصرح به سيديويه ... ومن هؤلاء صاحبي
أبو زكريا الفراء ... وليته ما فعل !

وفي موطن آخر نرى سيديويه يقول في نفس الباب^(١) : **دوما جاء في
الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قيسمة :**

لما رأته سائديما استعبرت لله در - اليوم - من لامها^(٢)
وقال أبو حية النيزي :

كما خط الكتاب بكف - يوما - يهودى يقارب أو يزيل^(٣)

(١) ظاهر هذا الباب لا يوحى بأنه يتحدث عن الفصل بين المتضامين ...
ولكن الدارس عليه أن يبحث ... ويتدبر ... ويتذرع بالصبر في فهم كتاب
سيديويه ليظفر منه بما يريد ... وإليك عنوان الباب كما جاء في الكتاب ٨٩/١
(هذا باب جرى مجرى الفاعل الذى يتعدى فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى)
(٢) يقول الأعلام : **د الشاهد فيه إضافة (الدر) إلى (من) مع جواز الفصل
بالظرف وهو (اليوم) ضرورة ، إذ لم يمكنه إضافة (الدر) إليه ، ونصب (من)
به ، لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل - والشاعر يصف امرأة
نظرت إلى (سائديما) وهو جبل بعينه بعيد من ديارها ، فذكرت به بلادها
فاستعبرت شوقاً لإليها ، ثم قال : لله در اليوم من لامها على استعبارها وشوقها
إنكاراً على لائمتها لأنها استعبرت بحق فلا ينبغي أن تلام - ويقال إن هذا الجبل
لم يمر عليه يوم من الدهر لم ينسفك فيه دم ، ولذلك سمي (سائديما) والله أعلم ،
هامش الكتاب ٩١/١ (بتصرف) .**

(٣) يقول الشنتمري : **د الشاهد فيه إضافة الكف إلى اليهودى مع الفصل
بالظرف - والقول فيه كقولك فى الذى قبله ، وعلته كعائته - (يشير إلى قول
الشاعر : لله در اليوم من لامها) - على أن الشاعر النيزي وصف رسوم الدار
فشبهها بالكتاب فى دقتها ، والاستدلال بها ... وجعل كتابته بعضها متقارب وبعضها
مفترق متباين كما هى الحال فى آثار تلك الديار ، هامش الكتاب ٩١/١ ط بولاق
(بتصرف كبير) .**

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ، لأنه ليس في معنى فعل ، ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى المفعول - وما جاء مفصلاً بينه وبين المجرور قول الأعشى:

ولا نقاتل بالعصى (م) ولا نزامى بالحجارة

إلا علالة (أوبدا هة) قارح نهد الجزارة^(١)

وقال ذو الرمة :

كأن أصوات (من إيفالهن بنا) أواخر الميس أصوات الفراريج^(٢)

فهذا قبيح - ويجوز في الشعر على هذا (مررت بخيرٍ وأفضل من ممّ)

وقالت (دُرنا)^(٣) بنت عبّعبنة . من بنى قيس بن ثعلبة :

(١) قال الأعمى : و الشاهد فيه إضافة العلالة إلى القارح مع الفصل بالبداهة

ضرورة ، وسوغ ذلك أنهما يقتضيان الإضافة إلى القارح اقتضاء واحداً فأزلنا منزلة اسم واحد مضاف إلى القارح ، كما قالوا: ياتم يتم عدى ... وتقدير هذا قبل الفصل (إلا علالة قارح أو بداهته) فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضها إلى العلالة فأثبت القارح وأضيفت به فاتصلت إليه ، وقد كانت العلالة مضافة إلى القارح قبل تقديم البداهة فبقيت على إضافتها - وهذا تقدير سيويوه . وقد خولف فيه ، والصحيح لإعماله - والشاعر يصف نفسه وقومه بأنهم أصحاب حرب يقاتلون على الخيل لا أصحاب إبل يرعونها فيقاتل بعضهم بعضاً بالعصى والحجارة - والعلالة : آخر جريها - والبداهة : أوله - والنهد : الغليظ - والجزارة : القوائم والرأس ، ويستحب غلظهما مع قلة لهما ، وإنما سميت جزارة لأنها كانت من الجزور أجرة الجزار . فبقى عليها الاسم ، هامش الكتاب ٩١/١ (بتصرف) .

(٢) مر بنا هذا البيت فلا حاجة إلى التكرار - وقد ذكره سيويوه في الكتاب

ثلاث مرات في الجزء الأول ص ٩٢ و ص ٢٩٥ و ص ٣٤٧ - راجع الكتاب . وانظر أيضاً فهرس شواهد سيويوه للأستاذ أحمد راتب النفاخ ص ٧٤ ط بيروت .

(٣) (دُرنا) بدال مضمومة ، فراء ساكنة ، فنون بعدها ألف ، بوزان

بشرى - هامش شرح المفصل ج ٣ ص ٢١ .

(٨ - الدفاع)

هما أخوا (في الحرب) من لأخاله إذا خاف يوما نبوة فدعاهما (١)
وقال الفرزدق :

يامن رأى عارضا أسر به بين ذراعى وجبهة الأسد (٢) ، (٣)
تعقيب :

لملك تلاحظ أن سيديويه وصف الفصل بين المتضايفين بالقبح حين قال
تعليقا على قول ذى الرمة : (فهذا قبيح) .

صحيح أن الفصل هنا كان طويلا كما ترى في قوله (من إيفالهن بنا) ...
لكن سيديويه لا يستريح للفصل ، حتى ولو كان بكلمة واحدة كالظرف في قول
عمرو بن قيسمة (لله در - اليوم - من لامها) وكما رأينا آنفا في قوله : (ياسارق -
الليلة - أهل الدار) فإنه أجازها للضرورة فقط في الشعر ، ولم يجزه لإطلاقا
في النثر .

(١) الشاهد فيه إضافة كلمة (أخوا) إلى كلمة (من) مع الفصل بينهما
بالجار والمجرور (في الحرب) - والشاعرة ترى أخويها بأنهما كانا أخوين لمن لأخا
في الحرب ... وتلك قوة الشجاعة والشهامة ، وفي رواية أخرى ترى ابنها .
(٢) قال الأهم : ه الشاهد فيه إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة -
والقول فيه كالقول في بيت الأعشى ، وعلته كملته - (يشير بذلك إلى قوله :
هلالة أو بداهة قارج) .

والفرزدق يصف عارض السحاب الذي اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة ،
وهما من أنواع الأسد ، وأنواعه أحد الأنواع ، .. وذكر الذراعين مع أن
النوء هو أحد الذراعين فقط (الذراع المقبوضة منها) ولكن الشاعر جاء بها
مشناة فقال : (بين ذراعى وجبهة الأسد) ولا غضاضة في ذلك ... فثله مألوف
في الأسلوب العربي . ومنه قوله تعالى : (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) يريد من
البحرين : الملح والعذب ... مع أن اللؤلؤ والمرجان لا يخرجان لإلّا من الملح منهما -
أفاده الأعم الشنتمرى في هامش السكتاب ١/ ٩٤ بتصرف كبير .

(٣) السكتاب ج ١ ص ٩٠ و ص ٩٣ و ص ٩٢ ط بولاق .

ولنا ملاحظة على شواهد سيويه في هذا الباب ... فإنه خاطئ بين نوعين من الشواهد ، ولم يفرق بينهما ... ذلك أن الحديث في الفصل بين المتضامين ... وقد جاء له بشواهد متعددة ... (١) وكان في الإمكان الاكتفاء بهذا القدر من الشواهد ... غير أنه أدخل شاهدين آخرين تنازعتهما الأقلام والأفهام ، فلم يسلم لسيويه في الاستشهاد ، وهما قول الأعشى : (علالة - أو بداهة - قارح) - وقول الفرزدق : (بين ذراعى - وجبهة - الأسد) .

وتوضيح ذلك أن سيويه جعل كلمة (علالة) مضافة إلى (قارح) وقد فصل بينهما بقوله (أو بداهة) .. وذلك جائز ولكنه ليس حتما مقضيا ... إذ يجوز أن تكون كلمة (بداهة) مضافة إلى كلمة (قارح) المذكورة في البيت ، وأن كلمة (علالة) مضافة أيضا إلى كلمة (قارح) المحذوفة ، وقد دل عليها ما بعدها ... حذف من الأول لدلالة الثاني عليه كما يقولون .

ومثل هذا يقال في بيت الفرزدق ... حيث تكون كلمة (جبهة) مضافة إلى كلمة (الأسد) المذكورة في البيت ، أما كلمة (ذراعى) فإنها تكون مضافة إلى الكلمة المحذوفة ... من باب حذف الأول لدلالة الثاني عليه ... وذلك كثير في الكلام العربي .

وبهذين التحليلين يفسد الاستشهاد بالبيتين ... وما كان أغناه عنهما ... فلهذه من الشواهد الكثير ... والكثير كما رأينا آنفا ، وكما سيأتي أيضا عما قريب .

ولعل الأعلام الشنتمرى لاحظ بعض الضعف في موقف سيويه ... فقال تعقيبا على قول الأعشى : « وهذا تقدير سيويه - وقد خواف فيه - والصحيح إعماله (٢) يريد أنه مضاف إلى ما بعده ، وليس فاصلا بين المتضامين - وكذلك

(١) انظر مثلا الكتاب ج ١ ص ٩١ ، ص ٩٢ ط بولاق .

(٢) هامش الكتاب ١/٩١ ط بولاق .

كان رأى الأعمى في بيت الفرزدق حين قال : « والقول فيه كالقول في بيت الأعمى » (١) .

ولك بعد هذا أن نقسامل عن فتح باب الطعن على هذه القراءة السبعية بالتحديد ... وفي الجواب يقول ابن الجزرى : إن ابن جرير الطبرى هو الذى فعل ذلك ... استمع لإيه يقول فى النشر : « وأول من نعله أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة ، وركب هذا المحذور ابن جرير الطبرى بعد الثلاث مئة ، وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير ، حتى قال السخاوى : قال لى شيخنا أبو القاسم (ه) الشاطبى : إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر » (٢) .
وأقول لابن الجزرى : إن الفراء هو أول من نعله أنكر هذه القراءة بالذات ، وأن الطبرى مسبوق بمقالة الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ أى قبل الطبرى بنحو قرن من الزمان .

وربما كان الفراء مسبوقا بغيره من الطاعنين ... غير أننى لم أعثر على طعن صريح حتى الآن ... وكنت أود أن يبرأ صاحبي أبو زكريا الفراء من وصمة الطعن على القراءة ... لكننى وجدته قد تورط فى ذلك كما تورط البصريون من قبله ومن بعده ، غير أنه كان فى هذه القراءة أسبق من غيره من البصريين للأسف الشديد ، ولهذا قلت عنه فيما سبق (٣) :

« قال الفراء فى معانيه عند قراءة ابن عامر : « وفى بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم) (بالياء) فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغى أن يقرأ (مُزَيْن) أى بالبناء للمفعول ، ويكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم فى

(١) هامش الكتاب نفس المصدر ١/٩٢ (٥) كذا فى الأصل .

(٢) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٢/٢٥٥ .

(٣) انظر ص ٣٩٠ فما بعدها من كتاب (أبو زكريا الفراء - للدكتور أحمد

مكي الانصارى) نشر دار المعارف بمصر .

النسب والميراث ، فإن كانوا يقرءون (زين) أى بالبناء للفاعل ، قلت لا أعرف جهتها (١) ... ، فهو يتشكك في قراءة سبعة حين يقول : (فإن تكن مثبتة عن الأولين ...) ... قال ذلك في سورة الأنعام ، وربما كان ذلك قولاً محتملاً لبعض الشيء ، ولكنه لما وصل إلى قراءة تاملها في سورة إبراهيم أصابته لومة البصريين ، فكان عنيفاً مثلهم ، أو أشد قسوة حين قال : « ولبس قول من قال (مخلف وعده رسله (٢) بشيء ، ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بشيء ، قال الفراء : هذا باطل ، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله (زج القلوص أبي مزادة) . والصواب : (زج القلوص أبو مزادة) (٣) . »

وقد عقبته عليه هناك تعقيباً مناسباً فقلت : « فانظر إلى الفراء تنقابه النزعة البصرية فيخرج عن طبيعته السمحة من ناحية ، وعن منهج الكوفيين السليم إزاء القراءات من ناحية أخرى ، فيحكم على قراءة سبعة بالبطلان ، استجابة لتحكم القياس في منهجه الذي تأثر بمنهج البصريين إلى حد بعيد (٤) ، كل هذا التحامل على قراءة ابن عامر ، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بالمفعول في غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة ، (٥) فيمتنع الفصل ولو كان وارداً في القراءات السبع ... »

« يالها من مأساة : ألا يكتفي النجاة بآيتين كريمتين ، وأبيات كثيرة من الشعر العربي ، ليثوبوا إلى رشدكم ، ويدلوا القاعدة التي صنعوها بأهوائهم ،

(١) راجع معاني القرآن للفراء ١/٣٥٧ ط دار السكتب .

(٢) بنصب (وعد) على أنه مفعول به فصل بين المتضامين .

(٣) معاني القرآن للفراء ص ١٦٥ مصورتى .

(٤) ولهذا كان الفراء هو المؤسس الحقيقي للدراسة البغدادية في نظرنا - انظر

تأثير زكريا الفراء للدكتور الانصارى - نشر دار المعارف بمصر .

(٥) خزنة الأدب البغدادى ٤/٣١٩ ط السلفية .

فيجزوا الفصل بين المتضامين بالمفعول به ، كما أجازوا الفصل بينهما بالظرف
والجار والمجرور ؟ ...

لئن كان هناك وزر يتحملة باحث ما ، إن وزر هذا الطعن في أعلى قراءة
سبعية يقع أول ما يقع على كاهل صاحبي أبي زكرياء : « فبور الذي فتح ابتداء
باب القدرح على قراءة ابن عامر ،^(١) كما يقول البغدادي ،^(٢) .

غير أننا إذا أردنا أن نضع الأمور في نصابها الصحيح ... نقول : إن
سببويه هو الذي وضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة السبعية
كما ذكرنا آنفاً ...

ومهما يكن من شيء فقد فُتح باب الطعن على مصراعيه ... وسواء علينا
بعد ذلك إن كان قد فتحه الطبري ... أو فتحه الفراء ... أو فتحه من هو
أسبق من هذا وذاك ... وكل الذي يعيننا أن الطعن على هذه القراءة السبعية
أصبح حقيقة واقعة ، تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل ... حتى كاد الأمر
يكون مألوفا عند بعض الباحثين ... دون أن تتحرك فيهم نوازع الإيمان
بالله وكتابه ... والدفاع عن القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ...

وأغرب من هذا أن بعض العلماء الأجلاء في زماننا هذا يشفقون على
النحو والنحاة .. ولا يستريحون لهذا الدفاع القوي عن القرآن المجيد وقراءاته
المحكمة المتواترة ... وإيتهم رجعوا إلى دينهم . وإيمانهم الراسخ في أعماقهم ...
ليشوبوا إلى رشدهم ... وليعلموا أن القرآن الكريم أولى بالدفاع من النحو
والنحاة ...

(١) خزائن الأدب للبغدادي ٣٢١/٤ ط السلفية .

(٢) راجع (أبو زكريا الفراء) ص ٣٩٠ ، وص ٣٩١ (بتصرف) ..

وأياماً كان الأمر فقد انتهجتنا هذا المنهج الحصين ... وقضى الله لنا من الحجج والبراهين ... ما يقنع كل ذى عقل رشيد ... ونسأل الله لنا ولهم الهداية والتوفيق ... إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء ،
والآن آن لنا أن نرى آراء العلماء بعد الفراء ، من النحاة والمفسرين على السواء ، وإليك البيان بالتفصيل :

قال الإمام ابن خالويه في كتاب الحجّة : « قوله تعالى : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) يقرأ بفتح الزاي ونصب (قتل) ورفع (شركاؤهم) - وبضم الزاي وفتح (قتل) ونصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) .

فالحجّة لمن قرأ بفتح الزاي أنه جعل الفعل للشركاء فرفهمم به ، ونصب القتل بتعدى الفعل إليه ، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم .

والحجّة لمن قرأه بضم الزاي : أنه دل بذلك على بناء الفعل لمسالم يسم فاعله ، ورفع به القتل ، وأضافه إلى شركائهم فخفضهم ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم ، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه - وهو قبيح في القرآن ، وإنما يجوز في الشعر - كقول ذي الرمة :

كأن أصوات (من لا يفاهن بنا) أو آخر الميس أنقاض^(١) الفراريج
وإنما حمل القارىء بهذا عليه : أنه وجدته في مصاحف أهل الشام بالياء

فاتبع الخط ،^(٢)

تفقيب :

لعلك تعجب مثلي من الإمام الكبير ابن خالويه .. حيث يصف القراءة السبعية بالقبيح ... ويتمم القارىء بأنه اتبع الخط ، ولم يتأق القراءة عن

(١) رواية سيبويه (أصوات) بدل (أنقاض) .

(٢) الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٢٥ فما بعدها ط بيروت .

الصحابة ... مع أن القراءة سنة متبعة ... ومع أن القارىء هنا هو ابن عامر ذلك الذى قيل فيه : إنه « من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة ، كعثمان بن عفان ، وأبي الدرداء ، رضى الله عنهما ، وهو مع ذلك عربى صريح من صميم العرب ، فكلامه حجة ، وقوله دليل ، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقى ، وتلقن ، وروى ، وسمع ، ورأى ، إذ كانت كذلك فى المصحف العثمانى المجمع على اتباعه ، وأنا رأيت فيه كذلك ، مع أن قارئها لم يكن خاملا ، ولا غير متبع ، ولا فى طرف من الأطراف ليس عنده من ينسكرك عليه إذا خرج عن الصواب ، فقد كان فى مثل دمشق التى هى إذ ذاك دار الخلافة ، وفيها الملك ، والمائى إليها من أقطار الأرض فى زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة ، الإمام عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين ، وهذا الإمام القارىء - أعنى ابن عامر - مقلد فى هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ، ومشيختها ، وإمامة جامعها الأعظم ، الجامع الأموى ... هذا ودار الخلافة فى الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ، ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة - ولقد بلغنا عن هذا الإمام - (يريد ابن عامر) - أنه كان فى حلقة أربعمائة عريف ، يقومون عنه بالقراءة ، ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضى الله عنهم على اختلاف مذاهبهم ، وتباين لغاتهم ، وشدة ورعهم ، أنه أنكر على ابن عامر شيئا من قراءته ، ولا طعن فيها ، ولا أشار إليها بضعف - ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر ، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمس مئة ، (١) .

وقال أبو البقاء : « وكذلك زين - يقرأ بفتح الزاى والياء على تسمية الفاعل وهو (شركاؤهم) والمفعول (قتل) وهو مصدر مضاف إلى المفعول .

(١) راجع النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ج ٢ ص ٢٥٤ فما بعدها (بتصرف بسير) طبع دمشق .

ويقرأ بضم الزاي وكسر الياء على ما لم يسم فاعله ، واقتل برفع على أنه القائم مقام الفاعل ، وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل ، (شركائهم) بالجر على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر .

ويقرأ كذلك إلا أنه بجر أولادهم على الإضافة ، وشركائهم بالجر أيضا على البدل من الأولاد ، لأن أولادهم شركاؤهم في دينهم وعيشتهم وغيرهما .

ويقرأ كذلك إلا أنه برفع الشركاء ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه مرفوع بفعل محذوف كأنه قال : من زينه ؟ فقال : شركاؤهم ، أى زينه شركاؤهم ، والقتل في هذا كله مضاف إلى المفعول .
والثاني : أن يرتفع شركاؤهم بالقتل ، لأن الشركاء تثير بينهم القتل فيه ، ويمكن أن يكون القتل يقع منهم حقيقة ، (١) .

فأنت ترى المكبرى يصف هذه القراءة بالبعد ... وأن أمثالها لا يكون إلا في ضرورة الشعر ... فهو على أية حال كان أكثر اتزاناً من ابن خالويه ، ذلك الذى يصفها بالقبح ... كما أنه أكثر اعتدالا من ابن الأنبارى الذى يقول :

« ومن قرأ بضم الزاي وكسر الياء فهو فعل ما لم يسم فاعله ، وقتل مرفوع لأنه مفعول ما لم يسم فاعله ، وأما نصب (أولادهم) وجر (شركائهم) فهو ضعيف في القياس جدا ، وتقديره : زين قتل شركائهم أولادهم ، فقدم وأخر ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، كقول الشاعر :

(١) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإهراب والقراءات في جميع القرآن
للإبى البقاء المكبرى ج ١ ص ٢٦٢ ط الحلبي .

فزوجيتها بمزجة - زوج - القلوص - أبي مزاده (١)

أى زوج أبي مزادة القلوص - وكقول الآخر :

يظفن بحوزى المراتع لم يرع بواديه من قرع القسي السكتانين (٢)
أى قرع السكتانين القسي .

ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع ، واختلفوا في ضرورة الشعر ، فأجازه الكوفيون وأباه البصريون - وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع .

وروى أيضا عن ابن عامر أنه قرأ : (قتل أولادهم) بجر الأولاد والشركاء على أن يجعل الشركاء بدلا من الأولاد ، لأن الأولاد يشاركون أباهم في الأموال ، والنسب والدين .

وقراءة ابن عامر هذه أشبه من قراءته الأولى وإن كانت لا تنفك من

بعد ، (٣)

(١) زجه : طمنه - والمزجة : الروح الفصير - والقلوص : الناقة الفتية - قال الأعمى : « وما أنشده الأخفش في الباب (فزوجتها ... الخ) الشاهد فيه الفصل بين الزوج وأبي مزادة بالقلوص ، وهو مفعوله ، والتقدير : زوج أبي مزادة القلوص - ومثل هذا لا يجوز في شعر ولا في غيره ، وإنما يجوز في الشعر بالظرف خاصة ، هامش الكتاب ١/٨٨ وانظر الخصائص لابن جني ٢/٤٠٦ وانظر فرس شواهد سيبويه للأستاذ أحمد راتب النفاخ ص ٨١ ط بيروت ، وفيها يقول : (من زيادات الأخفش) .

(٢) نسبة ابن جني للطرماح - الخصائص ٢/٤٠٦ - وفي اللسان مادة (حوز) يصف بقر الوحش - الحوزى : محلها - لم يرع : لم يفرع بواديه - من قرع القسي السكتانين : من تعرض الصياد له ، نقلنا عن هامش البيان ١/٣٤٢ .
(٣) البيان في غريب لعرب القرآن لابن الأنباري ١/٣٤٢ فما بعدها .
هو أمشها (بتصرف يسير) .

تعقيب :

ولنا ملاحظات على نص البيان . نشير إليها الآن إشارة خاطفة ، ريثما نناقشها بإسهاب عما قريب ... وأهم هذه الملاحظات هو التذرع بالإجماع ضد القرآن الكريم ... فأى إجماع ذلك الذى يقف على قدميه أمام نص القرآن ؟

ثم إنه يصف هذه القراءة بالضعف مع أنها قراءة سبعية ... لا لشيء إلا لأنها خالفت القواعد النحوية المألوفة عن النحاة ... وكان عليهم أن يعضدوا القواعد للقرآن ، ويعدوها حسبها ورد به السماع فى أعلى نص عربى فى الوجود ، وهو القرآن الكريم ... فكيف يعتمدون السماع من الأعراب الجهلاء ... وأحياناً من النساء الإماء ... ولا يعتمدونه من القرآن الكريم ... ؟ إن هذا لشيء عجيب !

وحين نذهب إلى الإمام الطبرى - شيخ المفسرين كما يقولون - نراه يشتط فى موقفه من قراءة ابن عامر فيقول فى التعقيب عليها ، وذلك فى كلام العرب قبيح غير فصيح ... وقد روى عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ (كذلك) رأيت رواة اشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق يشكرونه ، وذلك قول قائلهم :

فزججتها متمكناً زج - القلوص - أبى مزاده

(ثم قال) والقراءة التى لا أستجيز غيرها ، وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ، بفتح الزاى من زين ، ونصب القتل بوقوع زين عليه ، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم ، ورفع الشركاء بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم ، (١) .

فأنت تراه يصف القراءة السبعية بالقيح وعدم الفصاحة ، وينكر أى

(١) راجع تفسير الطبرى فى سورة الانعام ٣١/٨ (بتصرف يسير) -

قراءة أخرى في هذه الآية تخالف قراءة الجماعة ، حيث يقول : « والقراءة التي لا أستجيز غيرها ... الخ » .

ولسبب يكون منطقياً مع نفسه أنكر الشواهد الواردة في الفصل بين المتضامين ، وتعرض لبيت (١) واحد فقط وهجنه حين قال : « رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالمرية من أهل العراق ينكرونه » ، مع أن هذا البيت ثابت ومعروف من أنشده : وهو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وكذلك غيره من الشواهد العديدة شعراً ونثراً كما سيأتي بالتفصيل .

وقريب من هذا ما جاء في مجمع البيان حيث قال : « وأما قراءة ابن عامر (وكذلك زين) فإنه أسند (زين) إلى (قتل) .. وفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول به ... وهذا قبيح في الاستعمال — قال أبو علي : ووجه ذلك على ضعفه أنه قد جاء في الشعر الفصل ، قال الطرماح :

يظفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه من قرع القسي الكنانين
وزعموا أن أبا الحسن أنشد : (زج القلوص أبي مزاده) وهو شاذ
مثل قراءة ابن عامر ، (٢) .

ولعلك تلاحظ أنه يجعل الشعر أعلى منزلة من هذه القراءة ... تلاحظ ذلك من قوله : « ووجه ذلك على ضعفه أنه قد جاء في الشعر ... » ، وتلك طريقة مألوفة عند بعض النحاة الذي يتعصبون للقواعد ، ويرفضون الوارد من الشواهد ، مهما كانت ثابتة موثوقاً بها تمام الثقة مثل قراءة ابن عامر وغيرها من القراءات السبعية .

(١) هو قول الشاعر : (فزجبتها . . الخ) .

(٢) راجع (مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي) ج ٨ ص ٢٠٥ فا بعدها

أما الإمام القرطبي فإنه طفق يسرد آراء النحاة في قراءة ابن عامر ، ما بين مؤيد ومعارض ، وإن كان أكثرهم من المعارضين ، إذا استثنينا (القشيري) وأمثاله ، ذلك الذي دافع عن هذه القراءة دفاعاً مجيداً تعقيباً على وصفها (بالقبح) من بعض العلماء^(١) ، وكان ذلك أيضاً عقب وصفها (باللحن) من النحاس^(٢) ، (وبالضعف والبعد) من (مكي)^(٣) ، وبعدم الجواز من (أبي غانم النحوي)^(٤) - استمع إلى نص ما قال القرطبي في التفسير :

د قال النحاس : وأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر - وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل ، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن .

قال مكي: وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه ، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها وهو في المفعول به في الشعر بعيد ، فأجازته في القراءة أبعد .

وقال المهدي : قراءة ابن عامر هذه على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه ومثله قول الشاعر :

فزوجتهم - بمزجة زج القلوص أبي مزاده

يريد زج أبي مزادة القلوص - وأنشد :

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل (عبد القيس منها) صدورها

(١) انظر (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله القرطبي ١/٧١٧ فا بعدها طبع دار الكتب .

(٢) المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر .

(٤) المصدر السابق .

يريد شفت عبد القيس غلائل صدورها .

وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي : قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية

- وهي زلة عالم - وإذ ازل العالم لم يحز اتباعه ، ورد قوله إلى الإجماع -
وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع ، فهو أولى من
الإصرار على غير الصواب - وإنما أجازوا في الضرورة للشاعر أن يفرق
بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأنه لا يفصل ...

وقال القشيري :

وقال قوم (هذا قبيح) - وهذا محال لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر
عن النبي صلى الله عليه وسلم - فهو الفصحح لا القبيح - وقد ورد ذلك في كلام
العرب وفي مصحف عثمان (شركائهم) بالياء وهذا يدل على قراءة ابن عامر ،
وأضيف القتل في هذه القراءة إلى الشركاء لأن الشركاء هم الذين زينوا ذلك
ودعوا إليه ، فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل - لكنه فرق
بين المضاف والمضاف إليه وقدم المفعول وتركه منصوباً على حاله ، إذ كان
متأخراً في المعنى وأخر المضاف وتركه مخفوضاً على حاله إذ كان متقدماً
بعد القتل والتقدير وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم -
أى أن قتل شركائهم أولادهم ،^(١) .

هذا وقد رأيت النسفي يعرض القضية عرضاً مجرداً دون إبداء رأى
فيها^(٢) ، بخلاف صاحب الفتوحات الإلهية فإنه دافع عن قراءة ابن عامر
دفاعاً قوياً حين قال :

وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها

(١) الجامع لأحكام القرآن لابن عبد الله القرطبي ج ٧ ص ٩١ فا بعدها . طبع
دار الكتب (بتصرف يسير) .

(٢) راجع (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) للنسفي - ٣٨٣/١ .

يما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سندا ، وأقدمهم هجرة - أما علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء ، ووائله بن الأسقع ، وفضالة بن عبيد . ومعاوية ابن أبي سفيان ، والمغيرة المخزومي ، ونقل يحيى البرمساوي أنه قرأ على عثمان نفسه - وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه^(١).

ويتوسط ابن القاصح تبعاً للشاطبي^(٢) ، فيوجه اللوم إلى النحاة الذين خطئوا قراءة ابن عامر وجملوه ، غير أنه يتلطف مع الذين ضعفوا هذه القراءة فيعذرهم ولا يوجه إليهم شيئاً من الملام ، فيقول : « أنكر هذه القراءة قوم من النحاة ، قالوا : لم تفصل العرب بين المضاف والمضاف إليه سوى بالظرف في الشعر خاصة في مثل قول الشاعر (لله در اليوم من لامها) ... »^(٣) . (ثم قال) « النحاة الذين تعرضوا لإنكار قراءة ابن عامر على قسمين : منهم من ضعفها ، ومنهم من جهل قارئها ، فلانلم الأول واعذره ، ولا تلم إلا الثاني بتجليله مثل ابن عامر ، وتخطئته إياه مع ثبوت قراءته ، ورفع قدره ، وصحة ضبطه وتحقيقه - فن خطأ مثل هذا فهو الذي يستحق اللوم - فإذا ثبتت القراءة فلا وجه للرد والإنكار مع كون الرسم شاهداً للقراءة ، وهو جر (شركائهم) - وكلام العرب أيضاً ، وهو ما أنشده أبو الحسن

(١) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية - تأليف سليمان ابن عمر الشهرير بالجلد ٢/٩٥ طبع الحلبي .

(٢) حيث يقول في (حرز الاماني ووجه التفاني) ص ٢١٧ طبع الحلبي :
ومفعوله بين المضافين فاصل ولم يلف غير الظرف في الشعر فيصلا
كله در اليوم من لامها فلا تلم من مليمي النحو إلا بجهلا
ومع رسمه ، زج القلوص أبي مزا دة ، الاخفش النحوي أنشد بجملا
(٣) سراج القاري المبتدى ، وتذكار المقرئ المنتهى - للإمام أبي القاسم
علي بن عثمان بن القاصح - ص ٢١٧ فا بعدها طبع الحلبي .

الأخفش سعيد بن مسعدة النحوي ، صاحب الخليل وسيدويه (فزجتها
بمزجة ... الخ) ،^(١) .

على أن أبا شامة كان أكثر دقة وحصافة من ابن القاصح ، فلم يقل
مثل ما قال : (فلا تلم الأول واعذره) وإنما لام الجميع وانتقدم حيث قال :
د والمنكرون لقراءة ابن عامر هذه من النحاة على قسمين : منهم من ضعفها
ومنهم من جهل قارئها ، وكلهم قد أتى بما يلام عليه ، لأنه أنكر قراءة قد
صححت عن إمام من أئمة المسلمين ، لكن من نفي ذلك ولم يجهل فأمره أقرب ،
ومن جهل فقد تعدى ضوره ، فبين أمره وجهله بما قد خفي عنه ،^(٢) .

أما (جار الله الزمخشري) فإنه طعن هذه القراءة السبعية طعنة نجلاء
حيث قال في الكشف : د وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) ...
فشىء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج
ورد (زج القلوص أبي مزاده) فكيف به في الكلام المنشور فكيف به
في القرآن المعجز بحسن نظمه ، وجزالته ، والذي حمّله على ذلك أنه^(٣) رأى
في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء - ولو قرأ بجر الأولاد
والشركاء ... لوجد في ذلك مذووجة عن هذا الارتكاب ،^(٤) .

ذلك ما كان من أمر الزمخشري لزاء قراءة سبعية محكمة ... ولهذا
سلط الله عليه من يرد كيده في نحره ، من أمثال القاضي الإسكندري أحمد

(١) سراج القاري المبتدئ ، وتذكار المقرئ المنتهى - الإمام أبي القاسم
علي بن عثمان بن القاصح - ص ٢١٨ فما بعدها طبع الحلبي .

(٢) راجع : لإبراز المعاني لأبي شامة ص ٣١٦ وهو شرح للشاطبية المسماة
(حرز الأمان) .

(٣) في الأصل (أن) بغير ضمير ، وكلاهما جائز ، غير أن ما أثبتناه أوضح
فلزم التنبيه .

(٤) راجع : الكشف عن حقائق التنزيل - للزمخشري (ت ٥٥٢٨) ١/٤٧٢
- الطبعة الثانية ببولاق .

ابن المنير (ت ٦٨٣ هـ) في كتابه القيم (الانتصاف من الكشاف) . وكذلك فعل أبو حيان في البحر المحيط ، والخطيب الشربيني في (السراج المنير) ، وغيرهم كثير وكثير من حذاق العلماء المخلصين - استمع إلى الشربيني يقول تعقيباً على رأى الزخشرى :

« إن القراءة المذكورة صحيحة متواترة ، وتركيبها صحيح في العربية ، فلا يجوز الطعن فيها ولا في ناقلها - قال التفتازانى : وهذا على عادته يطعن في متواتر القراءات السبع ، ويسند الخطأ تارة لإيهم كما هنا . وتارة إلى الرواية عنهم - وكلاهما خطأ ، لأن القراءات السبع متواترة ، وكذا الروايات عنهم ... » (١) .

واستمع إلى الدمياطى يقول فيما يرويه : « وحاصل كلام الطاعنين كالزخشرى أنه لا يفصل بين المتضامين إلا بالظرف في اشعر ، لأنهما كالكلمة الواحدة ، أو أشبهها الجار والمجرور ، ولا يفصل بين حروف الكلمة ولا بين الجار ومجروره ... وهو كلام غير معول عليه وإن صدر من أئمة أكابر ، لأنه طعن في المتواتر » (٢) .

واستمع إلى ابن المنير يقول (٣) :

« ولقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء وتاه في تيهام ... فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً فلذلك غلط ابن عامر في قرأته هذه ، وأخذ يبين أن وجه غلطه

(١) انظر السراج المنير - للخطيب الشربيني ج ١ ص ٤٥١ فابعدهما .

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٢١٧ .

(٣) الانتصاف للإمام ناصر الدين أحمد بن المنير - على هامش الكشاف ج ١

ص ٤٧١ فابعدهما - الطبعة الثانية بمولاق .

رؤيته الياء ثابتة في شركائهم ، فاستدل بذلك على أنه مجرور ، وتعين عنده نصب أولادهم بالقياس إذ لا يضاف المصدر إلى أمرين معاً فقرأه منصوباً ، قال المصنف : وكانت له مندوحة عن نصبه إلى جره بالإضافة وإبدال الشركاء منه ، وكان ذلك أولى مما ارتكبه - يعني ابن عامر - من الفصل بين المضاعف والمضاف إليه الذي يسمح في الشعر فضلاً عن النثر فضلاً عن المعجز . فهذا كله كما ترى ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه وكان الصواب خلافه والفصح سواه ، ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بها يعلم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ، ثم تلاها النبي صلى الله عليه وسلم على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقضونها ويقرأون بها خلف عن سلف ، إلى أن انتهت إلى ابن عامر فقرأها أيضاً كما سمعها .

فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشري ولا بقول أمثاله ممن لحق ابن عامر فإن المنكر عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعاً وضرورة ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين أعنى علم القراءة وعلم الأصول ولا يعد من ذوى الفنين المذكورين ، لحيف عليه الخروج من رتبة الدين .

وأنه على هذا العذر لقي عهدة خطيرة وزلة منكرة تزيد على زلته من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواتراً ، فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر . وأما الزمخشري فظن أنها تثبت بالرأى غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين ، وما حمّله على هذا الخيال إلا التفاني في اعتقاد اطراد الألفية النحوية ،

فظننها قطعية حتى يرد ما خالفها ، ثم إذا نزل معه على اطراد تقياس الذى ادعاه مطردا فقراءة ابن عامر هذه لا تخالفه . وذلك ان الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن كان عسراً ، إلا أن المصدر إذا أضيف إلى معموله فهو مقدر بالفعل ، وبهذا التقدير عمل ، وهو إن لم تكن إضافته غير محضة إلا أنه شبه بما إضافته غير محضة حتى قال بعض النحاة : إن إضافته ليست محضة لذلك . فالحاصل أن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال غيره .

وقد جاء الفصل بين المضاف غير المصدر وبين المضاف إليه بالظرف ، فلا أقل من أن يتميز المصدر على غيره لما بيناه من انفكاكه فى التقدير وعدم توغله فى الاتصال بأن يفصل بينه وبين المضاف إليه . بما ليس أجنبياً عنه وكأنه بالتقدير فكه بالفعل ثم قدم المفعول على الفاعل وأضافه إلى الفاعل وبقى المفعول مكانه حين الفك ، ويسهل ذلك أيضاً بتغير حال المصدر ، إذ تارة يضاف إلى الفاعل . وتارة يضاف إلى المفعول ، وقد التزم بعضهم اختصاص الجواز بالفصل بالمفعول بينه وبين الفاعل لوقوعه فى غير مرتبته إذ ينوى به التأخير . فكأنه لم يفصل ، كما جاز تقدم المضمرة على الظاهر إذا حل فى غير مرتبته لأن التنية به التأخير . وأنشد أبو عبيدة :

فداسهم دوس (الحصاد) الداس

وأنشد أيضاً :

يفر كن حب السنبيل المكتافج بالقاع فرك (القطن) المحالج

ففصل كما ترى بين المصدر وبين الفاعل بالمفعول . وما يقوى عدم توغله فى الإضافة جواز العطف على موضع مخفوضه رفعا ونصبا ، فهذه كلها نمكت مؤيدة بقواعد منسظمة ، بشواهد من أقيسة العربية . تجمع شمل القوائين النحوية لهذه القراءة وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة .

وهذا القدر كاف إن شاء الله في الجمع بينهما ، والله الموفق ، وما أجريناه
في إدراج الكلام من تقريب إضافة المصدر من غير المحضة إنما أردنا انضمامه
إلى غيره من الوجوه التي يدل باجتماعها على أن الفصل غير منسك في إضافته
ولامستبعد من القياس ولم يفرده في الدلالة المذكورة إذ المتفق على عدم
تمحصها لايسوغ فيه الفصل ، فلا يمكن استقلال الوجه المذكورة بالدلالة .
لله درك يا ابن المنير ... لقد شفيت غليلي من جرأة الزخشرى على القراء
والقراءات ، حتى لو كانت قراءة سبعية محكمة ... وحتى لو آزرتها الشواهد
العديدة من الشعر والنثر العربي الصحيح .

وكننت أتمنى أن أرى العلماء جميعاً على شاكلة ابن المنير وأبي حيان ...
غير أنني رأيت الأستاذ الفاضل على النجدي ناصف - يتعاضف مع الزخشرى
فيقول : كل من تصدى للرد على الزخشرى لم يستطع أن ينقض كلامه عن
قراءة ابن عامر بشاهد من الكلام المنشور جاء فيه الفصل بين المتضايقين بالمفعول
به كما في قراءة ابن عامر ، (١) .

وأقول : لقد انتقض كلام الزخشرى بشاهد من الكلام المنشور ... ليس
منثوراً فحسب ، ولكنه في أعلى درجات النثر ، وهو القرآن الكريم ... جاء
ذلك في قراءة بعض السلف في سورة إبراهيم : (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله)
بإضافة اسم الفاعل (مخلف) إلى (رسله) وقد جاء فيها الفصل بالمفعول به
وهو كلمة (وعده) .

ثم إن هناك شاهداً آخر من النثر العربي ، جاء فيه الفصل بين المتضايقين
بجملة كاملة ، فضلاً عن الفصل بالمفرد ... ولا شك أن الفصل بالمفرد أسهل

(١) انظر جملة مجمع اللغة العربية - الجزء السابع عشر - ص ٤٠ ففيها مقال
بمنوان (بين القراء والنحاة) للأستاذ النجدي ص ٣٩ فما بعدها .

من الفصل بالجملة ، وفي هذا يقول ابن مالك : د وإذا كانوا قاصصاً يرجع ضمير
بالجملة في قول بعض العرب (هو غلام - إن شاء الله - أخيك) فالقصر بانفراد
أسهل ، (١) - وجاء في صحيح البخارى (٢) قول النبي صلى الله عليه وسلم : (قبل
أنتم تاركو - لى - صاحبى) (٣) حيث فصل في النثر بالجار والمجرور ، (٤)
د مع ما فيه من الضمير المنوى ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أولى بالجواز ، (٥)
وأكثر من هذا أنهم فصلوا بين الجار والمجرور نفسه على ما حكاه الكسائى (٦)
فالفصل في النثر وارد كما ترى في كثير من الشواهد ... وعلى صور متعددة ...
منها انفصل بالمفعول به ، ومنها انفصل بالجملة ، ومنها انفصل بالجار والمجرور ...
ولهذا كله قال صاحب الإتحاف تعقيماً على المنكرين : د وأما من زعم أنه
لم يقع في الكلام المنشور مثله فلا يعول عليه لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة
مثبت ، وهو مقدم على النفي اتفاقاً ، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب
- ولو أمة أو راعياً - أنه استعمله في النثر لرجع إليه ، فكيف وفيمن أثبت
تابعى عن الصحابة عن لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم ، فقد بطل
قولهم ، وثبتت قرأته سالمة من المعارض والله الحمد (٦) ،

وليت الأستاذ الجليل قال مثل مقالة الأستاذ الكبير عباس حسن - حينما جنح
إلى رأى البصريين في الفصل بين المتضايقين فقال : د والأخذ برأيهم أفضل ، حرصاً
على وضوح المعنى وجرياً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب ، (٧) -

- (١) راجع النثر في القراءات العشر لابن الجزى ج ٢ ص ٢٥٥ طبع دمشق
- (٢) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدبياطى الشهير بالبنا.
- (٣) طبع القاهرة (عبد الحميد أحمد حنقى) . وغيره من المراجع كالنشر ٢/٢٥٥
- (٤) همع الهوامع ٢/٥٢ .
- (٥) النثر في القراءات العشر ج ٢ ص ٢٥٥ .
- (٦) حكى الكسائى (أخذته بأدنى ألف درهم) ففصل بالفعل (أدى) بين الجار
والمجرور - ابن يعيش ٣/٢٣ .
- (٧) الإتحاف ص ٢١٨ .
- (٨) راجع كتاب (النحو الوافى لاستاذنا العلامة عباس حسن) ج ٣ ص ٤٧
طبع دار المعارف سنة ١٩٦١ .

لو قال ذلك لقلنا إنه يفضل أسلوبا على أسلوب ، دون أن ينكر حق الأسلوب المفضول في البقاء والثبوت على السنة القراء من السنف الصالح ، كما رأينا ذلك في سورة إبراهيم .

والآن آن لنا أن نرى رأى ابن الجزرى تعقيبا على رأى الزحشرى حيث قال : « والحق في غير ما نقله الزحشرى ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى . وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل ، بل الصواب جواز مثل هذا الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول ، في الفصيح الشائع الذائع اختياراً ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر . ويكفي في ذلك دليلا هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة ، كعثمان ابن عفان ، وأبي الدرداء ، رضى الله عنهما ... ثم إن هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها ، ولا يرون غيرها . قال ابن ذكوان : (شركائهم) ياء ثابتة في الكتابة والقراءة . قال : وأخبرني أيوب - يعنى ابن تميم شيخه - قال : قرأت على أبي عبد الملك قاضى الجند : (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) قال أيوب نقلت له : إن في مصحفى وكان قديما (شركائهم) فحى أبو عبد الملك الياء ، وجعل مكان الياء واوا ، قال أيوب : ثم قرأت على يحيى بن الحارث (شركاؤهم) فرد على يحيى : (شركائهم) فقلت له : إنه كان في مصحفى بالياء فخكت وجعلت واوا ، فقال يحيى : أنت رجل عوت الصواب وكتبت الخطأ ، فرددتها في المصحف على الأمر الأول ، (١) .

وليس لنا تعليق على هذا النص القوي إلا في قوله : (محوت الصواب وكتبت الخطأ) فإننا نراه قد تعصب لقراءة ابن عامر أكثر من اللازم ،

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ج ٢ ص ٢٥٤ و ص ٢٥٥

فما بعدها . طبع دمشق .

حيث جعلها هي الصواب وغيرها خطأ ، وكان عليه أن يعترف بالقراءتين معا ، فكل منهما صواب لاشك في ذلك ... ولكنها العصبية والتحيز ، وصدق من قال : (المتحيز لا يميز) .

وبعد هذا الطواف الواسع ، في عديد من المراجع ، أود أن أعرج بك على البحر المحيط ، لنسمع ونستمع بالحديث العذب من أبي حيان ، وإليك البيان - استمع إليه يقول (١) :

« وقرأ ابن عامر كذلك .. وهي مسألة مختلف في جوازها ، فجمهور البصريين ينعونها ، متقدموهم ومتأخروهم . ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر .

وبعض النحويين أجازوها . وهو الصحيح ، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض (ابن عامر) الأخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب في عدة أبيات ، قد ذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا .

ولا التفات إلى قول ابن عطية : وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو لشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر ... فكيف بالمفعول في أفصح كلام ، ولكن رجحها على ضعفها أنها وردت شاذة في بيت أنشده أبو الحسن الأخفش (فزججتها بمزجة ... الخ) ... وفي بيت الطرماح (يظفن بجوزى المراتع ... الخ)

ولا التفات أيضا إلى قول الزمخشري : (إن الفصل بينهما يعني بين

(١) راجع تفسير البحر المحيط لأبي حيان ج٤ ص ٢٢٩ فابدها (بتصرف

المضاف والمضاف إليه بشيء^(١) لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردوداً ... الخ) .

[وهنا عقب أبو حيان تعقيبا غاية في القوة، حيث قال عن الزمخشري:]

د وأعجب لمجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة ، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة ، الذين تخيرتهم هذه الأمة ، لنقل كتاب الله شرقا وغربا ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم . اضططهم ، ومعرفتهم ، وديانتهم ،

[ثم عاد يقول] :

د ولا التفات أيضا نقول أبي علي الفارسي : هذا قبيح قليل في الاستعمال

ولو عدل عنها - يعني ابن عامر - كان أولى ، لأنهم لم يميزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الغراف ، وإنما أجازوه في الشعر .

(ثم قال) ... د وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة ،

في قول بعض العرب : (هو غلام - إن شاء الله - أخيك) فالفصل بالمفرد أسهل .

د وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار : قرأ بعض السلف :

(مخلف - وعده - رسله) بنصب (وعده) وخفض (رسله) .

(١) ربما كان من الأخطاء المطبعية ما جاء في الأصل من قوله (فشا) مكان

كلمة (بشيء) فأصلحتها اعتمادا على المعنى من جهة ، واعتمادا على ما جاء في هامش البحر المحيط ص ٢٣٠ من تفسير (الدر اللقيط من البحر المحيط) لتليذ أبي حيان ، الإمام تاج الدين أحمد بن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) .

د وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل
بالمفعول ، اتباعاً لما ورد عن العرب فقال :

بعثت إليه من لساني حديقة

سقاها الحيا سقى - الرياض - السحاب

د وقال أبو الفتح : إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء
به ، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن به الظن ،
لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفارسمها ، .

د وقال أبو عمرو بن العلاء : (ما انتهى إليكم ما قالت العرب إلا أقله ،
ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير) .

د ونحوه ماروى ابن سيرين عن عمر بن الخطاب أنه حفظ أقل ذلك ،
وذهب عنهم كثيره - يعنى الشعر في حكاية فيها طول .

د وقال أبو الفتح : فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصح إذا
سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ، (١)

أبعد هذا كله نسمع أصواتاً منكراً تنكر قراءة ابن عامر ١ إن هذا
لشئ عجاب ١ ... حتى العلامة الرضى تورط في الإنكار فقال : د وأنكر
أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ، ولا شك أن الفصل بينهما
في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه ، والفصل بغير الظرف في الشعر ،
أقبح منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر ،
والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل ، مفعولاً كان الفاصل ،

(١) راجع التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ج ٤

ص ٢٢٩ فما بعدها .

أو يمينا ، أو غيرهما - فقراءة ابن عامر ليست بذلك ، لانسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين^(١) .

وعقب عليه المحقق فقال : دمنع الرضى تواتر القراءات السبع موافقة للزخشرى في هذه الزلة ، وجمهور المحققين ذهبوا إلى أن القراءات السبع متواترة^(٢) ، وحتى لو سلمنا جدلا بعدم التواتر ، وتساھلنا معهم أكثر وسلمنا أيضا بأنها منافية للقياس النحوى ... أفلا يجوز لهم أن يتقبلوها بقبول حسن على أنها من السماع ... أى سماع ... كذلك الذى يسمعونه من العامة الدهماء ، ولو كانت أعرابية رعناء كما يقول المبرد ... ورحم الله الألوسى حين قال : دلو سلمنا أن قراءة ابن عامر منافية لقياس العربية لوجب قبولها أيضا بعد أن نحقق صحة نقلها ، كما قبلت أشياء نافت القياس مع أن صحة نقلها دون صحة القراءة المذكورة بكثير،^(٣) .

وإذا ذهبنا إلى ابن يعيش فى شرح المفصل رأيتاه ينسج على منوال الزخشرى والتحاة الذين وصفوا الفصل (بالقبیح) ... استمع إلى ابن يعيش يقول :

د الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، لأنهما كاشيء الواحد..(٤) .
ثم يقول : د فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت ، والقياس يدفعه ، فأما قوله (فز ججتها بمزجة... الخ) فإنه أنشده الأخفش فى هذا الباب، والشاهد

(١) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٢٧٠/٤

(٢) المصدر السابق ، وانظر شرح التفتازانى على الكشاف فى تفسير هذه الآية .

(٣) راجع تفسير الألوسى ٣٠/٨ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٣ .

فيه أنه أضاف المصدر إلى الفاعل ، وفصل بينهما بالمفعول . وذلك ضعيف جداً ، لم يصح نقله عن سيديويه ،^(١)

تعقيب :

فأنت تراه يلجأ إلى الوصف (بالقيح) ، كما يلجأ إلى إنكار الشاهد الوارد من الشعر ، بالرغم من أن الذي أنشده ورواه هو أبو الحسن الأخفش سعيد بن سعدة ، حامل كتاب سيديويه إلى الأجيال ولكن البصريين على وجه العموم يلتزمون بالقاعدة الصماء التي يضعونها بأيديهم .. ولا يبالون بعد ذلك بما يرد من الشواهد مهما كانت قوية ثابتة ، ولو كانت من القراءات السبعية كقراءة ابن عامر ... ولو كان البيت صحيحاً كالذي رواه الأخفش ... فإنهم لا يفتشون ببحر حون الشواهد والقراء والشعراء ، ويسلقونهم بألسنة حداد ، طالما مارست ذلك ، ومررت على الطعن والسب والتجريح .

وساعدهم على تجريح البيت^(٢) أنه لم يرد في الكتاب ، ولهذا قال الزمخشري : « فسيديويه بريء من عهده »^(٣) ، - صحيح أن البيت لم ينشده سيديويه نفسه ولكن أنشده الأخفش . وهو من هو عند البصريين ، وعند النحاة على وجه العموم ... لكن حظاه العاثر أوقعه في إنشاد شاهد لا يتفق مع القواعد البصرية ... ولو كان الشاهد وحيداً فريداً لجاز لنا السكوت أو الإغضاء على مضمض ... ولكن الشواهد كثيرة كثرة غامرة ، من الشعر والنثر الصحيح ... فلا يجوز للباحث المنصف أن يهدر كل الوارد من الشواهد ، مجرد أنها خالفت شيئاً من القواعد .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢

(٢) المقصود به (فرجعتها بمنزلة ... الخ) .

(٣) متن المفصل للزمخشري - ج ٣ ص ١٩ من شرح المفصل لابن يعيش .

ومن الغريب أن ابن يعيش نفسه يروى بعد ذلك كثيراً من الشواهد ،
ولكن على لسان ابن كيسان ، ويبدو أنه هو شخصياً لا يؤمن بها ومهما
يكن من شيء فينبغي أن نستمع له حين يقول : « على أن ابن كيسان قد نقل
عن بعض النحويين أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز
أن يسكت على الأول منهما ، لأنه يصير مافرق بينهما كالمسكنة التي تقع
بينهما ، وقد قرأ ابن عامر : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل
أولادهم شركائهم) بنصب الأولاد وخفض الشركاء . فهذا فصل بين المضاف
والمضاف إليه بالمفعول ، وحكى الكسائي : (أخذته بأدى ألف درهم)
وهذا أخش مما تقدم ، لأنه أدخل حرف الجر على الفعل ، وفصل به بين
الجار والمجرور ، ولا يقاس على شيء من ذلك ، وإنما جاز بالظرف لأن
الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان ، فكانت كالموجودة وإن
لم تذكر ، فكان ذكرها وعدمها سيان ، فلذلك جاز إقحامها ، (١) .

على أن هذا البيت لا ضرورة فيه على الإطلاق ، فلو أراد الشاعر أن
يأتى به على المألوف لكان في إمكانه أن يقول (زج القلوص أبو مزاده)
بإضافة المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل بعده ، وذلك كثير في اللسان العربي
ومن هنا جاز لنا أن نستنتج مذهب الشاعر في جواز الفصل بين المتضايين
من غير ضرورة أو شذوذ ، وإلا لتجنبها بمنتهى السهولة واليسر كما ترى .

وإذا أردنا أن نلم بأطراف الموضوع للمأماً قوياً مفصلاً فعلينا أن
نذهب إلى شرح التمهيج على التوضيح ، ونصغى إليه تماماً حيث يقول (٢) :

« زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايين إلا في الشعر ،
خاصة لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه لأنه واقع موقع

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٣ .

(٢) راجع شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - ج ٢ ص ٥٧ .

تثويته فدكاً لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه ، وقول البصريين (والحق) عند الكوفيين (أن مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة في السعة) وهي الثبر ، وضابطها أن يكون المضاف إما اسماً يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف ، وأن يكون منصوباً أو اسماً لا يشبه الفعل والفاصل القسم (لإحداها أن يكون المضاف مصدرأ والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لسكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) ...

وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به . وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشف : وأما قراءة ابن عامر فشئء لو كان مكان الضرورات وهو الشعر كان سجعاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسب نظمه وجزالته اهـ (وقول الشاعر) .

عموا إذ أجبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق (البغاث) الأجادل ،

فسوق مصدر مضاف ، والأجادل مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، والبغاث مفعوله وفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل سوق الأجادل البغاث .. والفاصل إما مفعول المضاف كما تقدم ، وإما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوماً نفسك وهوها) سعى لها في رداها ، فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف (يوماً) ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، وهو إما مفعول معه والتقدير اترك نفسك شأنها يوماً مع هوها سعى لها في رداها .

ويحتمل أن يكون الأصل تركك نفسك فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل .

المسألة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال (والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فخلف اسم فاعل متعد لاثنتين وهو مضاف ورسله مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله (وقول الشاعر) .

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل بين المضاف والمضاف إليه والأصل وسواك مانع المحتاج فضله (وأوظرفه) عطف على مفعوله الأول أى والفاصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقولته صلى الله عليه وسلم (هل أتم تاركو لى صاحبي) فتاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون و (لى) جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل هل أتم تاركو صاحبي لى (وقول الشاعر) .

فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى (كناحت يوماً صخرة بعسيل)

فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوماً ظرف ناحت بمعنى أنه متعلق وفصل بين المضاف والمضاف إليه و (رشنى) أمر من رشمت السهم إذا أزلقت عليه الريش والمعنى أصلح حالى بخير ومدحتى مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين

المهملتين مكسنة العطار التي يجمع بها العطاره وهى كناية عن كون سعيه بما
لا فائدة فيه مع حصول التعب والسكد .

المسألة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفصل قسمًا

كقولهم هذا غلام والله زيد) بجر زيد بإضافة الغلام إليه . فصل بينهما
بالقسم حكاه الكسائي وحكى الأبارى (هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك)
بجر ابن بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله ، وزاد
ابن مالك الفصل (إيما) كقول تأبط شرا :

هما خطتا إما إسار ومنة . . وإما دم والقتل بالحر أجدر
في رواية الجر والإسار بكسر الهمزة الأسر .

والمسائل (الأربع الباقية) من السبعة (تختص بالشعر) لفقد الضابط

المذكور (لإحداها الفصل بالأجنبي ونعني به معمول غير المضاف) وإن كان
عاملهما واحدا (فاعلا كان) الأجنبي (كقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس :

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم مانجلا

فأنجب فعل ماض ، ووالداه فاعله ، و(به) متعلق بأنجب ، وأيام ظرف
زمان متعلق بأنجب وهو مضاف و (إذ) مضاف إليه ووالداه فاصل بين
المضاف والمضاف إليه وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره (أى أنجب
والداه به أيام إذ بجلاه) .

يقال أنجب الرجل إذا ولد نجيباً، ونجلاه بالنون والجم نسله (أو مفعولاً)
معطوف على (فاعلا) أى فاعلا كان كما مر أو مفعولاً (كقوله) وهو
جرير :

[نسق امتيا حاندى (المسواك) ريقينها . . كما تضمن ماء المزنة الرصف]

فَسَقَى مضارع سقى متعدداً ثنائياً وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله، و(ندى) مفعوله الأول وهو مضاف و(ريقتها) مضاف إليه، و(المسواك) مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف إليه (أى تسقى ندى ريتها المسواك) والمسواك أجنبي من (ندى) لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملاً لهما واحداً وهو تسقى والامتيح مثناة فوقية فتحتمل إغناء مهمله الاستيحاء، والمزنة السحاب، والرصف بفتحين جمع رصفه وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماء الرصف ارق وأصنى (أو ظرفاً كقوله) وهو أبو حية النخري :

(كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى) يقارب أو يزيل

فأضاف (كف) إلى (يهودى) وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبي من المضاف لأنه ليس معمولاً له و(خط) مبنى للمفعول، و(بكف) متعلق به، و(يقارب أو يزيل) نعمتان ليهودى .

المسئلة (الثانية) من الأربعة (الفصل بفاعل المضاف كقوله) :

ما إن وجدنا للهوى من طب (ولا عدمننا قهر (وجد) صب)

فأضاف (قهر) إلى مفعوله وهو (صب) وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو (وجد) والأصل ما وجدنا للهوى طيباً ولا عدمننا قهر صب وجد ، والصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول قوله) وهو الأحرص :

لئن كان النكاح أحل شيء (فإن نكاحها مطر حرام)

في رواية الخفص لمطر بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء ، وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل أنه يروى بنصب مطر ورفعه) فإن كان بالرفع (فالتقدير فإن نكاح مطر إياها) فهو من الفصل بالمفعول، وإن كان بالنصب

فالتقدير (فإن نكاح مطر إياها) فهم من الفصل بالمفعول . وإن كان بالنصب فالتقدير فإن نكاح مطر هي ، فهو من الفصل بالفاعل ، والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون مفعوله فتكون في تقدير إياها (أو) فاعله فتكون في تقدير (هي) فعلى الأول فاعل النكاح مطر . وعلى الثاني المرأة ، فإنه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى (حتى تنكح زوجاً غيره) وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها . وعلى هذا فيشكل خفض مطر بإضافة المصدر إليه لأن المضاف لا يضاف لشئيين ، وسبب قول الأحوص ذلك أن مطر أكان أقبح الناس منظراً وكان تحته امرأة من أجل النساء وكانت تريد فرأته وهو يأبى ذلك .

المسئلة (الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) : وهو معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحداً من على بن أبي طالب ، وعمرو بن العاص ، ومعاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهم ، فقتل على وسلم عمرو ومعاوية .

نجوت وقد بل المرادى سيفه [من ابن أبي (شيخ الأباطح) طالب]
فصل بين المتضايقين ، وهما (أبى) و (طالب) بنعت المضاف ، وهو (شيخ الأباطح) (أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح) وتجاوز في جعل (شيخ الأباطح) نعتاً للمضاف وهو (أبى) دون المضاف إليه ، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معاً ، و(المرادى) هو عبدالرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجسم بضم الميم وفتح الجيم ، على صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الأسماء ، وهو قاتل على كرم الله وجهه ، و(الأباطح) جمع بطحاء ، والمراد بهامكة لأن أبا طالب كان شيخ مكة ومن أعيانها وأشرفها .

المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله) :

كأن برذون (أبعصام) . . زيد حمار دق باللحم

فأضاف (برذون) إلى (زيد) وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه ،
و (حمار) خبر كان (أى كأن برذون زيد حمار يا أبا عصام) .

وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله :

(بأى تراهم الأرضين حلوا) . أراد بأى الأرضين تراهم .

وسادسة وهي الفصل بالمفعول لأجله كقوله :

(معاود جراءة وقت الهوادى) أراد معاود وقت الهوادى جراءة ،

وقريب من هذا ما جاء فى شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ، فقد
تعاطفا مع ابن مالك تعاطفاً واضحاً فى جواز الفصل ، فى السعة خلافاً
للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً ،^(١) ولم أشأ أن أصرد كل ما قيل
فى الأشموني ، لإثارة الإيجاز ، واكتفاء بما جاء فى التصريح ، ولأن الأشموني
فى متناول الأيدى عند كثير من الطلاب فى بعض الجامعات وليس لى من
التعليق عليه أكثر من الإشادة به فى التعقل والاتزان... وإن كنت لا أستريح
كثيراً لقوله : (خلافاً للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً) لأن
بعض البصريين لا يجيز الفصل حتى فى الشعر ، وبعضهم يدعى الإجماع على
ذلك كما سيأتى بالتفصيل .

وقال صاحب همع الهوامع ، وقد أفاد وأجاد حين قال (٢) : د لا يفصل
بين المتضايقين ، أى المضاف والمضاف إليه اختياراً ، لأنه من تمامه ، ومنزل

(١) راجع شرح الأشموني ٢/٢٠٧ (باب الإضافة) وانظر (حاشية الصبان)
حيث يقول عن موقف الزنجشري من قراءة ابن عامر (ولا عبرة برده مع ثبوتها
بالتواتر) - ٢/٢٠٧ وانظر (شرح ابن عقيل) (وحاشية الخضرى) عليه فقيهما
ليجواز للوضع مع توضيح لا بأس به .

(٢) انظر (همع الهوامع شرح جمع الجوامع) للإمام السيوطى ج ٢ ص ٥٣
و ص ٥٣ - الطبعة الأولى .

منه منزلة التنوين ، إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح ، كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) وقرىء (مخلف وعده رسله) ، وحديث البخارى (هل أتم تاركوا لى صاحبى) وقوله (ترك يوما نفسك وهوها سعى لها فى رداها) وقوله :

[فرشنى بغير لا أكون ومدحتى] (١) . . كناحت (يوما) صخرة بعسيل (٢)
د وقيل لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين ، ورد فى الظرف بأنه يتوسع فيه ، وفى المفعول بثبوته فى السبع المتواترة ، وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصح بذلك لعدم الاعتداد ، وكونه غير أجنبى من المضاف ، ومقدر التأخير .

د وخرج (بمفعوله وظرفه) المفعول والظرف الأجنبيان ، فالفصل بهما ضرورة كقوله :

(١) ما بين الأفراس المعكوفة فى هذا النص جميعه هو تكملة للآيات من الدرر اللوامع وغيرها .

(٢) قال فى الدرر اللوامع ٦٦/٢ (بتصرف يسير) « استشهد به على فصل المضاف من المضاف إليه بالظرف ، فناحت مضاف ، وصخرة مضاف إليه ، ويوما ظرف فصل بينهما . فرشنى : أى أصباح لى حالى - لا أكون ومدحتى : أى معها ، وضبطه العينى (بأكون) بنون التوكيد الخفيفة ، (وإعراب - ومدحتى - الواو للمعية ، مدحتى : مفعول معه ومضاف إليه) قال : قوله (بعسيل) بفتح العين وكسر السين المهملتين ، وهو قضيب الفيل ، قاله الجوهرى - والعسيل : مكنسة العطار التى يجمع بها العطر - قلت : كلاهما يصلح أن يكون مرادا هنا ، لأن المعنى لا ينبغى أن أكون فى مدحتى كمن نحت الصخرة بقضيب الفيل لاستحالة عادة ، أو كن نحتها بمكنسة العطار ، لعدم الفائدة - ولم أشتر على قائل هذا البيت . »

تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها [كما تضمن ماء المزنة الرصف]^(١)
وقوله :

كما خط الكتاب بكف (يوما) . : يهودى [يقارب أو يزيل]^(٢)
وقوله :

هما أخوا (فى الحرب) ، من لا أخاله . : [إذا خاف يوما نبوة فدعاهما]^(٣)

(١) قال العلامة الشنقيطى : « استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالأجنبي من الضرورة ، واستشهد به فى التوضيح على هذه المسألة أيضاً ، وفى التصريح :

تسقى : مضارع سقى متعد لاثنين ، وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو فى البيت قبله - وندى : مفعوله الأول ، وهو مضاف ، وريقتها مضاف إليه - والمسواك : مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف إليه - أى تسقى ندى ريقتها المسواك - (والمسواك) أجنبي من (ندى) لأنه ليس معمولاً له وإن كان حاملهما واحداً وهو تسقى - والامتياح : بمشاة فوقية فتحنائية خاء مهيمة : الاستياع - والمزنة : السحاب - والرصف : بفتحتين جمع رصفة ، وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرقى وأصفى اه

والضمير فى تسقى عائد إلى أم عمرو المذكورة فى البيت قبله :

ما استوصف الناس من شىء يروقهم إلا رأوا أم عمرو فوق ما وصفوا
وهما من قصيدة لجرير يمدح بها يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلب ،
راجع الدرر اللوامع ٦٦/٢ - الطبعة الأولى (بتصرف) .

(٢) سبق التعليق عليه فلا حاجة إلى التكرار ، والبيت لأبى حية النيرى
كما جاء فى كتاب سيديويه وفى الدرر اللوامع .

(٣) قال الشنقيطى : قائلة البيت عمرة الخثعمية ترضى ابنها ، وقيل هى (درنى) بنت عبيدة - انظر الدرر اللوامع ٦٦/٢ - أما ما جاء فى كتاب سيديويه فنصه « وقالت (درنا) بنت عبيدة . من بنى قيس بن ثعلبة ، - واختلف رسم الخط فى النصين فتارة (درنى) بالياء كما فى الدرر ، وأخرى (درنا) بالالف كما فى الكتاب .

وجوزه (أى الفصل) الكوفية مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما ،
وجوزه يونس بالظرف والمجرور غير المستقبل ، وجوزه ابن مالك بقسم ،
حكى الكسائى : (هذا غلام والله زيد) وقال أبو عبيدة : (إن الشاة لتجتر
قتسم صوت والله ربا) - و (إمام) كقوله :

هما خطتا (إمام) إسام ومنة : . وإمام دم والموت بالحر أجدر (١)

ذكرهما فى الكافية ، والأول فى الخلاصة ، ولا ذكر لهما فى التسهيل .

(١) قال فى الدرر اللوامع ٦٧/٢ د استشهد به على جواز الفصل بين المضاف
والمضاف إليه (بإمام) عند ابن مالك ، - وقال فى الجزء الأول ص ٢٢ فا بعدها
د فى (إسام) روايتان : الجر وهو الذى استشهد به لكن ظاهره أن المضاف
مقدر ، وصرح ابن هشام فى المغنى أن فى رواية الجر الفصل بين المضاف
والمضاف إليه (بإمام) فهذا دليل على أن المضاف إليه هو (إسام) المذكور -
وأما رواية الرفع فانهم يستشهدون بها على أن حذف نون المثق فى غير الإضافة
ضرورة كما صرح فى المغنى بأن البيت لا ينفك عن ضرورة - قال ابن جنى :
أما الرفع فطريف المذهب : قال البغدادي : وظاهر أمره أنه على لغة من حذف
نون التثنية لغير إضافة : فقد حكى ذلك ... واستشهد بأبيات ، منها بيت
امرئ القيس :

لها متنان خطانا كما .: أكب على ساعديه النمر

والبيت المذكور (هما خطتا) ... من أحد عشر بيتا لتأبط شراً ، يذكر
فيها قصته مع هذيل ، وكانوا رصده حتى جاء وتدفى فى غار فى جبل يشتر فيه
عسلا فسدوا عليه فم الغار وحركوا له الحبل ، فأطلع رأسه ، فقالوا له : اصعد ،
فقال ، فعلام اصعد . على الطلاقة والفداء ؟ قالوا : لاشترط لك ، قال : أفترأ كم
أخذى وقاتلى وآكلى جنائى ؟ لا والله لا أفعله ، ثم جعل يسيل العسل على فم الغار
ثم عمد إلى زق فشدده على صدره ، ثم لصق بالعسل . ولم يزل يترلق عليه حتى جاء
سليما إلى أسفل الجبل فنهض وفانهم ، وبين الموضوع الذى وقع فيه وبينهم ثلاثة أيام
- والأبيات من أبيات فى حاسة أبى تمام ، .

« ويجوز الفصل ضرورة لا اختياراً (بنعت) نحو :

[نجوت وقد بل المرادى سيفه] . من ابن أبي (شيخ الأباطح) طالب^(١)»

(وندا.) قال في شرح الكافية ، كقوله :

كان بردون (أبا عصام) .: زيد حمار دق باللجام^(٢)

أراد كأن بردون زيد يا أبا عصام - وقال ابن هشام : يحتمل أن يكون (أبا) هو المضاف إليه على لغة القصر ، و (زيد) بدل أو عطف بيان ، ومثله أبو حيان بقول زهير :

وفاق (كعب) بجزير منقذ لك من .: تعجيل تهلكة والخلد في سقر^(٣)

(١) « استشهد به على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت ضرورة -

(٢) قال العلامة الشنقيطي : « استشهد به على جواز فصل المضاف من المضاف

إليه بالنداء - قال : أراد كأن بردون زيد يا أبا عصام ... ولم أعر على قائل هذا البيت ، - الدرر ٦٧/٢ .

(٣) استشهد به على جواز الفصل بالنداء ، كالبيت السابق ، والأصل وفاق

بجزير يا كعب ، منقذ لك من تعجيل الهلاك في الدنيا ، والخلود في النار في الآخرة -

والبيت من قصيدة للشاعر بجزير بن زهير ، يعرض أخاه كعباً على الإسلام ، ويحذره

من القتل في الدنيا والنار في الآخرة - وكان حظه سبياً في إسلامه - وقصته

مشهورة حينما جاء تائباً ، وأشد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدته

العصماء : (بانث سعاد) فأعجب بها الرسول عليه السلام وخلع عليه بردته - راجع

الدرر اللوامع ٦٧/٢ (بتصرف كبير) .

أى ياكب - (وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره . كقوله :

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمننا قهر (وجد) صب^(١)

وقوله :

أنجب أيام (والداه به) إذ نجلاه فنعم مانجلا^(٢)

(و فعل ملغى) كقوله :

(١) قال فى الدرر اللوامع ٦٧/٢ د استشهد به على أنه يجوز الفصل بين المتضايين بفاعل يتعلق بالمضاف أو غيره - واستشهد به فى التوضيح على الفصل بفاعل المضاف - قال شارحه : فأضاف (قهر) إلى مفعوله ، وهو (صب) وفصل بينهما بفاعل المصدر ، وهو (وجد) والأصل (ما وجدنا للهوى طباً ، ولا عدمننا قهر صب وجد) - والصب : العاشق - ولم أذكر على قائله ، .

(٢) قال العلامة الشنقى : « استشهد به على ما تقدم فى البيت قبله ، (يريد بيت : قهر وجد صب) واستشهد به فى التوضيح على ذلك ، قال فيه وفى التصريح : فأنجب فعل ماض ووالده فاعله ، وبه . متعلق بأنجب ، وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب ، وهو مضاف ، و (إذ) مضاف إليه ، (ووالده فاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو أجنبي من المضاف ، لأنه معمول لغيره ، أى أنجب والده به أيام إذ نجلاه - يقال : أنجب الرجل إذا ولد نجيباً - ونجلاه بالنون والجيم : نسلاه - والبيت من قصيدة للأعشى يدح بها سلامة ذا فائس ، الدرر اللوامع ج ٤ ص ٦٧ فا بعدها .

بأى - (تراجم) الأرضين حلوا [أبى الدَّبران أم عسفوا الكفار] (١)
(ومفعول له) أى من أجله ، كقوله :
أشم كأنه رجل عبوس معاود (جرأةً) وقت الهوادي (٢)
أى معاود وقت الهوادي جرأةً .

ونعود إلى ابن الأنبارى فى كتابه الآخر المسمى (بالإنصاف) وكان
حقه أن يسمى (بالإجحاف) لما فيه من تعصب شديد للبصريين ضد
الكوفيين (٣) ، فنراه يقول :

(١) « استشهد به - على فصل المضاف من المضاف إليه - بالفعل المنفى (وهو
تراجم) . وعلى هذه المسألة استشهد به فى التصريح - وحلوا : نزلوا - والدبران :
اسم موضع - وعسفوا ، قطعوا على غير هدى - والكفار : بكسر الكاف ، موضع
معروف - ولم أعر على قائل هذا البيت ، هكذا قال العلامة الشنقيطى فى الدرر
اللوامع ٦٨/٢ ط أولى .

(٢) قال فى الدرر ٦٨/٢ « استشهد به على جواز الفصل بين المتضامين بالمفعول
له - واستشهد به أبو حيان على هذه المسألة ، قال : أى معاود وقت الهوادي
جرأة ، ففصل بالمصدر الذى هو مفعول من أجله .
ورواية الاصل تقديم الصدر على العجز ، وهو فى ذلك متبع لأبى حيان ،
وكلاهما غلط ، لأن البيت من قصيدة لأبى زبيد الطائى فى صفة الاسد ، وهى سينية
لا دالية ، ومنها قبل البيت :

إلى أن عرسوا فأغب عنهم قريباً ما يحس له حسيماً
خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس
معاود جرأة وقف الهوادي أشم كأنه رجل عبوس
وروياه (وقت) (بالتاء) ، والرواية المشهورة (وقف) بالفاء ،
أه بتصرف .

(٣) راجع فى ذلك كتاب (أبو زكريا الفراء) للدكتور أحمد مكي
الانصارى - نشر دار المعارف بمصر ، وانظر أيضاً كتاب (الاتصاف من الإنصاف)
لفضيلة الأستاذ المغفور له الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد رحمه الله رحمة واسعة .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه
بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه
لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته
كثيراً في أشعارها قال الشاعر .

فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزاده

والتقدير زج أبى مزادة القلوص . ففصل بين المضاف والمضاف إليه
وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض .

وقال الآخر :

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل (عبد القيس منها) صدورها (١)

(١) قال في الانتصاف وهذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، بل ذكر
المؤلف أنه مصنوع ، وقد استشهد به رضى الدين في باب الإضافة من شرح الكافية ،
وشرحه البغدادي في الخرائطة (٢/٢٥٠) وذكر أن ابن السيد أنشده في أبيات
المعاني عن الأخفش : وتمر من المرور - وتستمر : من الاستمرار - والغلائل :
جمع غليل وهو الضغن ... وموضع الشاهد في قوله (غلائل عبد القيس منها
صدورها) فقد زعم الكوفيون أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذى هو (غلائل)
والمضاف إليه ... وهو (صدورها) بأجنى وهو (عبد القيس) والجار والمجرور
الذى هو (منها) - وأصل الكلام على هذا التخريج - (وقد شفت عبد القيس منها
غلائل صدورها) .

وفي البيت تخريج آخر يخرج عن الاستشهاد لهذه المسألة ، وذلك أن تجعل
غلائل مقطوعاً عن الإضافة ، وإنما ترك تنوينه لكونه على صيغة مفتى الجوع ،
فهو ممنوع من الصرف ، وتعمل قوله (صدورها بالجر مضافاً إلى محذوف مائل
للمذكور وأصل الكلام على هذا التخريج أن الشاعر قدم المفعول على الفاعل ،
وحذف المضاف لدلالة ما تقدم عليه ، فأما تقديم المفعول فلا ينافى أحد في جوازه ،
وأما حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره فله نظائر، منها قراءة من قرأ =

والتقدير شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ففصل بين المضاف
والمضاف إليه . وقال الآخر :

يظن بحوزى المراتع لم ترع بواديه من قرع القسي الكناتن (١)

== (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر (الآخرة) على تقدير (والله
يريد ثواب الآخرة) ، ومنها قول ابن قيس الرقيات :
رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
فإن هذا البيت يخرج على تقدير (رحم الله أعظما دفنوها بسجستان أعظم طلحة
الطلحات) - راجع كتاب (الانتصاف من الإنصاف) لفضيلة المرحوم الشيخ
محمد محيي الدين عبد الحميد وهو بهامش الإنصاف ٢/٢٨٤ - الطبعة الرابعة (بتصرف) .
(١) وهذا البيت من كلام الطرماح بن حكيم (انظر الديوان ١٦٩) وقد
أنشده ابن منظور في مادة (حوز) وابن جنى في الخصائص (٢/٤٠٦ ط الدار)
وابن الناظم في شرح الألفية ... وشرحه العيني بهامش الخزانة (٣/٦٢٢) والبيت
في وصف بقر الوحش

وأصل الحوزى : المتوحد المنفرد ، وأراد به في بيت الشاهد نقل البقر
الوحشى ... والمراتع : جمع مرتع ، وهو مكان الرتع - ولم يرع بالبناء المجهول:
أى لم يخف - يريد أنه منفرد بهذه الأماكن يرتع فيها ماشاء - والقرع : الضرب -
والقسي جمع قوس - والكناتن : جمع كنانة وهي جراب توضع فيه السهام .
ومحل الاستشهاد بالبيت قوله (قرع القسي الكناتن) فإن الرواية فيه بنصب
(القسي) وجر (الكناتن) ونظير ذلك قول الشاعر :

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق (البغات) الأجادل

الرواية فيه بنصب (البغات) ، وجر (الأجادل) وبجازها أن قوله (سوق)
مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله (الأجادل) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر
وهو قوله (البغات) وأصل الكلام : فسقناهم سوق الأجادل البغات - ومثل
قول عمرو ابن كلثوم :

وحلق الماذى والقسوانس فداسهم دوس (الحصاد) الدانس =

والتقدير (من قرع الكنثان القسي) . وقال الآخر :

فأصبحت بعد (خط) بهجتها كأن قفراً رسوماً قلماً (١)

والتقدير (بعد بهجتها) ففصل بين المضاف الذى هو (بعد) والمضاف إليه الذى هو (بهجتها) بالفعل الذى هو (خط) وتقدير البيت فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسوماً .

وقد حكى الكسائى عن العرب : (هذا غلام والله زيد) .

== الرواية بنصب (الحصاد) وجر (الدائس) - وتخريجها أن (دوس) مصدر مؤكد لعامله وهو مضاف إلى فاعله الذى هو قوله (الدائس) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر الذى هو قوله (الحصاد) وأصل الكلام فداسهم دوس الدائس الحصاد - ونظيره قول أبي جنيد الطهوى :

يفركن حب السنبل السكتافج بالقاع فرك (القطن) المحالج

الرواية فيه بنصب (القطن) وجر (المحالج) - وتخريجها أن قوله (فرك) مصدر مؤكد لعامله الذى هو قوله (يفركن) وقد أضاف هذا المصدر إلى فاعله الذى هو قوله (المحالج) وفصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله (القطن) - وأصل الكلام : فرك المحالج القطن ، انظر (الانتصاف من الإنصاف) ٢/٢٩٤ ، فابعداً - الطبعة الرابعة (بتصرف) .

(١) قال صاحب الانتصاف ٢/٤٣١ د أنشد ابن منظور هذا البيت فى (خ ط ط) ولم يعزه - وهو بيت مهمل النسيج مضطرب التركيب ، يصف الشاعر فيه الديار بالخلاء وارتحال الأتيس ، وذهاب المعالم - وأصل نظام البيت هكذا (فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسوماً) ففصل بين (أصبح) وخبرها ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الفعل ومفعوله ، وبين (كأن) واسمها ، وقدم خبر (كأن) عليها وعلى اسمها - فصار أحجية من الأحاجى - وموضع الشاهد فى قوله (بعد - خط - بهجتها) حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله (بعد) والمضاف إليه وهو قوله (بهجتها) بأجنبي وهو قوله (خط) وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود إلى (القلم) الذى فى آخر البيت ، ومفعول (خط) هو قوله (رسوماً) - وأصل هذه العبارة : كأن قلماً خط (هو) رسوماً - اه (بتصرف) .

وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة تسمع صوت وانتهربها . ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (والله) وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى . وقد قال ابن عامر أحد القراء السبعة : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) .

بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه : قتل شركائهم أولادهم . ولهذا كان منصوبا في هذه القراءة .

وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما وإن جاز أن يفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن القميئة :
لما رأته سائدا ما استعبرت فته در (اليوم) من لامها

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، لأن التقدير : ته در من لامها اليوم . وقال أبو حية النخعي :

كما خط الكتاب بكف (يوماً) يهودى يقارب أو يزيل
ففصل بين المضاف والمضاف إليه لأن تقديره بكف يهودى يوماً
وقال ذو الرمة :

كأن أصوات (من يغالهن بنا) أو آخر الميس أصوات الفراريج

[ففصل بين المضاف وهو كلمة (أصوات) الأولى والمضاف إليه وهو كلمة (أو آخر) بما بينهما من قوله (من يغالهن بنا) والتقدير : كأن أصوات أو آخر الميس من يغالهن بنا [إلخ] .

وقالت امرأة من العرب :

هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوماً نبوة فداهما

ففصل بين المضاف والمضاف إليه لأن تقديره هما أخوا من لا أخاله في الحرب لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما فيقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين . أما ما أشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى السكساتي من قولهم : (هذا غلام والله زيد) وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم (لتسمع صوت والله ربهما) . فنقول إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو لغواً لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها .

والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زين لسكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فلا يسوغ لهم الاحتجاج بها ، لأنكم لا تقولون بموجبها ، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار فيان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظر لم يجز أن تجعل حجة في النقيض .

والبصريون يذهبون إلى وَهِيَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ وَوَهُم الْقَارِئُونَ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، ولأنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ما ذهبنا إليه والله أعلم، (١).

تعقيب ختامى :

لعلك تلاحظ أن ابن الأنباري يتوكأ على الإجماع أكثر من اللازم فيقول: لإننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

فأى إجماع هذا الذى يتحدث عنه ؟ هل يقوم الإجماع ضد النص القرآنى ؟ بالطبع لا قيمة لأى إجماع ولا وزن له إذا ما تعارض مع النص الصريح كما هو معلوم لدى العلماء فى جميع الميادين الإسلامية ، ومن بينها ميدان التشريع ، فضلا عن ميدان النحو واللغة .

ثم من قال إن الكوفيين أجمعوا مع البصريين على ذلك ؟ تلك دعوى تحتاج إلى دليل ... ولا دليل لديهم على الإجماع ... وآية ذلك أن كثيرًا من حذاق النحاة الكوفيين يقولون بالجواز .

وإذا سلمنا جدلاً بأنهم أجمعوا فعلاً مع البصريين بادىء الرأى ... ثم تبين لهم فيما بعد فساد هذا الإجماع فعدلوا عنه ، وعدلوا القاعدة النحوية على أساس الوارد من الشواهد ... فإن هذا الموقف يسجل لهم فى سجل

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)

المجد والفخار ، لأنه هو الموقف المنهجي السليم الذى يتفق مع المناهج المغوية الحديثة ... وكما نتمنى أن يحذو البصريون حذو الكوفيين في هذا المسلك القويم ، وقدماً قالوا : (الرجوع إلى الحق فضيلة) ... ولكن البصريين لا يلتزمون بهذه الفضيلة ، ولا يتركون غيرهم يلتزم بها أو يقترب منها ، فالقاعدة عندهم مقدسة في أعلى مراتب التقديس ، لا يجوز تعديلها ولا المساس بها . وكل ما يخالفها ينبغي أن يعدل ، أو يرفض . أو يرمى بقارس القول ، أو يقذف بأبشع الصفات ، حتى لو كانت قراءة سبعية محكمة كقراءة ابن عامر ، تلك التى وصفوها بالضعف ، والقبح ، والشذوذ ... إلى آخر ما رأينا من الصفات النابية التى لا تليق بالكلام العادى فضلا عن القرآن الكريم .

وبدون استحياء يقول ابن الأنبارى للكوفيين : د لا يسوغ لكم الاحتجاج بقراءة ابن عامر ، لأنكم لا تقولون بموجبها ، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل ... وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل ... سقط الاحتجاج بها ... وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على ونهى القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء ، ... (١) .

وفى موطن آخر يقول عن الشواهد الكثيرة الغامرة ... د أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به ، (٢) .

وقد اشتملت هذه العبارة على نوعين من الدعاوى - الدعوى الأولى : قلة الشواهد .

(١) انظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٤٣٥ فا بعدها (بتصرف) -
(المسألة الستون) .

(٢) المصدر السابق .

والدعوى الثانية: أنها مجهولة النسب- وقد خانه التوفيق في الموضوعين جميعا .
والدليل على ذلك أنى تتبعت الوارد من الشواهد في موضوع الفصل بين
المتضايين فألفيتها نحواً من ثلاثين شاهدا ما بين شعر ونثر ... ثم لأنها جاءت
متعددة الألوان : من القرآن الكريم ، ومن الحديث النبوى الشريف في صحيح
البخارى ، ومن الشعر ، ومن الكلام العربى المنثور ...

وقع لى هذا العدد الضخم من الشواهد مصادفة أثناء اصلاعى على بعض
المراجع فى الفصل بين المتضايين ... وقد ذكرت الكثير منها فى ثنايا هذا
البحث .. ويخيل لى أنى لو عمدت لى الإحصاء والاستقصاء لأضفت الكثير
والكثير ... غير أنى لا أرى الآن ضرورة لهذا التسبع والاستقصاء ...
فالمقدر الذى بين أيدينا كفىل بالتقدير والاحترام ... ولا يستطيع باحث
منصف أن يدعى فيه القلة أو الندور .

أما الشطر الثانى من الدعوى وهو جهالة النسب ... فإن البصريين دأبوا
على ذلك ، واستمروا هذا المرتع الخصب ... فكلها أرادوا تخرج شاهدا من
الشواهد قالوا : (لأنه لا يعرف قائله) حتى لو كان معلوما عندهم علم اليقين ...
وآية ذلك أن كثيرا من الشواهد الواردة فى هذا الباب معروفة للنسب لشعراء
فطاحل ، من جميع العصور التى يحتج بشعرها : كالعصر الجاهلى ، والعصر
الإسلامى ، والعصر الأموى ، والعصر العباسى كذلك .

ونعلك تسألنى بعض الأسماء لهؤلاء الشعراء فأقول لك : لىك بعض
الأسماء من أمثال (١) : الأعشى (٢) ، وعمرو بن كلثوم (٣) ، وبجير بن زهير (٤)

(١) الأسماء التى سأذكرها للشعراء لها أبيات مذكورة فى ثنايا هذا البحث
ومع ذلك سأشير لى شىء منها فى الهامش تيسيراً على الدارس .

(٢) فى قوله : (أنجب أيام والداه ... الخ) .

(٣) فى قوله : (درس الحصاد الدائس) .

(٤) فى قوله : (وفاق كعب بجير ... الخ) .

ومعاوية بن أبي سفيان^(١) ، وتأبط شراً^(٢) ، والفردق^(٣) ، وجرير^(٤) ،
وأبي زيد الطائي^(٥) ، وأبي جندل الطهوي^(٦) ، والطرماح^(٧) ، وأبي حية
النيرى^(٨) ، وذى الرمة^(٩) ، وعمرو بن قتيبة^(١٠) ، والشاعرة درنا بنت
عبدة^(١١) ، والشاعر الحكيم أبي الطيب المتنبى^(١٢) . . إلى آخر ما هنالك من
الأسماء اللامعة في الشعر العربي العريق .

أبعد هذا يقول ابن الأنبارى (أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف
قائله) ١١

ولو تساهلنا معه وسلمنا جدلاً بأن هذه الأبيات كلها لا يعرف قائلها...
فإذا يقول في الآية الكريمة ؟ فهل يستطيع أن يقول عنها أيضاً إنها لا يعرف
قائلها ؟ — وقريب من الآية ما جاء في صحيح البخارى من الحديث النبوى
الشريف ١١

-
- (١) في قوله : (من ابن أبي شيخ الأباطح طالب) .
 - (٢) في قوله : (هما خطتنا إما إلسار) .
 - (٣) في قوله : (بين ذراعى ووجهة الأسد) - وهذا فى رأى سيويه ومن وافقه كما سلف به البيان .
 - (٤) فى قوله : (تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها) .
 - (٥) فى قوله : (أشم كأنه رجل عبوس ... الخ) .
 - (٦) فى قوله (فرك القطن المحالج) .
 - (٧) فى قوله : (يظفن بجوزى المراتع ... الخ) .
 - (٨) فى قوله : (كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى ..) .
 - (٩) فى قوله : (كأن أصوات من إيفالهن بنا أواخر الميس ...) .
 - (١٠) فى قوله : (لما رأت سائدهما ... الخ) .
 - (١١) فى قولها : (هما أخوا فى الحرب من لأخاله ...) .
 - (١٢) فى قوله : (بعثت إليه من لسانى حديقة ... الخ) .

ومهما يكن من شيء فقد ألفنا ذلك من ابن الأنباري ، ومن البصريين على وجه العموم ، وعرفناه كذلك في كل من دار في فلك البصريين من النحويين واللغويين والمفسرين .. فلا غرابة في ذلك ... فتلک شنشنة أعرفها من أخزم .

وغنى عن البيان أن نقول إن الفصل بالمفعول به . ذلك الذى أباه البصريون ، قد جاء في الشعر كثيرا كما جاء في القرآن الكريم ، في القراءات السبعية ، وغير السبعية ، من ذلك قول عمرو بن كلثوم ، وهو من فحول الشعراء الجاهليين ، بل إنه من أصحاب المعلقة السبع كما هو معلوم - استمع إليه يقول :

وحلق الماذى والقوائس فداسهم دوس (الهماد) الدانس^(١)

وكذلك قول أبي جندل الطهوى :

يفركن حب السنبل الكنافج بالقاع فرك (القطن) المحالج^(٢)

ومنه قول الشاعر :

عتوا إذ أجنناهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق (البعث) الأجادل^(٣)

وكذلك قول الطرماح :

يظفن بحوزى المرانح لم ترع بواديه من قرع (القسى) السكناثن^(٤)

(١) الانتصاف من الإنصاف ٣/٤٣٠ وقد ذكره من قبل ابن المنير في كتابه المسمى (الانتصاف من الكشف) . ج ١ ص ٤٧٢ طبع الحلبي - ذكر الشطر الثاني وهو موضع الشاهد ، وقال : أنشده أبو عبيدة .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) نفس المصدر .

(٤) الإنصاف لابن الأنباري ٣/٤٣٩ .

ومنه قول الشاعر :

فزججتها بمزجة .: زج (القلوص) أبو مزاده^(١)

وقول أبي الطيب المتنبي :

بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا سقي (الرياض) السحائب^(٢)
إلى آخر ما هناك من أبيات جاء فيها الفصل (بالمفعول به) فضلا عن القرآن
الكريم في قراءة سبعية هي قراءة ابن عامر في سورة الأنعام كما سلف به البيان ،
ولا شك أن الآية ليست شعراً .. وإنما هي في قبة النثر ، وليست هي الوحيدة
في القرآن ، فقد قرأ بعض السلف في سورة إبراهيم بالفصل (بالمفعول به)
بين المتضامين^(٣) - وهو فصل في النثر ولا ريب .

على أن كل ما ذكرناه آنفاً من الأبيات كان على غرار آية الأنعام^(٤) ،
فكلها تعضد قراءة ابن عامر في الفصل (بالمفعول به) ، والعامل فيه المصدر
قبله ، فليس أجنبيّاً عن المضاف ، وكذلك الحال في آية إبراهيم من حيث إن
الفاصل ليس أجنبيّاً عن المضاف ، وإنما هو المفعول الثاني للكلمة (مخلف)
وهي اسم فاعل كما ترى

فلماذا يقول القائلون : إن الفصل قليل ؟ ولماذا يقولون لأنه لم يرد في النثر
إلا في قراءة ابن عامر ؟ ليتهم تأنوا قبل إصدار هذه الأحكام .
ولعلك تلاحظ أني ركزت على الفصل (بالمفعول به) بالذات . . لأنه هو
موضع الطعن في قراءة ابن عامر ، تلك التي دافع عنها الخذاق من العلماء دفاعاً
قويّاً مجيداً كما رأينا آنفاً فيما سلف من البحث .

(١) المصدر السابق ٢/٤٢٧ .

(٢) البحر المحيط ٤/٢٣٠ .

(٣) في قوله تعالى (ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله) .

(٤) من حيث إن الفاصل معمول لمصدر مضاف .

أما الفواصل الأخرى فكانت عديدة متنوعة ، مثل الفصل بالفاعل ، والمفعول لأجله ، والجملة ، والمنادى ، والقسم ، والفعل الملقى ، والنعت والظرف ، والجار والمجرور ، والفصل (ياما) ... إلى آخر ما هنالك من الفواصل الكثيرة المتنوعة . ومع هذا يقول القائلون : إن الفصل قليل ! .

ليت النحاة خففوا من جبروتهم بعض الشيء ... وتنازلوا عن هذا السلطان ، وذلك الصولجان أمام نص القرآن ... ورحم الله الدماميني إذ يقول^(١) : إن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته ، وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله ، أو لعدم عدالته ، أو لجهالة علمه وعدالته ، وترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن ثبت عصمته عن الغلط . وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويعجبنى كذلك ما جاء في كتاب (الانتراح) حيث يقول : « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء أكان متواترا أم آحادا ، أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه^(٢) ، .

كما يعجبنى قول أستاذنا الكبير عباس حسن - حيث يقول : « واليقين عندي أن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأي فيه صحة الاستشهاد النجوى والبلاغى بظاهره ، من غير نظر إلى فلة أو كثرة . كما يقول الإمام ابن مالك - وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد . أول الشاهدين مما سمع عن العرب ، فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى ، وليس

(١) المواهب الفتحية ١/٥٤ (عن القراءات واللهجات ص ١٣٨) .

(٢) الاقتراح للإمام السيوطى ص ١٧ (عن القراءات واللهجات ص ١٣٢) .

مقبولا منهم ولا من غيرهم أن يلجئوا فيه إلى التأويل ، وإن كانوا في هذا
أخف من إخوانهم البصريين ، وليس مقبولا كذلك ... رأى القائلين :
(إن القرآن قد يخرج على غير الغالب) ، وذلك أن كل ما يجيء في القرآن قوى
فصيح ، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة ،^(١) .

وإلى هنا أكتفى بهذا القدر ، في هذا القسم ... وأستودعك الله . إلى أن
تلتقى في القسم الثاني إن شاء الله ... وبالله العون والتوفيق .

(١) راجع كتاب اللغة والنحو - الأستاذ عباس حسن - عضو المجمع اللغوي -

ص ١٠٣ فما بعدها طبع دار المعارف سنة ١٩٦٦ .

خاتمة

اشتملت هذه الخاتمة على خلاصة وافية للمباحث السبعة^(١) السابقة - وإليك
البيان :

المبحث الأول

يناقش موقف النحاة من آية واحدة فقط ، هي آية النساء (تسألون به
والأرحام) بخفض الأرحام في قراءة حمزة .

ولم أعر على هذه الآية في كتاب سيديويه في طبعااته المعروفة لدينا^(٢) .
ولهذا استبعدتها من بحثي الخاص بموقف سيديويه بالذات بعنوان (سيديويه
والقراءات)^(٣) وأفردت لها هذا المبحث .

وقد تعددت القراءات في كلمة (الأرحام) بثلاث مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة ، وشاهدنا في قراءة الجر وهي قراءة سبعية قرأها حمزة بن حبيب
الزيات وجماعة من كبار الصحابة والسلف الصالح ... ومع كل هذا التوثيق
الدقيق هاجمها جمهور البصريين فردوها^(٤) وضعفوها^(٥) بل خطئوها^(٦)
وحرموا القراءة بها^(٧)

(١) هذه المباحث السبعة كانت مقسمة إلى مجموعات ، كل مجموعة منها تمثل
بحثا مستقلا قبل للنشر بمجلة علمية مثل مجلة الجمع اللغوي بالقاهرة ، ومجلة جامعة
القاهرة بالخرطوم .

(٢) مثل طبعة بولاق ، وطبعة باريس ١٨٨١ م - ١٨٨٥ م ، وطبع
القاهرة تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٣) وهو مطبوع بالقاهرة - توزيع دار المعارف ١٩٧٢ .

(٤) راجع شرح المفصل ٧٨/٢ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) نفس المصدر .

(٧) انظر لإبراز المعاني ص ٢٨٣

وأول من فتح باب الطعن على هذه القراءة هو الخليل بن أحمد^(١) وذلك لأنها لا تتفق مع القاعدة النحوية (البصرية) حيث عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض - وهذا ممنوع عند البصريين بخلاف الكوفيين فإنهم يجيزونه اعتماداً على هذه الآية وعلى غيرها من الشواهد العديدة... لكن البصريين يركبون رؤوسهم ويرفضون كل مسموع إذا خالف القياس ، ولو كان من القرآن الكريم ، وفي أعلى قراءاته وهي القراءات السبعية .

تلك هي الصيغة العامة عند البصريين ، وليس معنى ذلك أن جميع البصريين كذلك ، فقد رأينا خروجاً عن هذا الإجماع في بعض المواضع ، ومنها خروج يونس عن البصريين في هذه القراءة بالذات ، فإنه أجازها كما أجازها الكوفيون . وقد رأينا رأى أبي حيان في البحر المحيط حيث عقب على مذاهب النحاة بقوله : « ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب »^(٢) .

كما رأينا آثار سيويه من الناحيتين : الإيجابية والسلبية . وتعقيب ابن جنى على المبرد الذي يقول : « لا تحل القراءة بها »^(٣) ، وتعقيب ابن يعيش على المبرد أيضاً ، كما أن الحريري ينقد المبرد نقداً لاذعاً ويرميه بالسقطات والهفوات والخيال الفارغ .

أما الزجاج فإنه يصف هذه القراءة السبعية بالخطأ والقبح أيضاً^(٤) ، وأسرف على نفسه فوصفها بالخطأ في الدين كذلك^(٥) .

(١) راجع الكتاب ٣٩١/١

(٢) البحر المحيط ١٤٧/٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣ .

(٤) إبراز المعاني ص ٢٨٣ .

(٥) معاني القرآن مخطوطة ١١١ تفسير - ورقة رقم (٢) .

وقد انبرى الفخر الرازي يرد على الزجاج ويدين فساد استدلاله بحديث
(لا تحلفوا بأبائكم) وكذلك (القشيري) عقّب على الزجاج تعقيباً قوياً^(١).

أما ابن عطية المفسر فإنه حذا حذو البصريين بل زاد عليهم وأراد أن
يتفلسف فردها أيضاً من ناحية المعنى^(٢) - ولكن أبا حيان وصف قول
ابن عطية بأنه «جسارة قبيحة منه لا تليق بحاله»^(٣).

وقد رأينا موقف الزمخشري من هذه القراءة يتأرجح بين التضعيف
تارة^(٤)، وبين الإجازة والمساندة تارة أخرى^(٥).

أما الكوفيون فقد أجازوها على طول الخط - واحتج لها أبو زكريا
الفراء بالشعر والنثر أيضاً^(٦) : وأضافوا إلى التأييد بالسماع تأييدها بالقياس
النحوي كذلك ، ولهذا قال أبو حيان : «إن السماع يعضده ، والقياس يقويه ،
أما السماع فقد ورد منه في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك
ضرورة»^(٧) - ثم أورد طائفة ضخمة من الشعر العربي الصريح^(٨).

وهناك شواهد متعددة من النثر تؤيد رأى الكوفيين في جواز عطف
الظاهر على المضمرة المجرور دون إعادة النخاض كما هو الحال في قراءة حمزة.

(١) راجع لإبراز المعاني لأبي شامة شرح الشاطبية ص ٢٧٥ .

(٢) البحر المحيط ٣/١٥٨ .

(٣) المصدر السابق ٣/١٥٩ .

(٤) شرح المفصل ٣/٧٨ والبحر المحيط ٣/١٥٧ .

(٥) انظر الكشاف ١/٢٤١ .

(٦) راجع لإبراز المعاني لأبي شامة ص ٢٨٤ .

(٧) راجع البحر ٢/١٤٧ فما بعدها .

(٨) المصدر السابق .

ولا اعتداد بتمحلات البصريين في تأويل بعض الشواهد كما فعل ابن الأثير في الإنصاف^(١)، وقد عقب أبو حيان على هذه التأويلات بقوله:
«ولا التفات إلى هذا التأويل الذي يخرج الكلام عن الفصاحة»^(٢).

وقد رأينا العلامة الرضى ينحرف به التعصب عن الطريق السوى^(٣)، كما رأينا الفخر الرازى يعقب على موقف البصريين من القرآن الكريم^(٤)، ويندد بهذا المسلك تنديداً قوياً.

على أن القياس النحوى يؤيد موقف الكوفيين من قراءة حمزة فيأريوه أبو حيان^(٥).

وتناولت توجهات النحاة لهذه القراءة، وعقبت عليها تعقيباً يناسب قائلها، كما أنه يناسب جلال الآية وصحة الإعراب فيها، ومما جاء فيها أن الزنخشري ضالع في هواه مع البصريين، وأن ابن مالك هو صاحب رأى الحصيف في هذه القضية - ومن الغريب ما حكاه (الدنوشري) عن السعد أنه يقول «التخريج على خلاف مذهب الجمهور يناق الفصاحة، فاجب لهذا التعصب للذهب البصرى ضد قراءة سبعية، وغف عن البيان أن أسلوب القرآن في قة الفصاحة كما يقول أبو زكريا الفراء: «إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق» - وكذلك تناولت رأى الأستاذ الكبير عباس حسن في هذه القضية.

ثم توجت ذلك كله بتعقيب ختامى، ينمى على البصريين تمسكهم بهذه القاعدة الناقصة، وإعراضهم عن الأدلة الوافرة من الشعر والنثر الصحيح...

(١) المسألة (٦٥) ص ٢٧٥ ط صبيح.

(٢) البحر المحيط ١٤٧/٢.

(٣) راجع شرح الرضى على كافية ابن الحاجب - (باب عطف النسق).

(٤) انظر تفسير الفخر الرازى ١٩٣/٣ (سورة النساء).

(٥) البحر المحيط ١٤٨/٢.

فإذا عليهم لو أجازوا هذه القراءة كما أجازها الكوفيون ... وماذا عليهم لو سلموا بالوارد من الشواهد وعدلوا قاعدتهم بحيث تشمل جميع النصوص الواردة ... وجعلوها قسمين كثيرة وأكثر - أو كثيرة وقليلة - إلى آخر ما هنالك من تقسيمات علمية منهجية تتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة ويندرج تحتها دون أن يجرحوا هذه القراءة السبعية ... ويرموها بأبشع الصفات كما سلف به البيان ... ولو كان إدخال هذه الشواهد يهدم القاعدة هدماً تاماً ... إذن لالتسنا لهم المعاذير ... وقلنا إن اللغة تحتاج إلى شيء من التقييد ... ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، ولن يحدث في هذه القضية بالذات .. وكل الذي يحدث هو أن تتسع القاعدة فتشمل جميع الوارد من الشواهد ... ومثل هذا الصنيع يعطها قوة وحصانة ... ولكنها العvisية المذهبية تعمي وتصم كما يقولون - ويعجبنى في هذا المقام قول أبي حيان : «ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم من خالفهم» - والله ولي التوفيق.

(٢)

ياء المتكلم بين الفتح والكسر

قال تعالى : (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى) بكسر ياء المتكلم في قراءة حمزة والأعمش وغيرهما من القراء والتابعين - وهي قراءة سبعية موثوق بها تمام الثقة بالإضافة إلى توثيقها في اللغة حيث سمعها أقطاب العلماء من قبيلة يربوع تلك التي تعز بانسائها إلى تميم ...

وقد روى العلماء اضراء هذه اللغة وورودها في شعر الأغلب المعجلى والناطقة الذيباني (١) .

ومع كل هذا التوثيق الدقيق وقف النحاة من هذه القراءة موقف

الإنكار^(١)، فرموها بالقبیح^(٢)، واللحن^(٣)، والرذالة^(٤)، والضعف^(٥)، والكراهة^(٦)، والغلط^(٧)، والوهم^(٨)، والشذوذ^(٩)، وقالوا: إنها رديئة مرذولة^(١٠).

حتى المعري أدلى بدلوه في الدلاء - ولكن الشاطبي تعقبه وشجب رأيه - غير أن الشيخ يس دافع عن المعري دفاعاً غريباً، فارجع إليه إن شئت .

وقد وجه الزمخشري هذه القراءة توجيهاً مأخوذاً من أبي زكريا الفراء كما يقول أبو حيان حين تعقب الزمخشري . وأثبت أن الشاهد للأغلب العجلى ، ولم يكن مجهول النسب كما يدعى الزمخشري ومن لف لفه من البصريين والمتبصرين ... على أن أبا شامة كان أدق من أبي حيان وأوثق حين رأى الشاهد رأى العين وذكر الأرجوزة التي ورد فيها .

أما أبو البقاء العكبري فقد تأثر بالبصريين فضعف هذه القراءة السبعية - ثم ذكرت توجيهاً ابن خالويه والأشموني ، وانصيان ، وصاحب التصريح لهذه القراءة المحكمة .

وقد رأينا أبا زكريا الفراء يتأرجح بين الإنكار والإجازة ... وهو

(١) المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر .

(٣) حاشية الشيخ يس العليمي ٦٠/٢

(٤) البحر المحیط ٤١٩/٥

(٥) النشر ٢/٢٩٨ والبحر ٥/١٩٤ وحاشية الشيخ يس ٦٠/٢

(٦) التصريح ٦٠/٢

(٧) حاشية الشيخ يس ٦٠/٢ والبحر ٥/١٩٤

(٨) معاني القرآن للفراء . والبحر ٥/١٩٤

(٩) البحر المحیط ٥/١٩٤

(١٠) النشر ٢/٢٩٨ والبحر ٥/١٩٤

موقف عجيب ... فكيف ينكر هذه القراءة ... ثم يعود فيلتمس لها بعض الوجوه حين سمع بيتاً من الشعر ؟ لأنها نزعة بصرية مسرفة .

وقد أعجبني تعقيب أبي حيان على إنكار النحاة وإثبات أن القاسم بن معن وأبا عمرو بن العلاء ، كلاهما أجاز كسر الياء لغة وقراءة .

كما أعجبني أكثر وأكثر رأى ابن الأنباري في البيان حيث يرى أن رواية الكسر أرجح من رواية الفتح في هذا المقام الذي يحتاج إلى المطابقة بين حركة الياء (مصرخي) وحركة الهمزة المجاورة لها من كلمة (إني) .. وهي لفظة جميلة حقاً .

على أن كسر ياء المتكلم جاء في كلمة (يا بني) كذلك ، وقد قرأ به أبو عمرو بن العلاء في جميع المواضع التي وردت في القرآن الكريم . فكيف ينكرون ذلك ويصفونه بالقبح والرداءة ؟

وقد ذكرت توجيه ابن خالويه لكسر الياء من قوله تعالى : (يا بني اركب معنا) وكذلك وجه الفتح أيضاً .

ومعلوم أن القراءة سنة متبعة ، وهذا لا ينافي تأثر القراء بالبيئة القبلية حين اختيار القراءة ، ولكن على أساس الوارد منها عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما هي الحال في قراءة أبي عمرو بن العلاء حين تأثر بلهجة تميم ، ولكن في نطاق الوارد ، لأن القراءة سنة متبعة ولا مجال فيها للرأى ، ولا للقياس على وجوه العربية .

وفي النهاية تعجبت من موقف النحاة وقلت : كيف هان على النحاة أن يهاجوا هذه القراءة ، ويصفوها بالقبح والرداءة .. وهي قراءة سبعية . قرأها حمزة الزيات ، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر - كما يقول أبو حيان .

(٣)

أُمَّةٌ وَتَحْقِيقُ الِهْمَزَيْنِ

قال تعالى : (وجعلنا منهم أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا) - قرأها بتحقيق الهمزتين معاً جهره من القراء السبعة ورواتهم . . . لكن التحقيق لا يفتاسب مع المذهب البصرى . . . ولهذا وصفوه باللحن والشذوذ ، ومن تطف منهم قال : إنه مقصور على السماع .

وقد ذكرنا رأى ابن جنى فى تحقيق الهمزتين ، وأتينا بتلخيص لأحكام الهمزتين المتواليتين ، وبيننا معنى (الإدخال) فى اصطلاح القراء . . . وهو زيادة ألف بين الهمزتين . وهى لغة بنى تميم ، ثم أتينا بتفسير هذه الظاهرة فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

(٤)

تسكين الهاء من (يؤده) و (نوله) وأمثالهما

قال تعالى : (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك) - وقال عز وجل : (نوله ما تولى واصله جهنم) .

جاء إسكان الهاء فى القراءات السبعية ، فهو وارد فى أكثر من آية ، وأكثر من قراءة ، وهو لغة صحيحة مأثورة عن العرب الخالص ، فضلاً عن القرآن الكريم فى أعلى قراءاته . . . ولكن النحاة وقفوا منها موقف الرفض والتخطىء . . . فهذا هو الزجاج يصفه بالغلط .

وهذا هو الفراء يتأرجح أيضاً بين الإنكار والإجازة . . . فنراه وقد تجاذبته الأهواء ينزع أحياناً منازع أهل البصرة فى تخطىء بعض القراءات تاركاً مسلك قومه الكوفيين من اتباع الوارد ، واحترام الشواهد ، وبخاصة ما كان من القرآن الكريم .

ورأينا تعقيب أبي حيان ، وفيه أن قراءة الإسكان منقولة عن أبي عمرو
ابن العلاء - وحسبها ذلك - فهو عربي صريح ، وسامع لغة ، وإمام في النحو... -
وروى الكسائي أن الإسكان جاء في لغة عقيل وكلاب .

فكيف ساغ للنحاة أن ينكروا هذه اللغة الواردة في اللسان العربي ،
وفي القراءات السبعية من القرآن الكريم . إن هذا الشيء عجيب !

(٥)

إشباع أفئدة

قال تعالى : (فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم) .

قرأ ابن عامر بإشباع الكسرة من (أفئدة) حتى تتولد منها ياء بعد الهمزة
فتنطق (أفئيدة) - وكذلك قرأها هشام في إحدى روايته ، وغيرهما من
القراء كثير . على أن الإشباع لغة معروفة عند العرب ، ولكن النحاة
يضرّبون بكل ذلك عرض الحائط ، ويحملون على هذه القراءة حملة شعواء .
وقد أعجبنى دفاع العلماء عن هذه القراءة . . . ومنهم ابن الجزرى ،
وأبو حيان في البحر المحيط .

على أن الإشباع لغة مشهورة عند العرب ، وبها جاءت قراءات متعددة
مثل قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين) بإشباع الهمزة المضمومة ،
وقراءة ورش (لياك نعبدُ ولِياك نستعين) بإشباع ضمة الدال من (نعبد) -
وكذلك قراءة ابن كثير (إنه من يتقى ويصبر) بإشباع الكسرة حتى تتولد
منها ياء في (يتقى) .

ولله در ابن خالويه حين وجه قراءة ابن كثير ، واحتج لها بكثير من
الشعر العربي الفصيح .

(٦)

قال تعالى : (إن هذان لساحران) وقد بلغت القراءات الواردة فيها ثمانى قراءات فيما أحصيت ، وقد تناولت الخلاف في عمل (إن) حيث قالوا إنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، أو تنصب الجزأين معاً . أو ترفع الجزأين معاً .

كما تناولت معنى (إن) وفيه وجوه متعددة ، وتناولت أنواعها : ثقيلة ومخففة من الثقيلة ، وهى تسمية خاصة فى نظر الأستاذ الدكتور السيد يعقوب بكر .

ووضحت موقف النحاة من القراءات الواردة فى هذه الآية ، حيث قرأ بالياء أبو عمرو بن العلاء ، وقرأ بالآلف سائر القراء ، مع اختلاف بينهم فى تشديد النون من (إن) ، وتخفيفها بالإسكان - وكان من المنتظر أن يتقبل النحاة قراءة أبو عمرو بقبول حسن ... ولكن هيئات هيئات ... فالقراء يغمز أبا عمرو بن العلاء ، والزجاج يهاجم هذه القراءة ويردها فى صراحة تامة .

وذكرت توجيه قراءة التخفيف (إن هذان) بسكون النون من (إن) ، ووضحت اللام الفارقة ، ودحضت إنكار بعض النحاة لقراءة التشديد (إن هذان) بتشديد النون من (إن) حين زعموا أنها ليست من القرآن استناداً إلى أقوال مدسوسة مزورة نسبوها إلى بعض الصحابة ، وهم منها براء .

وعرضت رأى سيويوه ، وعقبت عليه ، وفيه ملاحظ متعددة ، وإنصافاً للرجل ، كما أنه إنصاف للحقيقة العلمية نقول : إن سيويوه - رحمه الله - وقف بن هذه الآية موقف المساندة والدعم للقراءات السبعية ، فأجاز

التخفيف وهي قراءة حفص ، كما أجاز التشديد وهي قراءة الجمهور ، وفي كلتا الحالتين لم يذكر الآية وإنما ذكر ما ينطبق على القراءتين .

كما عرضت رأى ابن خالويه ، وعقبت عليه ، وفيه مأخذ على ابن خالويه كما أن فيه إشادة به للباقة وحسن التآني حين ألمع إلى الفرق بين نوعين من المعايير في المستوى الصوابي .

وتناولت رأى ابن الأنباري في كتاب البيان ، وعقبت عليه ، وفيه أن ابن الأنباري - وهو البصرى المتعصب - يضعف الرأى الذى احتاره سيويه والخليل بن أحمد - وفيه مأخذ على الخليل حيث لجأ إلى التأويل بغية اطراد القاعدة وكان حقه أن يفصل بين اللغات عند إرادة التقييد ، والتست المعاذير للخليل ولأسلافنا القدماء بوجه عام ، فليس من الإنصاف أن نقيس مسالك الفسك في الزمن الغابر ... بمقاييس المنهج الحديث في الزمن الحاضر .

ولحمت اختلاف الرواية عن القراء بين السيوطى والشنقيضى ، وأوردت نص (الهمع) وعقبت عليه ، وفيه أن السيوطى أثار نقطاً حساسة في هذا النص ، مثل الخلاف في الحديث المشهور (قد علمنا أن كنت لمؤمناً) . ومثل اختلاف الكوفيين فيما بينهم ... ويخيل إلى أن رأى الكسائى في هذه المسألة كان أرجح من رأى القراء .

وعرضت رأى ابن قتيبة ، وعقبت عليه حيث أقر برواية الغلط في القرآن الكريم ، وأستدها إلى عائشة رضى الله عنها ... وكل ذلك باطل مردود كما يقول الإمام ابن تيمية ، وكما يقول المهدوى في شرح الهداية : « لم يصح ... ولم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية » .

وهناك رأى طريف لبعض العلماء ، يرى أن الأصل في إعراب المثني أن يكون بالألف على الدوام في جميع الأحوال - رفماً ونصباً وجرأ - لكن

الاستعمال جاء على خلاف الأصل ، وهو قول جميل أصيل يؤيد هذه القراءة ويشد من أزرها .

وعرضت رأى ابن يعيش ، وعقبت عليه ... وفيه ملحظ على النص ، حيث اعتراه النقص ، فنسب إلى الكوفيين جواز إعمال (أن) الخفيفة ، والمعروف عند الكوفيين أنهم لا يجيزون ... والدليل على ذلك ما جاء في همع الهوامع ، وكتاب البيان ، ومعنى اللبيب لابن هشام .

وتناولت رأى أبى حيان فى البحر المحيط ، وعقبت عليه ... وفيه أن أبا حيان لا يجيز حذف اسم (إن) إلا فى الشعر .. وكذلك رأى ابن الأنبارى خلافاً لسيبويه والخليل ، وكذلك ابن مالك حيث أجاز ذلك فى الشعر والنثر جميعاً مستدلاً بالحديث النبوى الشريف .

وعرضت رواية الجاربردى وابن جماعة ، تلك التى تنسب (لزوم المثنى حالة واحدة) إلى قبائلها العربية الأصلية . وربما كانت هذه اللغة أسبق من أختها التى تعر - المثنى بالحروف .

على أن ابن فارس يوجه قراءة (إن هذان) بتشديد النون - توجيهاً يتفق مع بنية الكلمة المنهوكه (ذا) بحرفين ، ويرى أن الإعراب القياسى فيها يقتضى لزوم الألف فى التثنية ، فيقال (هذان) فى جميع الأحوال .

أما ابن هشام فإنه يحيط بالقضية إحاطة خبير مقتدر ، ويفصل القول فيها تفصيلاً يدعو إلى الإعجاب ... ويتناول أنواع (إن) الخفيفة المكسورة ويرى أن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وهو رأى الجمهور ، وإن كان بعضهم يخالف فيه ... ثم ذكر رأى الإمام ابن تيمية تدعيماً لهذه القراءة ، ويتلخص فى أن (بناء المثنى إذا كان مفرداً مبنياً أفصح من إعرابه) وقد تفتن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ... ثم أورد اعتراض ابن تيمية (١٢ - الدفاع)

على نفسه والرد عليه ... كما أورد الرد الشافى على من زعم اللحن أو الخطأ في كتابة المصحف .

كما أن أستاذنا المرحوم إبراهيم مصطفى يرى د أن النحاة قد أخطئوا فهم هذا الباب ، وتدوينه ، ثم تجرؤوا على تغليب العرب في بعض أحكامه .

وفي نهاية هذا المبحث جاشت النفس بكلمة وفاء لأستاذنا الراحل فسجلتها للتاريخ في زمن عز فيه الوفاء والأوفياء .

ومزجت ذلك بتعقيب ذكرت فيه ، أن بعض النحاة قد أسرفوا على أنفسهم وجاوزوا الحد اللائق بهم ، وبالمبحث المنهجي ، فأنكروا قراءة الرفع في الآية ، وهاجموها هجوما عنيفاً ، كما أنكروا قراءة النصب كذلك ، حيث هاجمها الزجاج وردّها بكل صراحة ، مع أن كلا منهما قراءة سبعية موق بها كل الثقة ... ولعل السبب في هذا الإنكار يرجع إلى التسرع بوضع القاعدة قبل أن يتعمقوا في البحث والاستقصاء ... فإذا ما خالفهم الشواهد العديدة من الشعر والنثر ، ومن القرآن الكريم ، أخذوا في الإنكار والتضعيف ، والهجوم العنيف ... وليس هذا من المنهج العلمي في شيء .. فاللغة العربية أوسع من أن يحيط بها عالم بصرى أو كوفي مهما بلغ من العلم ، وفوق كل ذى علم عليم .

(٧)

الفصل بين المتضايقين

قال تعالى : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) قرأها ابن عامر بالفصل بين المتضايقين ، وهي قراءة سبعية متواترة ،

ولكن طائفة من النحاة الطغاة - ساءهم الله - وقفوا موقف المعارضة من هذه الآية الكريمة ، فوصفوها بالقبح^(١) ، والضعف^(٢) ، واللحن^(٣) ، والرداءة^(٤) ، والشذوذ^(٥) ... إلى آخر ما هنالك من الصفات المرذولة التي ألصقوها بالقراءة المحكمة من القرآن الكريم .

ماذا أقول لهؤلاء النحاة ، وأولئك المفسرين الذين داروا في فلك النحويين ؟

وإنصافاً للحق والحقيقة أقول : إن بعض النحاة ، وكثيراً من المفسرين وقفوا إلى جانب القراءات ، وعدلوا من القواعد النحوية التي تصطدم بالقراءات - منهم الإمام ابن مالك ، وقد أيد ذلك من ناحيتين : ناحية المعنى ، وناحية السماع .

وبالرغم من أنني تواق إلى تبرئة سيديوه من الطعن في قراءة ابن عامر إلا أنني أجد أصابع الاتهام ما تزال تشير إلى سيديوه بالذات ... فما سبب ذلك ؟

ربما كان السبب فيه ... حديث سيديوه في الكتاب ، حيث وضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة السبعية ، وإن لم يصرح بالقراءة

(١) انظر مثلاً خزنة الأدب للبغدادي ٣٢١/٤ ط السلفية .

(٢) راجع مثلاً تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٧ ص ٩١ طبع دار الكتب ، وانظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٩/٤

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن ٩١/٧ فا بعدها .

(٤) تفسير الطبرسي (مجمع البيان في تفسير القرآن) ج ١٣ ص ٢٢٧

(٥) المصدر السابق ج ٨ ص ٢٠٥ فا بعدها - طبع بيروت .

نفسها ، ولكنه عارضها معارضة خفية بوضع القاعدة النحوية المعارضة لها وكان حق هذه الآية أن تدخل في كتابنا السابق (سيويه والقراءات) ... ولكن الفكرة جاءت متأخرة بعد فوات الأوان ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لوضعتها هناك في مكانها الصحيح ... وهذا يدل دلالة واضحة على أن سيويه - رحمه الله - ضالغ في هواه مع القواعد النحوية ، ضد كثير من القراءات القرآنية ، حتى لو كانت من القراءات السبعية الموثوق بها تمام الثقة ، كما هو الشأن في قراءتنا هذه ، قراءة ابن عاصم بالفصل بين المتضايقين .

على أن هذا لا يحول بيني وبين التنديد بموقف صاحبي أبي زكريا الفراء حيث وقف من هذه الآية موقف المعارضة الصريحة ... في حين أن سيويه عارضها في خفاء ، فكان أذكي وأبج من صاحبي أبي زكريا الفراء ... ولكي نضع الأمور في نصابها الصحيح ينبغي أن نضمّل كلا منهما أوزار ما صنعت يدها ... فلا يجوز أحدهما على الآخر ... ولا تزر وازرة وزر أخرى - والقسمة العادلة هي أن سيويه وضع القاعدة التي تصطدم بهذه القراءة ... دون أن يذكر القراءة نفسها في أى موطن من المواطن التي اطلعت عليها في الكتاب ... أما الفراء فإنه - فيما أعلم - كان أول من تعرض لهذه القراءة بالطعن الصريح - غير أن ابن الجزرى يقول : إن ابن جرير الطبرى هو الذى فعل ذلك ، فكان أول من طعن في هذه القراءة السبعية ... والتحقيق يقول : إن الفراء كان أسبق من الطبرى بنحو قرن من الزمان -

ومهما يكن من شئ فقد فتح باب الطعن على مصراعيه ، وسواء علينا بعد ذلك إن كان قد فتحه الطبرى ... أو فتحه الفراء ... أو فتحه من هو أسبق من هذا وذاك ... وكل الذى يعيننا أن الطعن في هذه القراءة السبعية أصبح حقيقة واقعة ، نتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل ... حتى كاد الأمر

يكون مألوفاً عند بعض الباحثين ... دون أن تتحرك فيهم فوازع الإيمان بالله وكتابه ... والدفاع عن القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد .

وعما يؤسف له أن كثيراً من العلماء الأجلاء تسابقوا على الطعن في هذه القراءة السبعية المحكمة ... لا لشيء إلا لأنها تخالف القواعد النحوية التي وضعوها بأيديهم ... وكان من هؤلاء : الإمام ابن خالويه ، حيث يصف هذه القراءة بالقيح ... ويتهم القارىء بأنه اتبع الخط ، ولم يتلق القراءة عن الصحابة ... مع أن القراءة سنة متبعة ... ومع أن القارىء هنا هو ابن عامر ، أعلى القراء سنداً ، وأقدمهم هجرة ! !

ورأيت أبا البقاء العكبرى يصف هذه القراءة بالبعد ... ويقول : إن أمثالها لا يكون إلا في ضرورة الشعر ... - فهو على أية حال كان أكثر أئزانا من ابن خالويه ، ذلك الذي يصفها بالقيح ... كما أنه أكثر اعتدالا من ابن الأنباري الذي يصفها بالضعف مع أنها قراءة سبعية ... وكان عليه ، وعلى النحاة أجمع أن يراجعوا قواعدهم ، ويخضعوها للقرآن ، ويعدلوها حسبما ورد به السماع في أعلى نص عربي في الوجود ، وهو القرآن الكريم فكيف يعتمدون السماع من الأعراب الجهلاء ... وأحياناً من النساء الإمام ولا يعتمدونه من القرآن الكريم ... إن هذا الشيء محجأ !

وحين نذهب إلى الإمام الطبري - شيخ المفسرين كما يقولون - نراه يشتط في موقفه من هذه القراءة السبعية المحكمة ، وكنا ننتظر منه غير ذلك للأسف الشديد .

ويتوسط ابن القاصح تبعاً للشاطبي ، فيوجه اللوم إلى النحاة الذين خطئوا قراءة ابن عامر ، غير أنه يتلطف مع الذين ضعفوا هذه القراءة ...

على أن أبا شامة كان أكثر دقة وحصافة من ابن القاصح ، حيث لام الجميع ، ووجه لايهم النقد الأليم .

أما (جارا لله الزمخشري) فإنه طعن هذه القراءة طعنة نجلاء ، حيث ردها ، ووصفها بالسماجة ... ثم قال عن ابن عامر : «والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء - ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ... لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب» (١) .

ذلك ما كان من أمر الزمخشري إزاء قراءة سبعة محكمة .. ولهذا ساط الله عليه من يرد كيده في نحره ، من أمثال القاضي الإسكندري أحمد بن المنير (ت ٦٨٣ هـ) في كتابه القيم (الانتصاف من الكشاف) (٢) ، وكذلك فعل أبو حيان في البحر المحيط ، والمحطوب الشربيني في السراج المنير ، وغيرهم كثير من حذاق العلماء المخلصين للقرآن الكريم .

وكنتم أتمنى أن أرى العلماء جميعاً على شاكلة ابن المنير ، وأبي حيان ... غير أنني رأيت الأستاذ الفاضل على النجدي ناصف - يتعاضف مع الزمخشري فيقول : «كل من تصدى للرد على الزمخشري لم يستطع أن ينقض كلامه عن قراءة ابن عامر بشاهد من الكلام المنثور جاء فيه الفصل بين المتضارفين بالمفعول به كما في قراءة ابن عامر» (٣) .

(١) راجع (الكشاف عن حقائق التنزيل) - للزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) ج ١ ص ٤٧٢ - الطبعة الثانية ببولاق .

(٢) مطبوع بهامش تفسير الكشاف في طبعة بولاق .

(٣) راجع مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء السابع عشر ص ٤٠ ففيها مقال بعنوان (بين القراء والنحاة) للأستاذ الكبير على النجدي ناصف (ص ٣٩ فا بعدها) .

وأقول : لقد انتقض كلام الزمخشري بشاهد من الكلام المنشور ...
ليس منشورا لحسب ، ولكنه في أعلى درجات النثر ، وهو القرآن الكريم ...
جاء ذلك في قراءة بعض السلف في سورة إبراهيم (فلا تحسبن الله يخلف
وعده رسله) بإضافة اسم الفاعل (يخلف) إلى (رسله) وقد جاء فيها
الفصل بالمفعول به ، وهو كلمة (وعده) .

ثم إن هناك شاهداً آخر من النثر العربي ، جاء فيه الفصل بين المتضايقين بجملة
كاملة ، وفي هذا يقول ابن مالك : « وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين
بالجملة في قول بعض العرب (هو غلام - إن شاء الله - أخيك) فالفصل
بالمفرد أسهل ^(١) ، - وجاء في صحيح البخاري قوله صلى الله عليه وسلم :
(فهل أتم تاركو - لى - صاحبي ^(٢)) حيث فصل في النثر بالجار
والمجرور ، ومع ما فيه من الضمير المنبوي ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير
أولى بالجواز ^(٣) ، وأكثر من هذا أنهم فصلوا بين الجار والمجرور نفسه
على ما حكاه الكسائي ^(٤) - فالفصل في النثر وارد كما ترى في كثير من
الشواهد .. وعلى صور متعددة .. منها الفصل بالمفعول به ، ومنها الفصل
بالجملة ، ومنها الفصل بالجار والمجرور ... ولهذا كله قال صاحب الإتحاف
تعقيبا على المذكورين : « وأما من زعم أنه لم يقع في الكلام المنشور مثله
فلا يعول عليه لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة مثبت ، وهو مقدم على
النفي اتفاقا ، ولونقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب - ولو أمة أو راعياً -
أنه استعمله في النثر لرجع إليه ، فكيف وفيمن أثبت تابعي عن الصحابة

(١) راجع النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٥ طبع دمشق .

(٢) انظر لإتحاف فضلاء البشر ص ٢١٧ ، والنشر ٢/٢٥٥

(٣) النشر ج ٢ ص ٢٥٥

(٤) حكي الكسائي (أخذته بأدسى ألف درهم) ففصل بالفعل (أدى)

بين الجار والمجرور - راجع ابن يعيش ٣/٢٣

عمن لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم ، فقد بطل قولهم ، وثبتت قراءته سالمة من المعارض ، والله الحمد،^(١) .

وليته قال مثل مقالة الأستاذ الكبير عباس حسن - حينما جنح إلى رأى البصريين في الفصل بين المتضايقين فقال : د والآخر إبراهيم أفضل ، حرصاً على وضوح المعنى ، وجرياً على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب،^(٢) - لو قال ذلك لقلنا إنه يفضل أسلوباً على أسلوب دون أن ينسکر حق الأسلوب المفضول في البقاء والثبوت على السنة القراء من السلف الصالح، كما رأينا ذلك في سورة لإبراهيم .

حتى العلامة الرضى تورط في هذه القضية حين قال : د والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقيح من الكل ، مفعولاً كان الفاصل ، أو يمينا ، أو غيرهما - فقراءة ابن عامر ليست بذلك،^(٣) .

وإذا ذهبنا إلى ابن يعيش في شرح المفصل رأيناها ينسج على منوال الزخشرى والنحاة الذين وصفوا الفصل (بالقيح) - استمع إلى ابن يعيش حيث يقول : د الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ، لأنهما كالشيء الواحد،^(٤) ثم يقول : د فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت ، والقياس يدفعه ، فأما قوله : (فزججتها بمزجة الخ) فإنه أنشده الأخفش في هذا الباب ... وذلك ضعيف جداً ، لم يصح نقله عن سيده به،^(٥) .

(١) راجع الإتحاف ص ٢١٨

(٢) راجع كتاب (النحو الواقي لآستاذنا العلامة عباس حسن) ج ٣ ص ٤٧

ط دار المعارف سنة ١٩٦١ م .

(٣) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ٤/٤٧٠

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٩

(٥) المصدر السابق ٣/٢٢

فأنت تراه يلجأ إلى الوصف (بالقبح) ، كما يلجأ إلى إنكار الوارد من الشواهد ، بالرغم من أن الذى أنشده ورواه هو أبو الحسن الأخفش سعيد ابن مشعدة — حامل كتاب سيبويه إلى الأجيال ... ولكن البصريين على وجه العموم يلتزمون بالقاعدة الصماء التى يضعونها بأيديهم ... ولا يبالون بعد ذلك بما يرد من الشواهد ، مهما كانت قوية ثابتة ، ولو كانت من القراءات السبعية ، كقراءة ابن عامر ... ولو كان البيت صحيحاً ، كالذى رواه الأخفش ... فإنهم لا يفتنون بحرحون الشواهد ، والقراء ، والشعراء ، ويسلقونهم بالسنة حداد .

ولو كان الشاهد وحيداً فريداً لجاز لنا السكوت ، أو الإغضاء على مضمض ... ولكن الشواهد كثيرة كثيرة غامرة من الشعر والنثر الصحيح ... فلا يجوز للباحث المنتصف أن يهدر كل الوارد من الشواهد ، لمجرد أنها خالفت شيئاً من القواعد .

ونعود إلى ابن الأنبارى فى كتابه المسمى (بالإنصاف) وكان حقه أن يسمى (بالإجحاف) لما فيه من تعصب شديد للبصريين ضد الكوفيين^(١) ، فنراه يتوكأ على الإجماع أكثر من اللازم فيقول للكوفيين : «لنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين فى اختيار الكلام»^(٢) .

(١) راجع فى ذلك كتاب (أبوزكريا الفراء) للدكتور أحمد مكي الأنصارى — نشر دار المعارف بمصر ، وانظر أيضاً كتاب (الانتصاف من الإنصاف) لفضيلة الأستاذ المغفور له الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد — رحمه الله رحمة واسعة .

(٢) راجع الإنصاف فى مسائل الخلاف (المسألة الستون) .

فأى إجماع هذا الذى يتحدث عنه ؟ وهل يقوم الإجماع ضد النص القرآنى ؟ لا ريب أن الإجماع لا وزن له إذا ما تعارض من النص الصريح ، كما هو معلوم لدى العلماء فى جميع الميادين الإسلامية ، ومن بينها ميدان التشريع فضلاً عن ميدان النحو واللغة .

ثم من قال إن الكوفيين أجمعوا مع البصريين على ذلك ؟ تلك دعوى تحتاج إلى دليل .. ولادليل لديهم على الإجماع ... وآية ذلك أن كثيراً من حذاق النجاة الكوفيين يقولون بالجواز .

وإذا سلمنا جدلاً بأنهم أجمعوا فعلاً مع البصريين بادى الرأى ... ثم تبين لهم فيما بعد فساد هذا الإجماع فعدلوا عنه ... وعدلوا القاعدة النحوية على أساس الوارد من الشواهد ... فإن هذا الموقف يسجل لهم فى سجل المجد والافتخار ، لأنه هو الموقف المنهجى السليم الذى يتفق مع المناهج اللغوية الحديثة ... وكنا نتمنى أن يحذو البصريون حذو الكوفيين فى هذا المسلك القويم ، وقديماً قالوا : (الرجوع إلى الحق فضيلة) ... ولكن البصريين لا يلتزمون بهذه الفضيلة ، ولا يتركون غيرهم يلتزم بها ، أو يقترب منها ، فالقاعدة عندهم مقدسة ، فى أعلى مراتب التقديس ، لا يجوز تعديلها ، ولا المساس بها ، وكل ما يخالفها ينبغى أن يعدل ، أو يرفض ، أو يرمى بقارس القول ، أو يقذف بأبشع الصفات ، حتى لو كانت قراءة سبعية محكمة كقراءة ابن عامر تلك التى وصفوها بالضعف ، والقبح ، والشذوذ ... إلى آخر ما رأينا من الصفات النابية التى لا تليق بالكلام العادى فضلاً عن القرآن الكريم .

وفى موضع آخر يقول ابن الأنبارى أيضاً عن الشواهد الكثيرة الغامرة : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به ، فتراه يدعى قلة الشواهد ، كما تراه يزعم أنها مجهولة النسب ... — وقد خانه التوفيق

في الموضوعين جميعاً ... وآية ذلك أنني تبعت الوارد من الشواهد في موضوع الفصل بين المتضايقين ، فألفيتها نحواً من ثلاثين شاهداً أو تزيد ، ما بين شعر ونثر ... ثم لأنها جاءت متعددة الألوان : من القرآن الكريم ، ومن الحديث النبوي الشريف في صحيح البخاري ، ومن الشعر ، ومن الكلام العربي المنشور .

أما الشطر الثاني من الدعوى وهو جهالة النسب ... فإن البصريين .
دأبوا على ذلك ، واستمروا هذا المرتع الخصب .. فكلما أرادوا تجريح شاهد من الشواهد قالوا : (لأنه لا يعرف قائله) حتى لو كان معلوماً عندهم علم اليقين . والدليل على ذلك أن كثيراً من الشواهد الواردة في هذا الباب معروفة بالنسب لشعراء فطاحل ، من جميع العصور التي يحتج بشعرها ، كالعصر الجاهلي ، والعصر الإسلامي ، والعصر الأموي ، والعصر العباسي كذلك - وناهيك بالقصم الشواخ من هؤلاء الشعراء ، أمثال : الأعشى ، وعمرو بن كلثوم ، وبجير بن زهير ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وتأبط شراً ، والفرزدق ، وجري ، وأبي زيد الطائي ، وأبي جندل الطموي ، والطرماح ، وأبي حية النميري ، وذو الرمة ، وعمرو بن قيس ، والشاعرة درنا بنت عبيدة والشاعر الحكيم أبي الطيب المتنبي ... إلى آخر ما هنالك من الأسماء اللامعة في الشعر العربي العريق .

كل أولئك أثبت بأشعارهم في هذا البحث .. فهل يجوز بعد ذلك أن يقول البصريون والمتبصرون: ... إن ما أنشدوه مع قلته لا يعرف قائله !!

ولو تساهلنا مع ابن الأنباري ، ومن لف لفه ، وسلطنا جدلاً بأن هذه الآيات كلها لا يعرف قائلها ... فإذا يقول في الآية الكريمة ، فهل يستطيع أن يقول عنها أيضاً لأنها لا يعرف قائلها ؟ - وقريب من الآية ما جاء في صحيح البخاري من الحديث النبوي الشريف !!

ليت قومي من النحويين ... يعلمون علم اليقين ، أن القرآن الكريم ، هو
الحجة البالغة ... في كل شيء ... في النحو وفي غير النحو ... فيحفظوا
أسنتهم من الخوض فيه ، وفي قراءاته السبعية المحكمة ... ويحرصوا كل
الحرص على عدم المساس بها من قريب أو بعيد ... ويتخذوه أساساً لوضع
القواعد ، لأنه أقوى وأفصح ، وأوثق من جميع الشواهد ... ورحم الله
الداميني إذ يقول : « إن العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته ، وكيف
يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه ، لجهله
أو لعدم عدالته ، أو لجهالة علمه وعدالته ، وترك الأخذ والتمسك بما ثبت
تواتره ، عن ثبتت عصمته عن الغلط ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
وختاماً أسأل الله لي ولهم الهداية والتوفيق ... إنه نعم المولى ونعم
النصير .

فهرس الأعلام (*)

ابن جرير (انظر الطبرى)

ابن الجزرى : ٤٢ ، ٤٥٥ ، ٥١٥ ،

٥٢ ، ٥٣ ، ٦١٥ ، ١٠١ ، ١٠٦٥ ،

١٠٧ ، ١٠٨٥ ، ١١٦ ، ١٢٠٥ ،

١٣٣٥ ، ١٣٤ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ،

ابن جماعة : ٨٥ ، ١٧٧ ،

ابن جنى : ٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٥٥ ،

١٠٢٥ ، ١٢٢٥ ، ١٤٩٥ ، ١٥٤٥ ،

١٦٧ ، ١٧٣ ،

ابن الحاجب : ١٨٥ ، ١٨١ ، ٨٤٥ ،

١٣٨٥ ، ١٦٩٥ ، ١٨٤٥ ،

ابن خالويه : ١٥ ، ١٠٥ ، ١٦ ، ١٩ ،

٢١٥ ، ٣٧ ، ٣٨٥ ، ٤٣ ، ٤٤٥ ،

٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٥ ، ٥٧٥ ، ٥٩٥ ،

٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١١٩ ،

١٢١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،

١٧٦ ، ١٨١ ،

ابن الأخصر : ٧٨ ،

ابن خلدون : ٨٧ ،

ابن ذكوان : ٥٠٥ ، ١٣٤ ،

ابن الزبير : ٥٩ ، ٦٩ ، ٩٣ ،

(١)

إبراهيم الأبيارى : ١٧٥ ، ٨٠٥ ،

إبراهيم مصطفى (الأستاذ المرحوم)

٥٨ ، ٥٩٥ ، ٦٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ،

١٧٨

ابن أبي الربيع : ٧٨ ،

ابن أبي ربيعة : ٧٦ ،

ابن أبي العافية : ٧٨ ،

ابن الأنبارى (أبو البركات) : ١٢ ،

١٧٥ ، ١٨٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣ ، ٤٢ ،

٥٥٥ ، ٥٩٥ ، ٦٠٥ ، ٦٩٥ ،

٧٣ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ١٢١ ، ١٢٢٥ ،

١٤٣ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٧١ ،

١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٥ ،

١٨٦ ، ١٨٧ ،

ابن تميم (انظر أيوب)

ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد

بن تيمية) : ٧١٥ ، ٨٠ ، ٩٤ ،

٩٦ ، ١٠٠ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،

ابن جبير : ٣٢٥ ، ٥٦٥ ، ٥٧٥ ،

(*) حذف أداة التمرير .

ابن عقيل : ٢٦ ، ٢٧٥ ، ٦٨٥ ،
١٤٦٥ ، ٨٧٥ ، ٧٢٥
ابن عيسى الاصبهاني : ٥٦٥
ابن فارس : ٨٦ ، ٨٧٥ ، ١٧٧
ابن القاصح (أبو القاسم علي بن عثمان) :
١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٨١ ، ١٨٢
ابن قتيبة : ٧٩ ، ٨٠٥ ، ١٧٦
ابن قيس الرقيات (عبید الله) : ٦٩٥ ،
١٥٤٥
ابن كثير : ٤٧ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦١٥ ،
٦٨ ، ٩٠ ، ١٧٤
ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد) :
٧٥ ، ١٤٠
ابن مالك : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٨٥ ،
٥٤٥ ، ٨١ ، ٨٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١٠٨ ، ١٣٣ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ،
١٤٩ ، ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،
١٧٩ ، ١٨٣
ابن محيصة : ٥٧٥
ابن مسعود : ٢ ، ٧ ، ١٠ ، ٥٨ ،
٨٠ ، ٩٥
ابن مقسم : ٤٤٥
ابن ملجم (عبد الرحمن بن عمرو) :
١٤٥ ، ١٥٠٥
ابن منظور : ٧٢٥ ، ١٥٤٥ ،
١٥٥٥

ابن سعدان : ٥٧٥
ابن سلام الجعفي : ١٠٢٥
ابن السيد : ٧٦ ، ١٥٣٥
ابن سيرين : ١٣٧
ابن شنبوذ : ٤٤٥
ابن صريم اليشكري : ٦٤
ابن الطراوة : ٧٦
ابن عامر : ٥ ، ٥٥ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٦ ،
٥٢ ، ٥٦٥ ، ٩٠٥ ، ١٠٤٠ ، ١٠٥٠ ،
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١١ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،
١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،
١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٦٥ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،
١٥٩ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ،
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٦ ،
١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦
ابن عباس : ١ ، ٧ ، ٢٨ ، ٣٢٥ ،
٦٨ ، ٧٠ ، ٩٨٥
ابن عبيد : ٥٧٥
ابن عصفور : ٧٨
ابن عطية : ٢ ، ٩ ، ١١ ، ٢٤ ، ٢٥ ،
٣٠ ، ١٣٥ ، ١٦٨

٣٢٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٤ ،
٥٣ ، ٥٦٥ ، ٥٨ ، ٧٨ ، ٨٣ ،
٨٤ ، ٩٨٥ ، ١٠١ ، ١٠٤ ،
١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،
١٣٧٥ ، ١٥٢٥ ، ١٥٠ ، ١٦٧ ،
١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،
١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،
١٨٢
أبو حيدة : ٥٧٥
أبو حية النيرى : ١١٢ ، ١٤٤ ،
١٤٨٥ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٨٧ ،
أبو الخطاب : ٨٤ ، ٨٥ ،
أبو الدرداء : ١٠٦ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ،
١٣٤
أبو زيد الطائي : ١٥٢٥ ، ١٦١ ،
١٨٧
أبو زيد : ٨٤
أبو شامة : ١١٥ ، ٣٧ ، ٧٩ ، ١٢٨ ،
١٦٨ ، ١٧١ ، ١٨٢ ،
أبو طالب : ١٤٥ ، ١٥٠ ،
أبو الطيب (انظر المتنبي) .
أبو عبد الملك : ١٣٤
أبو عبيد : ٣٥ ، ٥٦٥ ، ٧٩٥ ،
١٢٥
أبو عبيد القاسم : ٧٥
أبو عبيدة : ١٣١ ، ١٤٩ ، ١٥٦ ،
١٥٧ ، ١٦٢

ابن المنير (ت ٥٦٣٣) : ١٢٨ ،
١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٦٢٥ ، ١٨٢ ،
ابن الناظم : ١٥٤٥
ابن النديم : ٤٣٥
ابن هشام : ٢٩٥ ، ٦٠ ، ٦٩٥ ،
٨٢٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١٥ ، ٩٢ ،
٩٦ ، ١٤٩٥ ، ١٥٠ ، ١٧٧ ،
ابن يعين : ٧٠ ، ١٠ ، ٥٩٥ ،
٦٨٥ ، ٧١٥ ، ٨١ ، ٨٢ ، ١٣٣ ،
١٣٨ ، ١٣٩٥ ، ١٤٠ ، ١٦٧ ،
١٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،
أبو اسحق : ٥١
أبو بحريه : ٥٧٥
أبو البقاء (انظر المكبرى) .
أبو بكر (انظر شعبه) .
أبو بكر الطار : ٤٤٥
أبو تمام : ١٤٩٥
أبو جعفر : ٤٩٥ ، ٥٦٥
أبو جعفر (انظر النحاس) .
أبو جندل الطموى : ١٥٥٥ ، ١٦١ ،
١٦٢ ، ١٨٧ ،
أبو حاتم : ٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٦٥ ،
أبو الحسن (انظر الأخفش)
أبو حنيفة : ٤٤
أبو حيان : ١ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ،
١٧ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣١ ،

الأحوص : ١٤٤ ، ١٤٥
الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد

ابن مسعدة) : ٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٣٥ ،
٣٥ ، ٥٩ ، ٧٨ ، ٩١ ، ١٢٢ ،
١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،
١٥٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥

الأخفش الصغير : ٧٨ ، ٨٣

آرثر جفري : ٦٣

اسماعيل بن اسحق : ٧٥ ، ٨٣
الاشموني (أحمد بن محمد بن عبد الكريم)
٣٣ ، ٢٧ ، ٣٨ ، ٥٩ ، ٦٨ ،
٧٤ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١٤٦

١٧١

الأصفهاني : ١

الأعشى (ميمون بن قيس) : ١ ،
١٧ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١٤٣ ، ١٥١ ، ١٦٠

١٨٧

الأعلم (انظر الشنتمري)

الأعشى : ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٥٦ ،
٥٧ ، ١٧٠

الأغلب العجلي : ٣٣ ، ٣٧ ، ١٧٠

١٧١

الألوسي : ١٣٨

أم الربيع (فاطمة بنت الخرشب) :

٥٥

أم الهيم : ٥٤

أبو علي الشلوبين (انظر الشلوبين)

أبو علي الفارس : ٥٥ ، ٧٨ ، ١٠٤ ،
١٢٤ ، ١٣٦

أبو علي قطرب : ٤٢

أبو عمرو بن العلاء : ط ، ي ، ٣٣ ،
٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩

٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦١

٦٢ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٢

٩٨ ، ١٠٢ ، ١٣٧ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ،
١٧٥

أبو عمرو الداني : ٥٤

أبو غانم النحوي (أحمد بن حمدان) :

١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٢٦

أبو الفتح : ١٣٧

أبو القاسم (انظر الشاطبي)

أبو معاوية : ٩٦

أبو نصر (انظر الفارابي)

أبي بن كعب : ٢ ، ٥٧ ، ٧٩

أحمد الحوفي (عضو المجمع اللغوي) :

٢٨ ، ٤٣

أحمد راتب النفاخ (الأستاذ) ١٠٩

١١٣ ، ١٢٢

أحمد مكي الأنصاري : د ، ط ،

٤٥ ، ١٩٥ ، ٢١٥

٢٩٥ ، ٤١٥ ، ٥٠٥ ، ١٠١٥

١٠٢ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١١٧

١٥٢ ، ١٨٥

الثوري : ٤٤

(ج)

الجاحظ : ٦٩٥

الجاربردي : ٨٤ ، ٨٥٥ ، ١٧٧

الجاحدي : ٥٧٥

الجرمي : ٣ ، ٢٧ ، ٢٨

جرير : ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٦١

١٨٧

جعفر نايف : ١١٥

جواد تسير : ٦٣٥

الجوهري : ١٤٧٥

(ح)

الحريري : ٦٥ ، ٧ ، ٨٥ ، ١٠٥

١٦٧ ، ٣٠٥

الحسن البصري : ١ ، ٧ ، ٢٤ ، ٢٨

١٧٤ ، ٦٨٥ ، ٥٧ ، ٥٦٥ ، ٥٤

الحسن بن صالح : ٤٤

حسن عون (الأستاذ الدكتور) :

٦ ، ٢٤ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦٥

حسين الجعفي : ٤١

الحسين بن علي : ٩١٥

حفص ، ١٦ ، ٤٣٥ ، ٤٦ ، ٥٠٥

٥٧ ، ٦١٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٠

١٧٦

امرو القيس : ١٤٩

الأمير : ٨٨٤ ، ٨٩٥ ، ٩٠٥ ، ٩١٥

أنسون : ٢١٥

أيوب : ٥٦٥ ، ١٣٤

(ب)

بارت : ٦٠٥

بجير بن زهير : ١٥٠ ، ١٥١٥ ، ١٦٠

١٨٧

البخاري : ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٤٧

١٦١ ، ١٨٣ ، ١٨٧

برجشتراسر : ٥١٥

بروكلان : ٦٠٥

بشر بن أبي حزم : ٩٨

البغدادي : ٢٦٥ ، ٣٢٥ ، ٣٩٠ ، ٤٠٠

١٠٥٥ ، ١١٨ ، ١١٧٥ ، ١٤٩٥

١٧٩ ، ١٥٣٥

(ت)

تأبط شرا : ١٤٣ ، ١٤٩٥ ، ١٦١

١٨٧

تاج الدين أحمد بن مكتوم (ت ٥٧٤٩هـ)

١٣٦٥

التفتازاني : ١٢٩ ، ١٣٨٥

تمام حسان (الأستاذ الدكتور) : ٣٠٥

٧١ ، ٧٤٥ ، ١٠١٥

(ث)

الثعلبي : ٩٦

درنا بنت عبيدة : ١١٣ ، ١٤٨ هـ ،
١٨٧ ، ١٦١

الدمامي : ١٦٤ ، ١٨٨

الدمياطي : ٤٧٥ ، ١٠٦٥ ، ١٢٩ هـ ،
١٢٣٥

الدنوشري : ٢٩ ، ١٦٩

الدوري : ٤٢ ، ٤٧٥ ، ٤٩ هـ ،
٦٢٥ ، ٥٠٥

(ذ)

ذو الرمة : ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ هـ ،
١٨٧ ، ١٦١ ، ١٥٦ ، ١١٩

(ر)

الرازي : و ، ٨ ، ٩ ، ١٨ ، ١٩ هـ ،
١٦٩ ، ١٦٨ ، ٢٠٥

الربيع : ٣٢٥

الربيع بن زياد العبسي : ٥٥ هـ

رسول الله صلى الله عليه وسلم : ج ،

٢ ، ١ ، ٨ ، ٩ ، ٢٠ ، ٦٨ هـ ،

٨٤ ، ١٠٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ هـ ،

١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٥١ هـ ، ١٦٤

١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٨ هـ

الرضي (الاستراباذي) : ١٥ ، ١٨ هـ ،

٨١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٩ ، ١٨٤ هـ

رضي الدين : ١٥٣ هـ

ركندوف : ٦٠ هـ

روبة بن العجاج : ٧٢ هـ

الحلي : ١

الخلواني : ٥٣

حدان بن عين : ٣٢

حمزة (حمزة بن حبيب الزيات) :
١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٨ هـ ،

٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ هـ ،

٣٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ هـ ،

٥١ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ هـ ،

١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ هـ

حميد : ٥٦٥ ، ٥٧٥ هـ

الحوفي : ٢٨

(خ)

خالد الأزهرى (الشيخ) : ٢٩ هـ ،
٣٨ ، ٤٠ هـ ، ١٤٠ هـ

الخضري : ١٤٦ هـ

الخطيب الشريفي (انظر الشريفي)

خلف : ٥٦ هـ

خلف البزار : ٤٦ هـ

خلف العائش : ٥٦ هـ

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ح ، ٢ هـ ،

٤ ، ١١ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦ هـ ،

٧٣ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٢٨ ، ١٦٧ هـ ،

١٧٦ ، ١٧٧ هـ

(د)

الداني (الحافظ الداني) : ٤٥ هـ

رويس : ٤٧

(ز)

الزبير : ٧٢ ، ٩١٥

الزجاج : ٨ ، ١٠ ، ١٧٥ ، ٢٥ ، ٣٥ ،

٣٦ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٧٥ ،

٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ،

١٧٨

الزحشرى : ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ،

٢٤ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ،

٥٧٥ ، ٩٨٥ ، ١٠٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،

١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،

١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ،

١٤٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ،

١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤

الزهري : ٥٧٥

زهير : ١٥٠

الزيادي : ٢٧ ، ٢٨

زيد بن ثابت : ٢ ، ٩٥

زيد بن الخطاب : ٩١٥

زيد بن علي : ٥٤٥

(س)

السخاوي : ١١٦

السعد : ٢٩

سعيد بن جبير : ٨٩

سعيد بن المسيب : ٦٨٥

صفيان الثوري : ٤٤

سلامة ذو فائش : ١٥١٥

سليمان بن عمر (الشهير بالجل) :

١٢٧٥

سليويه : ج . د . و . ز . ح ،

ي . ٢ : ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ،

٢٠٥ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ،

٥٣٥ ، ٥٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ،

٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ،

٧٣ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ٩٨ ،

١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ،

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ،

١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ،

١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،

١٤٨ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥

السيد يعقوب بكر (الأستاذ الدكتور) :

٥٦٥ ، ٥٩٥ ، ٦٠ ، ١٧٥

السيرافي : ٧٥ ، ٦٠ ، ١١٠ ،

السيوطي : ٥٥ ، ٣٣ ، ٥٨ ،

٥٩٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٢ ،

١٤٦ ، ١٦٤ ، ١٧٦ ،

(ش)

الشاطبي : ٣٤ ، ١١٦ ، ١٢٧ ،

١٧١ ، ١٨١

طلحة بن مصرف : ١ : ٥٦٥
طه حسين (الاستاذ الدكتور) : ١٠٢
طه عبد الحميد طه (دكتور) : ٢٣٥ ،
٧٢٥ ، ٤٢٥

(ع)

عائشة (أم المؤمنين) : ٥٧ ، ٧٠ ،
١٧٦ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٨٠ ، ٧٩
عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل :
٩١٥

عاصم : ٨-

العباس بن مرداس : ١٣
عباس حسن (عضو المجمع
اللغوي) : ٢٩ ، ١٢٣ ، ١٦٤ ،
١٨٤ ، ١٦٩ ، ١٦٥٥

عبد الحميد الدواخلى (الاستاذ) : ٣١٥
عبد السلام هارون (الاستاذ) : ٧٠٥ ،
١٦٦٥

عبد الصبور شاهين (الاستاذ الدكتور) :
٤٧٥

عبد العال سالم (الاستاذ الدكتور) :
١٥ ، ٢١٥ ، ٣٨٥ ، ٥٥٥ ، ٧٠٥

عبد الله : ٢٤ ، ٥٧٥ ، ٧٩

عبد الله بن أبي بكر الصديق : ٩١٥
عبد الله بن يزيد : ١٥

عبد المتعال الصعدي (الاستاذ المرحوم)
٩٦

عبد الوارث : ١ ، ٩٨٥

عثمان بن عفان (رضى الله عنه) : ٢ ،

الشريبنى : ١٢٩ ، ١٨٢

شعبة : ٤٩ ، ٥٦٥ ، ٩٠٥

الشلوبين : ٣ ، ٧٨

الشنتمرى : ١٤ ، ٧٢٥ ، ١١٠٥ ،

١١٢٥ ، ١١٤٥ ، ١١٣٥ ، ١١٢٥

١٢٢٥

السنهيطى : ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ١٤٨٥

١٥٠٥ ، ١٥١٥ ، ١٥٢٥ ، ١٧٦

شوقي ضيف (الاستاذ الدكتور) :

٤ ، ١١

الشيبانى : ٨٥

شيهه : ٥٦٥

(ص)

الصبان : ١٢ ، ٢٣٥ ، ٣٨ ، ١٤٦ ،

١٧١

الصفاسى : ٤ ، ٥٥ ، ١٠٢٥

(ض)

الضحاك (أبو سعيد الضحاك بن سفيان

ابن عوف بن كعب) : ٦٨ ، ٧٠

الضرير : (المرحوم الشيخ محمد الامين) ٦٢٥

(ط)

الطبرسى : ١٠٤٥ ، ١٠٥٥ ، ١٢٤٥

١٧٩٥

الطبرى : ٥٦٥ ، ١٠٥ ، ١١٦٠ ،

١١٨ ، ١٢٣ ، ١٨٠ ، ١٨١

الطرماح بن حكيم : ١٢٢٥ ، ١٢٤ ،

١٣٥ ، ١٥٤٥ ، ١٦١ ، ١٦٢ ،

١٨٧

الفارابي: ٣٣

الفراء: د. ح، ط، ي، ٤٥، ٤٥

٣٤٥، ٣٢، ٢٧، ١٦، ١١

٤١٥، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٦

٦٢، ٦٠، ٥٥٥، ٥١، ٥٠

٨٩، ٧٩، ٧٨، ٧٦، ٧٤٥

١٠٢، ١٠١٥، ٩٩، ٩٨، ٩٦

١١٦، ١١٢، ١١١، ١٠٨، ١٠٤

١٥٢٥، ١١٩، ١١٨، ١١٧

١٧١، ١٧١٥، ١٦٩، ١٦٨

١٨٠، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٣

١٨٥ هـ

الفرزدق: ٦٤، ١١٦، ١١٥، ١١٤

١٨٧، ١٦١

فضالة بن عبيد: ١٠٦، ١٢٧

فليشر: ٦٥ هـ

فندريس: ٢١

(ق)

القاسم بن معن: ٧، ٣٢، ٤١، ١٧٣

قالون: ٤٩ هـ

قتادة: ١، ٧

الفرطبي: ١٠٤٥، ١٠٥٥، ١٢٥

١٧٩٥، ١٢٦٥

القشيري: ٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٦٨

القصاص (الاستاذ الدكتور محمد القصاص)

٢١ هـ

قطرب: ٢٧٥، ٢٩، ٣٢، ٤١

٧٠، ٧١، ٩٥، ٩٦، ١٠٦

١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٤، ١٣٥

عثمان الفكي (الاستاذ): ٤ هـ

المعراج: ١٦، ٢٠

العكبري: ١٥، ٢١، ٣٧، ٤٤٥

٧٤، ٩٨٥، ١٢٠، ١٢١، ١٧١

١٨١

علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه):

٢، ١٤٥، ١٥٠

علي النجدي ناصف (الاستاذ):

١٢٢، ١٨٢

عمر بن الخطاب (رضى الله عنه):

٧٧، ٧٧، ٩١٥، ٩١٥، ١٣٧

عمر بن عبد العزيز (رضى الله عنه):

١٢٠

عمرة الخثعمية: ١٤٨٥

عمرو بن العاص: ١٤٥، ١٥٠ هـ

عمرو بن قبيصة: ١١٢، ١١٤، ١٥٦

١٦١، ١٨٧

عمرو بن كلثوم: ١٥٤ هـ، ١٦٠

١٦٢، ١٨٧

عنترة بن عروس: ٧٢٥

عيسى بن عمر: ٧٩، ٨٠

العيني: ١٤٧٥، ١٥٤٥

(ف)

فاطمة الزهراء (رضى الله عنها): ٨٥

محمد محيي الدين عبد الحميد (فضيلة)

المرحوم الشيخ (: ٢٧٥ ، ١٥٢٥ ،

١٨٥٥ ، ١٥٤٥

المرادى : ٣٥

معاوية بن أبي سفيان : ١٠٦ ، ١٢٧٠ ،

١٤٥ ، ١٥٠٥ ، ١٦١ ، ١٨٧

المعري : ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠٥ ، ١٧١

المغيرة الخزومي : ١٢٧

مكي بن أبي طالب : ٤٤٥ ، ٦٣٥ ،

١٢٥

المهدوي : ٨٠ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٢٥ ،

١٧٦

المهلب : ١٤٨٥

موسى بن قاسم المغربي : ٦٣٥

(ن)

النايفة الذبياني : ٣٣ ، ٤١ ، ٩١٥ ،

١٧٠

نافع : ٤٧ ، ٥٦٥ ، ٩٠٥

النحاس : ٢٠٥ ، ٣٥ ، ١٢٥

النخعي : ١ ، ٧ ، ٢٤ ، ٥٧٥

نصير النحوي : ٣٥

النسفي : ١٢٦

النعمان بن المنذر : ٩١٥

(هـ)

هشام : ٥٠٥ ، ٥٢٠ ، ٥٣٠ ، ٥٤ ،

١٧٤

القفطى : ٧٥

قنبل : ٥٤

قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة

العبيسي : ٥٥٥

(ك)

الكسائي : ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ،

٥٦٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٤ ،

٨٥ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ،

١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ،

١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨٣

كعب بن زهير : ١٥٠ ، ١٥١٥ ،

١٦٠٥

(م)

الملازني : ٢٥٠٧

مايه : ٢١٥

المبرد : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٢٠٥ ، ٣٠ ،

٦٩ ، ٨٣ ، ٨٩ ، ١٣٨ ، ١٦٧

متمم بن نويرة الصحابي : ٤٣٥

المنذبي : ١٣٧ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٨٧

مجاهد : ٧ ، ٢٤ ، ٣٢٥ ،

محمد علي النجار (فضيلة المرحوم الشيخ) :

٦٥

محمد كامل بركات (الاستاذ) . ٣٦٥ ،

٨١٥ ، ١٠٧

محمد محمد محمد سالم محيسن (الاستاذ) :

٤٧٥ ، ٥٢٥

يحيى بن الحارث : ١٣٤
يحيى بن وثاب : ١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩
يحيى بن يعمر : ٧٠
يربوع بن حنظلة بن مالك : ٤٣٥
يزيد بن عبد الملك : ١٤٨٥
يس العليمى (الشيخ) : ٥ ، ٢٩٥ ،
٣٢٥ ، ٣٣٥ ، ٣٤ ، ٣٥٥ ،
٣٧٥ ، ١٧١
يعقوب : ٤٩٥ ، ٥٦٥
يونس بن حبيب : ٣ ، ٥ ، ٢٦ ،
٢٧ ، ١١٠ ، ١٤٩ ، ١٦٧

هشام بن عروة : ٩٦
هشام بن همار : ١٢٧
هويرة الحارثي : ٧١٥ ، ٩٣
(و)
وافى (الأستاذ الدكتور على عبد الواحد
وافى) : ٢١٥
وائلة بن الأسقع : ١٢٧
ورش : ٤٩٥ ، ٥٤ ، ١٧٤
(ى)
يحيى بن آدم : ٤٤
يحيى البرمساوى : ١٢٧

فهرس الآيات القرآنية

- إياك نعبد وإياك نستعين - آية ٥ - س الفاتحة - ص ٥٤ ، ١٧٤
قالوا نعبد إلهك وإله آبائناك - آية ١٣٣ - س البقرة - ص ٢٨
وإن كانت لكبيرة (إلا على الذين هدى الله) آية ١٤٣ - س البقرة - ص ٩٠
وكفر به والمسجد الحرام - آية ٢١٧ - س البقرة - ص ١٦
حتى تنسكح زوجا غيره - آية ٢٣٠ - س البقرة - ص ١٤٥
ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك - آية ٧٥ - س آل عمران
ص ٤٩ ، ١٧٣
- واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً - آية ١
س النساء - ص ١ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ١٦٦
نوله ما تولى ونصله جهنم - آية ١١٥ - س النساء - ص ٤٩ ، ٥٠ ، ١٧٣
إن يدعون من دونه إلا إناثاً - آية ١١٧ - س النساء - ص ٨٨
ويستفتونك فى النساء ، قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم - آية ١٢٧ -
س النساء - ص ١٧
وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته - آية ١٥٩ - س النساء -
ص ٨٨
- لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل
من قبلك ، والمقيمىن الصلاة - آية ١٦٢ - س النساء - ص ١٧
لأملك إلا نفسى وأخى - آية ٢٥ - س المائدة - ص ١٧
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم
الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون - آية ٦٩ - س المائدة -
ص ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨
- مكناهم فى الأرض ما لم نمكن لكم - آية ٦ - س الانعام - ص ٨٩
يتجهيكم منها ومن كل كرب - آية ٦٤ - س الانعام - ص ٢٨

وكذلك زين لسكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم - آية ١٣٧ -
س الانعام - ص ٥٥ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٤٠ ،
١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٨

وإن وجدنا أكثرهم لفاسيقين - آية ١٠٢ - س الاعراف - ص ٦٥ ، ٩٠
سأوريكم دار الفاسقين - آية ١٤٥ - س الاعراف - ص ٥٤ ، ١٧٤
إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم - آية ١٩٤ - س الاعراف -
ص ٨٩

تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة - آية ٦٧ - س الانفال - هامش ١٥٤
فقاتلوا أئمة الكفر - آية ١٢ - س التوبة - ص ٤٦
إن أردنا إلا الحسنى - آية ١٠٧ - س التوبة - ص ٨٨
إن عندكم من سلطان بهذا - آية ٦٨ - س يونس - ص ٨٨
يا بني اركب معنا - آية ٤٢ - س هود - ص ١٧٢
وإن كلا لما ليوفيهن ربك أعمالهم - آية ١١١ - س هود - ص ٦٥ ، ٦٧ ،
٧٩ ، ٩٠

وفوق كل ذي علم عليم - آية ٧٦ - س يوسف - ص ١٧٨
لأنه من يتق ويصبر - آية ٩٠ - س يوسف - ص ٥٤ ، ١٧٤
ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى لاني كفرت بما أفركتمون من قبل -
آية ٢٢ - س إبراهيم - ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ١٧٠
فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم - آية ٣٧ - س إبراهيم - ص ٥٢ ، ١٧٤
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله - آية ٤٧ - س إبراهيم - ص ١٠٧ ، ١٠٩
١١٧ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٨٢] وردت بهامش ١٦٣ (ولاتحسبن)
خطأ، والصواب ما أثبتناه .

وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم برازقين - آية ٢٠ - س الحجر - ص ١٦ ، ٢٧
] ورد بهامش ص ١٦ ، ٢٧ أن الآية (بسورة الاعراف) خطأ، والصواب
ما أثبتناه .

سراييل تفيكم الحر - آية ٨٢ - س النحل ص ٨٩

وتظنون إن لبثتم إلا قليلا - آية ٥٢ - س الإسراء - ص ٨٨
وإن كادوا ليفتنونك (عن الذي أوحينا إليك) - آية ٧٣ - س الإسراء -

ص ٩٠

إن يقولون إلا كذبا - آية ٥ - س الكهف - ص ٨٨
لكننا هو الله ربى - آية ٣٨ - س الكهف - ص ٩٠
وإن منكم إلا وأردها - آية ٧١ - س مريم - ص ٨٨
فتنازعوها أمرهم بينهم وأسروا النجوى - آية ٦٢ - س طه - ص ٥٨
قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاك من أرضك بسحرهما ويذهبا
بطريقتك المثلثي - آية ٦٣ - س طه - ص ٥٦ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٣ ،
٩٠ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٧٥

إننا كنا فاعلين - آية ١٠٤ س الانبياء - ص ٨٨
وإن أدرى لعله فتنة لكم - آية ١١١ - س الانبياء - ص ٨٨
وعليها وعلى الفلك (تحملون) - آية ٢٢ - س المؤمنون - ص ٢٧
وإن نظنك لمن الكاذبين - آية ١٨٦ - س الشعراء - ص ٦٥ ، ٩٠
إحدى ابنتي هاتين - آية ٢٧ - س القصص - ص ٩٤
إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء - آية ٥٦ - س القصص -

ص : ح ١١٩٠

فذاذك برهانا من ربك - آية ٣٢ - س القصص - ص ٨٧
وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا - آية ٢٤ - س السجدة - ص ٤٦ ،

١٧٣

إن الله وملائكته يصلون على النبي - آية ٥٦ - س الاحزاب - ص ٩٨
وإننا أولياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين - آية ٣٤ - س سبأ - ص : ز
ولا تزر وازرة وزر أخرى - آية ١٨ - س فاطر - ص ١٨٠
وإن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده - آية ٤١ - س فاطر - ص ٨٩
(يا) ليت قومي يعبدون - آية ٢٦ - س يس - ص : ح .
وإن كل لما جميع لدينا محضرون - آية ٣٢ - س يس - ص ٦٥ ، ٦٧ ، ٩٠ .

وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا ذكر أ من الأولين - آية ١٦٨ - س الصفات

ص ٦٧

إن هذا لشيء عجاب - آية ٥ - س ص - ص ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٧٥ ، ١٨١

فقال لها وللأرض - آية ١١ - س فصلت - ص ٢٧ ، ٢٨

ربنا أرنا اللذين أضلانا - آية ٢٩ - س فصلت - ص ٩٤

لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد - آية ٤٢ -

س فصلت - ص ٩٥ ، ١٨١

وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا - آية ٣٥ - س الزخرف - ص ٩٠

قل إن كان للرحمن ولد (فأنا أول العابدين) - آية ٨١ - س الزخرف - ص ٨٨

ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه - آية ٢٦ - س الاحقاف - ص ٨٨

طاعة وقول معروف - آية ٢١ - س محمد - ص ٦٤

يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان - آية ٢٢ - س الرحمن - هامش ١١٤

إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم - آية ٢ - س المجادلة - ص ٨٨

إن الكافرون إلا في غرور - آية ٢٠ - س الملك - ص ٨٨

وإن يكاد الذين كفروا ليزلفونك - آية ٥١ - س القلم - ص ٩٠

قل إن أدرى أقرب ما توعدون - آية ٢٥ - س الجن - ص ٨٨

إن كل نفس لما عليها حافظ - آية ٤ - س الطارق - ص ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٩ ،

٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢

فهرس الإحاديث النبوية والآثار

لا تحلفوا بآبائكم - ص ٨ ، ١٦٨

من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت - ص ٩

إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون - هامش ٥٨ ، ص ٨١ ،

٨٤ ، ٩٣ ، ٩٧

المؤمن كيس فطن - ص ٧٧

قد علينا أن كنت لمؤمناً - ص ٧٨ ، ٧٩ ، ١٧٦

فهل أتم تاركوني صاحبي - ص ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٨٥

فهرس الأشعار والأراجيز

صفحة

قافية الهمزة

والدعاوى إذا لم تقيم عليها بينات أبناؤها أدياء

٧٩

(ب)

فاليوم قربت^(١) تهجونا وتشتبنا فاذهب فابك والأيام من عجب

٢٧، ١٤

رب حى عرندس ذى طلال لا يزالون ضارين القباب

٨٦، ٢٥٥

على لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

٤١ (النابعة)

إن من لام فى بنى بنت حسا ن ألمه وأعصه فى الخطوب

٧٢

أم الخليس لمعجوز شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة

٧٢ ٥

بعثت إليه من لسانى حديقة سقاها الحيا سقى الرياض السحائب

١٦٣، ١٣٧ (المتنبى)

ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمننا قهر وجد صب

١٥١، ١٤٤

نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

١٥٠، ١٤٥ (معاوية)

(١) ورد (قدبت) مكان: قربت (س ٢٠).

صفحة

(ت)

رحم الله أعظم دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
(ابن قيس الرقيات) ١٥٤٥

(ج)

كان أصوات من لا يغالهن بنا أو آخر ألميس أصوات (١) الففرايح
(ذو الرمة) ١٥٦٠، ١١٣، ١١٠

يفركن حب السنبل السكنافج بالقاع فرك القطن المحالج
(أبو جندل الطهوي) ١٦٢، ١٥٥٥، ١٣١

ما زال يوقن من يؤمك بالفتى وسواك مانع فضله المحتاج
١٤٢

(ح)

بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى وتكشف غمائم الخطوب الفوادح
١٣

(د)

لو كان لي وزهير نالك وردت من الحمام عدانا شر مورد
١٣

ألم يأتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بني زياد
(قيس بن زهير) ٥٥

إذا التف جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا
(ابن أبي ربيعة) ٧٦

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد
(عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل) ٩١

ما إن أتيت بشيء تكرهه إذن فلا رفعت سوطي إلى يدي
(النابغة الزبياني) ٩١ هـ

(١) ورد (أقياس) مكان: أصوات (ص ١١٩) .

صفحة		
٩١٥	أقوت وطال عليها سائف الأمد أعيت جواباً وما بالربع من أحد (الناطقة الزبياني)	يادار مية بالعلياء فالسند وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها
١١٤	بين ذراعى وجبهة الأسد (الفرزدق)	يا من رأى عارضاً أمر به
١٦٣، ١٥٣، ١٢٥، ١٢٢	زج القلوص أبى مزاده معاود جرأة وقت الهوادى	فرججتها بمزجة (١)
١٥٢		أشم كأنه رجل عبوس
	(ر)	
١٤	من حر الجلة جأب حشور ونار توقد بالليل ناراً	أبك أيه بي أو مصدر أكل امرئ تحسبين امرأ
٢٣	ولكن زنجى عظيم المشافر (الفرزدق)	فلو كنت ضيقاً عرفت قرابتي
٦٤	ولا نراى بالحجارة هه قارح نهد الجزيرة (الاعشى)	ولا نقاتل بالعصى إلا علالة أو بدا
١١٣	ولما دم والقتل بالحر أجدر (تأبط شراً)	هما خطنا إما إيسار ومنة
١٤٩، ١٤٣	أكب على ساعديه النمر (امرق القيس)	لها متتان خطانا كما
١٤٩٥	تعجيل تلهكة والخلد في سقرا (بجير بن زهير)	وفاق (كعب) بجير منقذك من
١٥٠		

(١) ورد (متكناً) مكان: بمزجة (ص ١٢٣).

صفحة

بأى تراهم الأرضين حلوا أب: الدبران أم عسفوا الكفار

١٥٢

(ز)

إن العجوز خبة جروزاً تأكل من مقعدها فقيراً

٧٦

(س)

إلى أن عرسوا فأغب عنهم قريباً ما يحس له حسيسا
خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس
معاود جرأة وقف الهوادي أشم كأنه رجل عبوس

(أبو زيد الطائي) ١٥٢ هـ

وحلق الماذى والقوائس فداسهم دوس الحصاد الدانس

(عمرو بن كلثوم) ١٥٤ هـ ، ١٦٢

(ف)

تعلق في مثل السوارى سيوفنا فأبينها والأرض غوط نغانف

١٢

تسقى امتياحاندى المسواكثريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف (١)

(جرير) ١٤٣ ، ١٤٨ هـ

(ق)

هلا سألت بذي الجمجم عنهم وأبى نعيم ذى اللزاء المحرق

١٥

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق

(بشر بن أبي حزم) ٩٨

(١) والبيت الذى قبله : ما استوصف الناس من شىء يروقه

للا رأوا أم عمرو فوق ما وصفوا (هاتم) ١٤٨ -

صفحة

(ل)

- أقول إذ خرت على الكمال ياناأق ماجلت من مجال
٥٥
- فاكنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل
٦٤
- في فتية كسيوف الهندقد علوا أن هالك كل من يحق وينتمل
٦٤ (الأعشى)
- خالى لانت ومن جرير خاله ينل الملا ويكرم الاخوانا
٦٩
- كاخط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
١٥٦، ١٤٨، ١٤٤، ١١٢ (أبو حية النيرى)
- عتوا إذا أجنبناهم إلى السلم رافة فسقتاهم سوق البغات الأجادل
١٦٢، ١٥٤، ٥، ١٤١
- فرشنى بخير لا أكون ومدحتى كناحت يوما صخرة بعسيل
١٤٧، ١٤٢
- أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم مانجلا
٣٥١، ١٤٣ (الأعشى ميمون بن قيس)

(م)

- ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٦٤ (ابن صريم اليشكرى)
- تزد منا بين أذناه ضربة دعته إلى هاني التراب عقيم
٧١ (هوير الحارثى)
- هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوما نبوة فدعاهما
١٥٧، ١٤٨، ١١٤ (درتما بنت ععبية)

(١٤ - الدمام)

صفحة

- لئن كان النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام
١٤٤ (الاحوص)
كان برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام
١٥٠ ، ١٤٥
فأصبحت بعد خط بهجتها كان قفراً رسوماً قلبا
١٥٥

(ن)

- ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان
٦٤
بكر العواذل في الصبو ح يلسنى^(١) وألومنه
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه
٧٢ ، ٦٥
أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن
٧٧
يا أبتا أرقنى القندان فالتوم لا تطلمه العينان
٨٥
يطفن بجوزى المراتع لم يرع بواديه من قرع القسى الكنائن
١٦٢ ، ١٥٤ ، ١٢٤ ، ١٢٢ (منسوب للطرماح)

(ه)

- إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسميرها
١٣

(١) ورد (يلعينى) مكان : يلسنى (ص ٦٩) .

صفحة

- أكر هل الكتيبة لأبالي أحتمى كان فيها أم سواها
(العباس بن مرداس) ١٣
إذا بنا بل أنيسان اتقت فنة ظلت مؤمنة بمن تعاديا
هامش ١٥
رسم دار وقفت في طله كدت أفضى الحياة من جلله
٢٠
ان أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتاهما
٩٣، ٦٨
لما رأته ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها
(عمرو بن قيسمة) ١٥٦، ١١٢
تر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها
١٥٢، ١٢٥

(٥)

- قال لها هل لك ياتاني قالت له ما أنت بالمرضى
٤٠، ٣٨، ٣٦
أقبل في ثوب مغافرى عند اختلاط الليل والعشى
يجر ثوبا ليس بالحنى (الأغلب المعجلى) ٣٧

أنصاف الأبيات (*)

ليك يزيد ضارع لخصومة ١٠٩٥

(*) لم تثبت أنصاف الأبيات التي وردت كاملة في مواضع أخرى .

فهرس الأمثال وما كان بمنزلتها

كل كبير الحق أكرم منه - ص (ط)

براة الذئب من دم يوسف - ص ٦٣

المتحيز لا يميز - ص ١٣٥

ترك يوما نفسك وهوها سعى لها في رداها - ص ١٤١ ، ١٤٧

الرجوع إلى الحق فضيلة - ص ١٥٩ ، ١٨٦

شفتنة أعرفها من أخزم - ص ١٦٢

المصادر والمراجع

أولا - المطبوعات :

- ١ - إبراز المعاني : أبو شامة - طبع الحلبي سنة ١٣٤٩ هـ
- ٢ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة - للمؤلف - طبع المجلس الأعلى للفنون والآداب - نشر دار المعارف .
- ٣ - أبو العلاء (أبو عمرو بن العلاء) - للمؤلف - تحت الطبع .
- ٤ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : تأليف الدمياطي الشافعي الشهر بالبناء (ت ١١١٧ هـ) تصحيح الضباع - طبع عبد الحميد أحمد حنفي بمصر .
- ٥ - أثر القراءات في الدراسات النحوية : الدكتور عبد العال سالم - طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٦ - إحياء النحو : الأستاذ المرحوم إبراهيم مصطفى - طبع لجنة التأليف والترجمة والنشر - سنة ١٩٥٩ .
- ٧ - أسد الغابة في معرفة الصحابة : ابن الأثير .
- ٨ - الأشباه والنظائر : للإمام السيوطي .
- ٩ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن : لابن خالويه - طبع دار الكتب .
- ١٠ - إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس .
- ١١ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : تحقيق الاستاذ إبراهيم الأبياري - طبع وزارة الثقافة والإرشاد (تراثنا) - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
- ١٢ - الاقتراح : للإمام السيوطي .
- ١٣ - ألفية ابن مالك .
- ١٤ - إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : أبو البقاء الكبيرى - طبع الحلبي .

- ١٥ - الانتصاف من الانصاف (بهامش الانصاف) : لفضيلة المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد - الطبعة الرابعة .
- ١٦ - الانتصاف من الكشاف (بهامش الكشاف) : للإمام ناصر الدين أحمد ابن المنير (ت ٦٣٣ هـ) - طبع الحلبي .
- ١٧ - الانصاف في مسائل الخلاف : ابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) - طبع صبيح .
- ١٨ - أول كتاب في النحو العربي : الدكتور حسن عون - طبع الاسكندرية سنة ١٩٥٨
- ١٩ - بغية الوعاة : للإمام السيوطي - الطبعة الاولى .
- ٢٠ - البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات بن الانباري - تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه نشر وزارة الثقافة - دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٩
- ٢١ - البيان والتبيين : الجاحظ .
- ٢٢ - تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة .
- ٢٣ - تهليل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك - تحقيق الاستاذ محمد كامل بركات - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٨
- ٢٤ - تطور الدرس النحوي : الدكتور حسن عون - نشر جامعة الدول العربية - معهد البحوث والدراسات العربية .
- ٢٥ - تفسير روح المعاني : الألوسي - طبع المطبعة الاميرية .
- ٢٦ - تفسير الفخر الرازي المسمى مفاتيح الغيب - الطبعة الاولى .
- ٢٧ - التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط : أبو حيان - طبع السعادة .
- ٢٨ - التيار القياسي في المدرسة البصرية : للدؤف - حوليات كلية الآداب بجامعة القاهرة م ٢٤ ج ٢ - ديسمبر سنة ١٩٦٢
- ٢٩ - الجامع لاحكام القرآن : القرطبي - طبع دار الكتب سنة ١٩٥٤ .

- ٣٠ - جامع البيان في تفسير القرآن : الطبري - طبع الاميرية وغيرها .
- ٣١ - جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير : للإمام السيوطي .
- ٣٢ - حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى للشافية - طبع دار الطباعة العائرة .
- ٣٣ - حاشية الأمير على المغنى - طبع المكتبة التجارية وغيرها - سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٣٤ - حاشية الحضري على شرح ابن عقيل .
- ٣٥ - حاشية الصبان على شرح الاشموني - طبع المكتبة التجارية وغيرها .
- ٣٦ - حاشية العليمي على التصريح : الشيخ يس العليمي - طبع الحلبي .
- ٣٧ - الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه - تحقيق الدكتور عبد العال سالم - طبع بيروت .
- ٣٨ - حرز الاماني ووجه التهانى : الإمام الشاطبي - طبع الحلبي .
- ٣٩ - الحياة العربية في الشعر الجاهلي : الدكتور أحمد الحوفي - الطبعة الاولى .
- ٤٠ - خزانه الأدب : البغدادي - تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون - طبع السلفية .
- ٤١ - الخصائص : ابن جنى - تحقيق فضيلة المرحوم الشيخ محمد علي النجار - طبع دار الكتب .
- ٤٢ - الدر المقيط على هامش البحر المحيط : الإمام تاج الدين أحمد بن مكتوم القيسي النحوي - الطبعة الاولى سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٤٣ - الدرر اللوامع على همع الهوامع : الشيخ أحمد بن الامين الشنقيطى - الطبعة الاولى .
- ٤٤ - درة الفواص في أوهام الخواص : الحريري - طبع مكتبة المثني ببغداد
- ٤٥ - ديوان الحماسة : لابن تمام .
- ٤٦ - ديوان الطرماح .

- ٤٧ — رسالة الغفران : أبو العلاء المعرى — تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء . —
طبع دار المعارف .
- ٤٨ — سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقرئ . المنتهى : أبو القاسم على بن عثمان
ابن القاصح — طبع الحلبي .
- ٤٩ — المراج المنير : الخطيب الشربيني .
- ٥٠ — سيديويه والقراءات (دراسة تحليلية معيارية) : للدؤاف — طبع دار
الاتحاد العربى للطباعة — توزيع دار المعارف — سنة ١٩٧٢
- ٥١ — شذور الذهب فى معرفة كلام العرب : ابن هشام — تحقيق الأستاذ
عبد المتعال الصعيدى — طبع صبيح .
- ٥٢ — شرح الاشمونى على الالفية — نشر المكتبة التجارية وغيرها .
- ٥٣ — شرح ابن عقيل على الالفية — تحقيق فضيلة المرحوم الشيخ محمد
محي الدين — طبع السعادة سنة ١٩٦٢ وغيرها .
- ٥٤ — شرح ابن الناظم على الالفية .
- ٥٥ — شرح ابن يعيش على المفضل للزحشرى — طبع دار الطباعة المنيرية .
- ٥٦ — شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهرى — طبع سنة ١٣٥٨هـ
وغيرها .
- ٥٧ — شرح التفتازانى على الكشاف .
- ٥٨ — شرح الجاربرى على شافية ابن الحاجب — طبع دار الطباعة العامرة .
- ٥٩ — شرح الرضى على كافية ابن الحاجب — طبع دار الطباعة العامرة .
- ٦٠ — شواهد التوضيح : ابن مالك .
- ٦١ — الصاحبى : ابن فارس — طبع المؤيد .
- ٦٢ — ضحى الإسلام : الأستاذ المرحوم أحمد أمين — طبع لجنة التأليف
والترجمة والنشر .

- ٦٣ - طبقات خول الشعراء : ابن سلام الجهمي - تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر - طبع دار المعارف .
- ٦٤ - غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري - نشر برجسترامر - طبع السعادة .
- ٦٥ - غيث النفع في القراءات السبع : الصفاقسي - طبع الحلبي سنة ١٣٤٦ هـ .
- ٦٦ - الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية : تأليف سليمان ابن عمر الشهير بالجل - طبع الحلبي .
- ٦٧ - فرائد القلائد .
- ٦٨ - فهرس شواهد سيديويه : الأستاذ أحمد راتب النفاخ - طبع بيروت .
- ٦٩ - الفهرست : ابن النديم - طبع الرحمانية .
- ٧٠ - القاموس المحيط : الفيروزبادي - طبع المطبعة الحسينية .
- ٧١ - القرآن الكريم .
- ٧٢ - القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : الدكتور عبد العال سالم - طبع دار المعارف .
- ٧٣ - القراءات القرآنية : الدكتور عبد الصبور شاهين .
- ٧٤ - القراءات واللهجات : الأستاذ المرحوم عبد الوهاب حودة - الطبعة الأولى .
- ٧٥ - القواعد والتطبيقات .
- ٧٦ - السكامل في اللغة والأدب : المبرد - طبع الحلبي ، وطبع التقدم سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٧٧ - الكتاب : سيديويه - طبع بولاق .
- ٧٨ - كتاب المصاحف : آرثر جفري .
- ٧٩ - الكشاف عن حقائق التنزيل : الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) - طبع بولاق .
- ٨٠ - لسان العرب : ابن منظور - المطبعة الأميرية .

- ٨١ — اللغة : فندريس — ترجمة الأستاذ الدكتور محمد القصاص ، والأستاذ عبد الحميد الدواخلى .
- ٨٢ — اللغة بين المعيارية والوصفية : للأستاذ الدكتور تمام حسان — طبع الانجلو المصرية سنة ١٩٥٨ .
- ٨٣ — اللغة والمجتمع : للدكتور على عبد الواحد وافي سنة ١٩٥١ .
- ٨٤ — اللغة والنحو : للأستاذ الدكتور حسن هون — الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢
- ٨٥ — مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة — مقال (دراسات لغوية) : للأستاذ الدكتور السيد يعقوب بكر — م ١٨ ج ١ — مايو سنة ١٩٥٦
- ٨٦ — مجلة مجمع اللغة العربية — مقال (بين القراء والنحاة) : للأستاذ على النجدى ، ناصف .
- ٨٧ — مجمع البيان فى تفسير القرآن : الطبرسى — طبع بيروت دار الفكر سنة ١٩٦١ .
- ٨٨ — المختضب : ابن جنى — تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف ، الدكتور عبد الفتاح شلبي ، المرحوم الدكتور عبد الحلیم النجار — طبع المجلس الاعلى للشتون الإسلامية .
- ٨٩ — المدارس النحوية : الدكتور شوقى ضيف — طبع دار المعارف .
- ٩٠ — مدارك التنزيل وحقائق التأويل : النسفى .
- ٩١ — مذاهب التفسير الإسلامى : جولد تسيهر .
- ٩٢ — المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها : للإمام السيوطى — طبع صبيح .
- ٩٣ — معانى القرآن : الفراء — طبع الدار المصرية للتأليف والنشر .
- ٩٤ — معنى اللبيب : ابن هشام الأنصارى — طبع المكتبة التجارية وغيرها سنة ١٣٥٦ هـ
- ٩٥ — المفصل : للزمخشرى .
- ٩٦ — منار السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز النجار — طبع الفجالة .

- ٩٧ — منار الهدى فى الوقف والابتدا : أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني —
طبع الحلبي .
- ٩٨ — منجد المقرئين .
- ٩٩ — منهج البحث فى اللغة والأدب : لانسون وماييه — طبع بيروت .
- ١٠٠ — المهذب فى القراءات العشر وتوجيهها : الأستاذ محمد سالم محيسن — نشر
مكتبة الكليات الأزهرية .
- ١٠١ — الموازنة بين المناهج البصرية : للؤلوف — حوليات كلية الآداب م ٣٤
ج ٢ — ديسمبر سنة ١٩٦٢ .
- ١٠٢ — المواهب الفتحية .
- ١٠٣ — ميزان الاعتدال .
- ١٠٤ — النحو الوافى : الأستاذ العلامة عباس حسن — طبع دار المعارف
سنة ١٩٦١ .
- ١٠٥ — نزهة الألباء فى طبقات الأديباء : أبو البركات بن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) —
طبع سنة ١٢٩٤هـ .
- ١٠٦ — النشر فى القراءات العشر : ابن الجزرى — طبع مصطفى محمد .
- ١٠٧ — هامش الكتاب : الأعلم الشفتمرى .
- ١٠٨ — هدى البرية لما فيه الخلاف بين حفص ودورى أبى عمرو من طريق
الشاطبية : عبد الرؤوف محمد سالم — طبع صبيح .
- ١٠٩ — مع الهوامع شرح جمع الجوامع — للإمام السيوطى — طبع السعادة
سنة ١٣٢٧هـ .

ثانياً — المخطوطات :

- ١١٠ — الاستشهاد فى النحو العربى : الأستاذ عثمان الفاسكى — (رسالة ماجستير) ،
مخطوطة بكلية دار العلوم ومكتبة جامعة القاهرة .

- ١١١ — البرهان في رواية الدورى عن أبي عمرو بن العلاء : تأليف الشيخ موسى ابن القاسم المغربي — مخطوطة نادرة بمكتبة فضيلة المرحوم الشيخ محمد الامين الضير — من أجلاء علماء السودان ، وقد تكرم أنجاله البررة بإطلاهى عليها بأمر درمان .
- ١١٢ — تفسير مشكلة إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب — مخطوطة دار الكتب رقم ٢٣٢ تفسير .
- ١١٣ — شرح كتاب سيديويه : السيراني — مخطوطة دار الكتب رقم ١٣٧ نحر .
- ١١٤ — المجيد في إعراب القرآن المجيد : الصفاقسى — مخطوطة دار الكتب رقم ٣١٦ تفسير .
- ١١٥ — منهج النحاة العرب : الأستاذ الدكتور تمام حسان — مخطوطة بكنية دار العلوم - ديسمبر ١٩٦٥ .
- ١١٦ — وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو وفروعه : الأستاذ جعفر نايف (رسالة ماجستير) بإشراف الأستاذ الدكتور شوق ضيف — مخطوطة بجامعة القاهرة .

فهرس الموضوعات

صفحة

- مقدمة ... (ج) ...
- المبحث الاول : قراءة حزة بخفض الأرحام - في قوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) وفيها العطف على الضمير المنخفض بدون إعادة الخافض ... ١
- المبحث الثاني : ياء المتكلم بين الفتح والكسر - في قوله تعالى : (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتمون من قبل) ... ٣٢
- المبحث الثالث : أئمة وتحقيق الهمزتين - في قوله تعالى : (وجعلنا منكم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا) ... ٤٦
- المبحث الرابع : تسكين الهاء من (يؤده) و (نوله) وأمثالهما - قال تعالى : (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك) وقال عز وجل : (نوله ما تولى ونصله جهنم) ... ٤٩
- المبحث الخامس : إشباع أفئدة - في قوله تعالى : (فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم) ... ٥٢
- المبحث السادس : (إن هذان أساحران) من قوله تعالى : (قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاك من أرضك بسحرهما ويذهبا بطريقتك المثل) ... ٥٦
- المبحث السابع : الفصل بين المتضايقين - في قوله تعالى : (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) في قراءة ابن عامر ... ١٠٤
- خاتمة : وفيها خلاصة واعية للباحث السبعة السابقة ... ١٦٦
- الفهارس : ... ١٨٩
- المصادر والمراجع : ... ٢١٣

فهرس الفهارس

صفحة	
١٨٩	فهرس الاعلام
٢٠١	الآيات القرآنية
٢٠٤	الاحاديث النبوية والآثار
٢٠٥	الاشعار والاراجيز
٢١١	انصاف الابيات
٢١٢	الامثال والحكم
٢١٣	المصادر والمراجع
٢٢١	الموضوعات

للمؤلف بحوث وكتب

- ١- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة - طبع المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - نشر دار المعارف بمصر .
- ٢- التيار القياسي في المدرسة البصرية - مستخرج من حوليات كلية الآداب ، جامعة القاهرة - المجلد الرابع والعشرون - الجزء الثاني - ديسمبر سنة ١٩٦٢م
- ٣- الموازنة بين المناهج البصرية - مستخرج من حوليات كلية الآداب جامعة القاهرة - المجلد الرابع والعشرون - الجزء الثاني - ديسمبر سنة ١٩٦٢م
- ٤- سيديويه والقراءات : دراسة تحليلية معيارية - توزيع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢م
- ٥- المعارضة الصريحة للقراءات - مستخرج من مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم - العدد الثالث سنة ١٩٧٢م
- ٦- الحضرمي النحوى - مستخرج من مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم - العدد الرابع سنة ١٩٧٣م
- ٧- يونس البصرى : حياته وآثاره ومذاهبه - توزيع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م
- ٨- الدفاع عن القرآن (ضد النحويين والمستشرقين) - توزيع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م
- ٩- الكسائى مؤدب الأمراء - مستخرج من بحث مستفيض طبع على نفقة جامعة القاهرة بالخرطوم سنة ١٩٧٣م - أما الكسائى الكامل فإنه تحت الطبع .
- ١٠- التيارات الكبرى فى المدارس النحوية - تحت الطبع .
- ١١- أبو العلماء : أبو عمرو بن العلاء - حياته وآثاره ومذاهبه - تحت الطبع .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٣/٤٢٦٥

﴿ الحجة البالغة ﴾

القرآن الكريم هو الحجة البالغة ... ولهذا كان لزاماً على النحويين واللغويين - وعلى العالم أجمع - أن يراجعوا مناهجهم ... وينسقوها مع منهج القرآن ... ذلك الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

على أن البحث العلمي المنهجي لا مجال فيه للتعصب ... وإذا سلطنا جدلاً بأن هناك مجالاً للتعصب والتحيز ... فأى الأمرين أولى بالتعصب ... النحو أم القرآن الكريم ؟

سؤال حكيم ... موجه إلى دعاة الإشفاق على النحو والنحاة ... فليسألوا أنفسهم هذا السؤال المعجز إن كانت هناك باقية من الإشفاق ولا لإخالهم - بعد هذا - يشفقون أو يتلقون ... إلا بما نطق به القرآن الكريم حيث قال :

« جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً ، »

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم



مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان

The Guided Islamic Library for Comparative Religion

<http://kotob.has.it>



مكتبة إسلامية مختصة بكتب الاستشراق والتنصير
ومقارنة الأديان.

PDF books about Islam, Christianity, Judaism,
Orientalism & Comparative Religion.

لا تنسونا من صالح الدعاء

Make Du'a for us.